الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراســات العليــا
كــليــة التـــــجـــارة
قــســم إدارة الأعمــال

تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين

(دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١)

إعداد الطالب

أحمد حسين أحمد المشهراوى

إشراف

د.يوسف حسين محمود عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في إدارة الأعمال

نوفمبر ، ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ"

(الزمر آية ٩)

الإهـــــــــداء

إلى من تختلج بهم نفسي حباً ، و وفاءاً ، و إكباراً، ...

- **إلى روحيهما الطاهرتين ، اللتين حُرمت من التعبد بالنظر إلى وجهيهما الوضائين منذ نعومة أظفاري ، رب ارحمهما كما ربياني صغيراً.**

(أبي وأمي)

- **إلى من أطفأ شموع شبابه من أجلنا ، فكفلنا صغاراً، وعلمنا كباراً، وآزرنا رجالاً.**

(أخي أبو حسين)

- **إلى من حرم نفسه من أجلي ، وواساني في محنتي ، وشاطرني همومي وآلامي .**

(أخي أبو محمد)

- **إلى ربيـــع أيامي ، وقـــرة عـــيني .**

(تسعة أولادي)

- **إلى رفيقتي دربي الطويل ومشواري الصعب .**

(زوجتّي)

- **إلى يد حانية بسخاء ... أعطى بحب ...وضحى بصمت .**

(صديق عمري : ماهر دياب)

أهدي هذا البحث ، ، ،

شـــكـــر وتـــقـــديـــر

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على يـــديهم لخدمـــة الإسلام والمسلمين ، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حديث :

" ...ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به ، فادعوا له حتـــى تـــروا أنكم كافئتموه " (رواه أحمد).

و وفاءاً وتقديراً واعترافاً بالمعاونة التي قدمها لي الكثير من المخلـــصين الـــصادقين أفـــراداً ومؤسسات أثناء البحث ، والذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم العطرة ، يطيب لي أن أقـــدم الشكر الجزيل لكل من عاون وساهم في هذا العمل ، خاصة زملائي فـــي العمـــل المـــصرفي والأكاديمي، والذين كان لمساعدتهم أبلغ الأثر في إثراء هذا البحث ، وأخص بالشكر كل من :

- الدكتور: يوسف حسين عاشور، أستاذي في الشهادة الجامعية الأولى ، وأستاذي ومشرفي في شهادتي الجامعية الثانية ، وإتاحته الفرصة لي للاستفادة الواسعة من علمه وخبرته، ولتشجيعه المتواصل لي ، ومبادرته المستمرة لتزويدي بكل ما هو جديد ، وإرشادي إلى كثير من المراجع والدراسات التي أثرت البحث ، ولتكرمه برآسة لجنة الحكم عليه .
- الدكتور : فارس محمود أبو معمر، أستاذي في الشهادة الجامعية الأولى، وأستاذي ومناقشي في شهادتي الجامعية الثانية، وذلك لتفضله بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذا البحث .
- الدكتور : هشـــام جبـــر لتفضله بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذا البحث .

أسأل الله أن تكون جهود هؤلاء جميعاً ، في سجل حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت مـــن خيـــر محضراً .

الباحث

فهـرســت موضوعات البحث

المـــــوضـــــوعـــات	رقم الصفحة
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
فهرست موضوعات البحث	ج
فهرست جداول البحث	د
ملخص البحث (اللغة العربية)	ز
الفصل الأول : مـــقـــدمـــة عامـــة	١
المبحث الأول : مقدمة	٢
أولاً : تمهيد	٣
ثانياً : مشكلة البحث وأسئلته وفروضه	٥
ثالثاً : : أهداف البحث	٧
رابعاً : أهمية البحث	٨
خامساً: صعوبات البحث	٨
سادساً : أدبيات البحث	٨
المبحث الثاني : منهجية البحث	١٥
أولاً : منهج البحث	١٦
ثانياً : مجتمع وعينة البحث	١٦
ثالثاً : : أداة البحث	١٨
رابعاً : المعالجة الإحصائية للبحث	١٩
الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية- دراسة نظرية	٣٤
مقدمة الفصل الثاني	٣٥
المبحث الأول : مفاهيم التنمية الاقتصادية	٣٦
تـــمـــهـــيد	٣٧
المطلب الأول : مفاهيم التنمية الاقتصادية	٣٨
المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية	٤٢
المبحث الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	٤٥
تـــمـــهـــيد	٤٦

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية	٤٧
المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية	٤٩
المبحث الثالث : دور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية	٥١
تـــمـــهـــيد	٥٢
المطلب الأول : أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية	٥٣
المطلب الثاني : نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل و الاستثمار .	٥٥
المطلب الثالث : خدمات المصارف الإسلامية ومواردها وصيغها التمويلية	٥٧
خـــاتـــمـــة الفصل الثاني	٦٢
الفصل الثالث :دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية	٦٣
مقدمة الفصل الثالث	٦٤
المبحث الأول : نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين	٦٥
تـــمـــهـــيد	٦٦
المطلب الأول : الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٢	٦٧
المطلب الثاني : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢	٧٢
المبحث الثاني : قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية علي المستوى القومي في فلسطين	٧٧
تـــمـــهـــيد	٧٨
المطلب الأول : أهم معايير ومؤشرات تقييم دور المصارف الإسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي	٧٩
المطلب الثاني : الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠١)	٩٣
المبحث الثالث : دور المصارف الإسلامية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين	٩٧
تمهيد	٩٨
المطلب الأول : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في جذب المدخرات	٩٩
المطلب الثاني : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد المالية	١١٤
المطلب الثالث : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في القيمة المضافة للناتج الإجمالي المحلي	١٢٦
المطلب الرابع : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في نشر الخدمات المصرفية	١٢٨
المطلب الخامس : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص العمل	١٢٩

خاتمة الفصل الثالث	١٣١
الفصل الرابع : النتائج و التوصيات	١٣٢
مقدمة الفصل الرابع	١٣٣
المبحث الأول : مناقشة نتائج البحث	١٣٤
المبحث الثاني : ملخص نتائج البحث	١٦٨
المبحث الثالث : توصيات البحث	١٧٩
ملاحق البحث	١٨٠
مراجع البحث	١٩٩

فهـرســت جداول البحث

رقم الجدول	عنـــوان الـجـــدول	رقم الصفحة
١.	عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين	١٧
٢.	الاستمارات الموزعة على المصارف الإسلامية في فلسطين وكيفية توزيعها	١٨
٣.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الأول المتعلقة بسياسة التفرع لدى المصارف الإسلامية في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٠
٤.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني المتعلقة بأسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢١
٥.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث المتعلقة بأسلوب التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٢
٦.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الرابع المتعلقة بأسلوب التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٣
٧.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الخامس المتعلقة بالأهداف التي تسعى إليها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٤
٨.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال السادس المتعلقة بأولويات التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٤
٩.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال السابع المتعلقة بأهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية ة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٥
١٠.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثامن المتعلقة بأثر انتفاضة الأقصى على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٦
١١.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال العاشر المتعلقة بفكرة الاندماج في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية	٢٧
١٢.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الحادي عشر المتعلقة بالآراء السائدة حول المصارف الإسلامية في فلسطين لدى العاملين فيها مع الدرجة الكلية	٢٨
١٣.	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني عشر المتعلقة بدور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية مع الدرجة الكلية	٢٩
١٤.	معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستمارة وكذلك الاستمارة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل	٣٠
١٥.	معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستمارة وكذلك للاستمارة ككل	٣١
١٦.	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس(ن=٩٩)	٣٢

رقم الجدول	عنـــــوان الـــجـــــدول	رقم الصفحة
.١٧	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي(ن=٩٩)	٣٢
.١٨	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الخبرات المصرفية (ن=٩٩)	٣٣
.١٩	توزيع المصارف وفروعها العاملة في فلسطين	٦٨
.٢٠	الأهمية النسبية للمصارف في فلسطين وفروعها حسب جنسيتها	٦٩
.٢١	توزيع المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين (١٩٩٥-٢٠٠٢)	٧٢
.٢٢	أهم بنود الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	٩٤
.٢٣	الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٠٠
.٢٤	الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٠٢
.٢٥	الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٠٤
.٢٦	الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٠٦
.٢٧	رأسمال المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها	١٠٨
.٢٨	الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١١٠
.٢٩	الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ومعدلات نموها	١١٢
.٣٠	التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١١٥
.٣١	أساليب التمويل في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١١٧
.٣٢	التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية والمصارف في فلسطين	١١٩
.٣٣	حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين	١٢٤
.٣٤	القيمة المضافة للمصارف الإسلامية في فلسطين ونسبتها للناتج الإجمالي المحلي	١٢٦
.٣٥	فروع المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٢٨
.٣٦	الموظفين والعاملين في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين	١٢٩
.٣٧	الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة	١٣٤
.٣٨	أولويات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى المصارف الإسلامية في فلسطين	١٣٦
.٣٩	أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن فتح فروع جديدة لها	١٤٤
.٤٠	أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب التمويل المشاركة	١٤٦
.٤١	أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب	١٤٨

رقم الجدول	عنـــــوان الـــجـــــدول	رقم الصفحة
	المضاربة	
٤٢.	أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب التمويل التأجيري	١٥١
٤٣.	أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين	١٥٤
٤٤.	أثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية	١٥٧
٤٥.	الآراء الأولية حول تأييد فكرة اندماج المصارف الإسلامية	١٥٩
٤٦.	أسباب فكرة التأييد اندماج المصارف الإسلامية في فلسطين	١٦٠
٤٧.	أوضاع المصارف الإسلامية في فلسطين	١٦٣
٤٨.	دور سلطة النقد كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين	١٦٥

مـــلـــخص الـــبحث

يهدف هذا البحث إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلـــسطين فـــي تمويل التنمية الاقتصادية للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٢) ، باعتبارها ظاهرة مصرفية جديـــدة فـــي العمل المصرفي في فلسطين، باستخدام التحليل المالي ، والنسب المؤوية لبيانـــات الميزانيـــة المجمعة لهذه المصارف ، كما تم توزيع استمارتين الأولـــى علـــى الإدارات العامـــة لهـــذه المصارف والثانية على جميع العاملين في الأقسام الفنية بالمصارف الإسلامية العاملـــة فـــي فلسطين بالإضافة إلى بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية ، ومن أهم نتائج البحث أن موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على الـــرغم مـــن نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة مـــن مثيلاتهـــا فـــي الجهـــاز المـــصرفي الفلسطيني، كما أن أغلب توظيفاتها يتم بأسلوب المرابحة للآمر بالـــشراء، ويحتـــل القطـــاع التجاري أعلى سلم أولوياتها التمويلية ، بينما يقع القطاع الزراعي في أدنـــى درجـــات ســـلم هذه الأولويات ، وساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية فـــي كـــل من الناتج المحلي الإجمالي و في القوى العاملة في فلسطين ، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة ، واندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين ، من أقوى الأســـباب التـــي أدت إلـــى إحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديـــدة ، وأوصـــى البحـــث بضرورة سعي هذه المصارف إلى زيادة وتوسيع حزمـــة تمويلاتهـــا للقطاعـــات الإنتاجيـــة والمشروعات الاقتصادية الحيوية ، لاسيما للمشروعات التنموية وتعتبر ركيزتها الأساســـية قطاعي الصناعة والزراعة ، وعدم التركيز على أسلوب المرابحة في تقديم تمويلاتها ، لتكفل مساهمة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، كما أن علـــى ســـلطة النقـــد الفلسطينية الإسراع في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين .

الفـــصـــل الأول

مـــقـــدمة عـــامـــة

المبحث الأول : مـــقدمـــة .

المبحث الثاني : منهجية البحث .

المبحث الأول : مــقدمــة.

أولاً : تمـــهـــيد.

ثانياً : مشكلة البحث وأسئلته وفروضه .

ثالثاً : أهداف البحث.

رابعاً :أهمية البحث.

خامساً : صعوبات البحث.

سادساً : أدبيات البحث.

أولاً : تـــمـــهيـــد :

شهدت فلسطين خلال العقد الأخير من القرن الماضي أحداثاً تاريخية هامةً، تمثل أهمها في الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، والمعروف بـــ "اتفاقية أوسلو" عام ١٩٩٣، وما تبعها من اتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بهدف إيجاد حلٍّ سياسي للقضية الفلسطينية، وتعدت هذه الاتفاقيات جوانبها السياسية، للتأثير بصورة أكثر عمقا على كافة نواحي حياة الشعب الفلسطيني، وخصوصاً الجانب الاقتصادي.

فقد خضع الاقتصاد الفلسطيني على امتداد أعوام الاحتلال العسكري الإسرائيلي، إلى كثير من الإجراءات التي هدفت إلى تحطيمه ، وإخضاعه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، حتى أصبح تابعاً لاقتصاد إسرائيل، وأضحى سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، ومصدراً للعمالة الفلسطينية الرخيصة حتى بلغ "حجم الصادرات الإسرائيلية للسوق الفلسطيني سنوياً أكثر من ملياري دولاراً أمريكيًا سنويا" [١]، كما أن حجم التجارة الخارجية مع دولة إسرائيل قد بلغ درجة كبيرة " إن نصيب التجارة الخارجية مع إسرائيل تشكل حوالي (٩٠%) من حجم الواردات ، وحوالي (٨٥%) من حجم الصادرات الفلسطينية لعام ١٩٩٧" [٢].

ولقد فرض الاحتلال العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، سياسات كان الهدف منها تدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، والتي شملت كل نواحي حياته اليومية، ولعل من أبرز هذه السياسات ما مورس على القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاع المصرفي الفلسطيني، باعتباره عصب القطاع الاقتصادي .

فقد أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة، ما مجموعه (١٢٢) أمراً عسكرياً تحكم من خلالها أنشطة القطاع المصرفي والنقدي الفلسطيني [٣]، ومن أهم الممارسات التي تمخضت عنها هذه الأوامر العسكرية ما يلي [٤] :

١- التميمي، تيسير، (النظام المصرفي في إسرائيل)، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة المقدسية، القدس، ٢٠٠١، ص٤١.

٢- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، (التقرير السنوي الرابع)، ١٩٩٨، ص١٨.

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي)، ديسمبر،١٩٨٧، ص٤١.

٤- جبر،هشام، (دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين ، فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي، من ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٣-٤.

١- إغلاق فروع المصارف العاملة قبل عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وإعطاء صلاحيات ترخيص المصارف ومراقبة أعمالها إلى مراقب المصارف الإسرائيلي .

٢- فرض العملة الإسرائيلية كعملة قانونية ورسمية إلى جانب فرض رقابة على التعامل بالعملات الأجنبية .

٣- سماح سلطات الاحتلال للمصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنحها صفة احتكارية.

فقد ركزت المصارف الإسرائيلية على تقديم التسهيلات المصرفية لدعم مجال تمويل الأنشطة التجارية بين السوق الفلسطيني والإسرائيلي، في ظل المنع التام للاستيراد المباشر من الخارج إلى جانب الحد من الصادرات للخارج بشكل كبير، واقتصر تقديمها على القروض القصيرة الأجل لفترات تصل إلى سنة واحدة وللأغراض التجارية فقط، وفشلت في لعب دور الوسيط بين المودعين والمقترضين، وتعبئة الموارد من أجل نمو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني [١].

وهكذا تأثر القطاع المصرفي الفلسطيني تأثراً مباشراً وجوهرياً بالاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عام ١٩٦٧، حيث أدت هذه السياسة إلى انحسار وتلاشي العمل المصرفي الفلسطيني، وحُرم الاقتصاد الفلسطيني من معظم الخدمات المصرفية طوال سني الاحتلال الإسرائيلي، ويرى البعض [٢] أن المصارف الإسرائيلية كانت أداة لتكريس سياسة الاحتلال الإسرائيلي، فهي لم تقم بوظيفة المصارف الاعتيادية، ولم تقم كذلك بتمويل أي مشاريع تنموية للمجتمع الفلسطيني.

ومع توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، فقد شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها في منتصف عام١٩٩٤م، في توسيع جهودها لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل ، ومن الآثار الاقتصادية المتعددة لهذه الاتفاقية ما شهده القطاع المالي والمصرفي، حيث كان الأكثر بروزاً وشمولية، بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كونه شهد ميلاد ما أصبح يعرف باسم "الجهاز المصرفي الفلسطيني".

ومن هذه الجهود الشروع بتأسيس سلطة نقد فلسطينية، التي تتولى مهمة تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية، التي تساهم في تدعيم جهود إعادة بناء وإرساء أسس الاقتصاد الفلسطيني، حيث عملت على رعاية الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطويره، من خلال جهود تنظيم وترخيص

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي)، ديسمبر، ١٩٨٧، ص١٥١.

٢- عاشور، يوسف حسين محمود، (آفاق النظام المصرفي الفلسطيني)، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي،٢٠٠٢ ، ص١٥٤-ص١٥٦.

عمليات إنشاء المصارف والتفرع للمصارف الوطنية والعربية والأجنبية، والتي بدأت تزاول أعمالها منذ مطلع عام ١٩٩٥ [١].

ولقد كان من ضمن تلك الجهود قيام سلطة النقد الفلسطينية بمنح تراخيص لثلاثة مصارف وطنية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي من أصل عشرة مصارف وطنية مرخصة، بما يقارب ثلث المصارف الوطنية المرخصة، إلي جانب السماح لأحد المصارف العربية بفتح فروعٍ للمعاملات الإسلامية، إلي جانب فروعها التجارية العاملة في فلسطين.

فإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية تلعب دوراً رئيساً في مجال تمويل التنمية، فان المصارف الإسلامية ذات سمات وخصائص تنموية مميزة، وذات منهج خاص في التأثير الفعال على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بتقديمها التمويل اللازم لتنمية هذه القطاعات الاقتصادية من خلال أساليب وصيغ تمويل ذات طابع تنموي، إلى جانب إمكانياتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية.

إن من المعلوم أن أية تنمية اقتصادية واجتماعية لابد لها من تمويل، واستثمارات تضخها في شرايين القطاعات الاقتصادية، ولابد لكل استثمارات من مدخرات تقابلها، ويعد التمويل والاستثمار هما محرك عملية التنمية الاقتصادية، ومن هنا تنبع أهمية المصارف كونها تضطلع بهاتين المهمتين المكملتين لبعضها البعض، والتي لا يمكن إغفال أثريهما على التنمية الاقتصادية.

لذا فان الدول عادةً ما تعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات مالية خاصة، تتولى القيام بهذا الغرض وتكون مهمتها تجميع هذه الأموال من الأفراد والمؤسسات، بهدف استخدامها وإعادة استثمارها في تمويل برامج التنمية المختلفة ، من هنا فقد جاء هذا البحث في محاولة لتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين

ثانياً : مشـــكلة البـــحـــث و أسئلته و فروضه :

لقد أعلنت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وصرحت مجتمعة عند إنشائها اعتزامها القيام بإنشاء المشاريع التنموية، وأكدت في عقود تأسيسها وأنظمتها الداخلية، على أن الهدف الرئيس من إنشائها على سبيل المثال هو : " تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا " [٢] وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و"توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة " [٣] ، وتتمثل

١- موقع سلطة النقد الفلسطينية، (www.pma-palestine.org.)، زيارة بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١.

٢- عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، ص ٢.

٣- عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، ص ٩.

مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي : **ما دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين .**

أسئلة البحث : يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية :

١- ما الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة ؟ و ما أولويات تمويل القطاعات الاقتصادية المنفذة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟ وما هو دور العاملين فيها في تحقيق ذلك؟ وهل الاندماج بين هذه المصارف يساهم في تحقيق هذه المصارف لأهدافها من وجهة نظر العاملين فيها .

٢- ما دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين من حيث : حجم الموجودات والودائع الإجمالية والاستثمارية و رأس المال المدفوع و التوظيفات الإجمالية و توظيفاتها بأساليب تمويل المرابحة والمشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري و ما مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي وفي توفير فرص العمل المباشرة وفي نشر الوعي المصرفي في فلسطين .

٣- ما أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية ؟ و ما أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن تقديم التمويلات بأساليب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري ؟

٤- ما المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي تحد من تطورها وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ؟ وهل أثرت انتفاضة الأقصى على أداء هذه المصارف ؟ وعلى مساهمتها بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ؟

٥- ما دور سلطة النقد الفلسطينية كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ؟ و ما الآراء السائدة لدى العاملون في المصارف الإسلامية في فلسطين حول أوضاع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ؟

فروض البحث :

تتلخص فروض البحث فيما يأتي :

١- رغم تحقيق المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لمعدلات نمو مرتفعة في حجم موجوداتها وودائعها وتوظيفاتها المختلفة إلا إن مساهمتها في التنمية الاقتصادية في فلسطين ما زالت هامشية بالمقارنة مع مساهمة الجهاز المصرفي الفلسطيني .

٢- لا يوجد فروق في الأهمية النسبية للمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أثناء قيامها بعمليات التمويل والاستثمار اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين .

ثالثاً : أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي :

١- التعرف على الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة، وعلى أولويات سياسات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى هذه المصارف .

٢- التعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في المساهمة التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

٢-١ التعرف على حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وعلى قدرتها في تجميع الودائع بصفة عامة والودائع الاستثمارية بصفة خاصة والتعرف على حجم رأس المال المدفوع فيها، ووزنها النسبي بالمقارنة مع موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٢-٢ التعرف على حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والوزن النسبي لهذه التوظيفات بالمقارنة مع توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني، وعلى حجم توظيفات المصارف الإسلامية في فلسطين بأساليب تمويل المرابحة والمشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري وما الوزن النسبي لكل أسلوب تمويل منها بالمقارنة مع التوظيفات الإجمالية لهذه المصارف .

٢-٣ التعرف على حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية ، وفي الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى مدى مساهمة هذه المصارف في توفير فرص العمل المباشرة في فلسطين .

٢-٤ التعرف على مدى ملاءمة حجم وعدد الوحدات المصرفية الإسلامية اللازمة لاضطلاع المصارف الإسلامية في فلسطين بدورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وأهم أسباب ضعف انتشارها وإحجامها عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية.

٣- التعرف على أهم المشاكل والمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها و تطورها، وأثر انتفاضة الأقصى على أدائها.

٤- التعرف على دور سلطة النقد الفلسطينية كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية، وتسهيل دورها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ، و على آراء العاملين

فيها حول فكرة الاندماج فيما بينها، وأهم الأســباب التي تدعوهم إلى تشجيع وقبول هذه الفــكرة .

رابعاً : أهــميــة البــحــث :

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة كونه يعالج موضوعاً على جانب كبير من الأهمية في المجتمع الفلسطيني، ألا وهو تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الحياة الاقتصادية، ودور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومن هنا فإن أهمية هذا البحث تتمحور في النقاط الآتية :

١- يعتبر من الأبحاث القليلة المتخصصة في هذا المجال في فلسطين ، في ظل قلة ومحدودية الدراسات والأبحاث السابقة، التي عالجت موضوع البحث.

٢- يسعى البحث لتقييم الأداء الاقتصادي والتنموي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال فترة زمنية (١٩٩٦-٢٠٠٢) وهي فترة عمل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

٣- يزود المهتمين بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مستثمرين، وإداريين، وعاملين، ومتعاملين وباحثين، في مجال المصارف الإسلامية بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدم كلاً في مجال اهتمامه.

خامساً : صــعوبات البحــث :

١- صعوبة انتقال الباحث للضفة الغربية لزيارة المصارف الإسلامية وفروعها العاملة هناك، وإجراء بعض المقابلات مع مسئولي وموظفي هذه المصارف، بسبب إعادة احتلال الضفة الغربية والاغلاقات المتكررة وظروف منع التجول في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢- تأخر صدور التقرير المالي السنوي لعام ٢٠٠٢ لبعض المصارف ، مما أدى إلى عدم اكتمال بعض جزئيات التحليل المالي الخاصة بهذه التقارير المالية .

٣- اختلاف بعض التصنيفات والمسميات في بنود التقارير السنوية لبعض المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، من سنة لأخرى بشكل كبير، وبالتالي تغير بعض الأرقام التي تمثلها هذه المسميات .

٤- عدم تعاون بعض إدارات المصارف في تعبئة الاستمارة الخاص ببيانات الإدارة العامة لهذه المصارف، والتي لا يمكننا الحصول عليها من مصدر آخر.

سادســاً : أدبيات البحث :

تعددت الدراسات الحديثة حول المصارف الإسلامية، وخــصوصاً فيمــا يتعلــق بفلــسفتها وأهدافها وصيغ التمويل المختلفة التي يمكنها القيام بها، ومن خلال المراجعة تبين أن معظم هــذه الدراسات تقوم على الإطار النظري، لأعمال المصارف الإسلامية بصفة عامة، وقلما كانت هــذه

الدراسات، تقّيم تجربة هذه المصارف في المجتمعات الإسلامية، وخصوصاً في فلسطين وفيما يلي أهم هذه الدراسات التي تطرقت إلى المصارف الإسلامية في فلسطين وبعض الدول العربية والإسلامية.

٦ - ١ الدراسات المتعلقة بالمصارف الإسلامية:

١ - دراسة شاهين (٢٠٠٢) ([1]).

هدفت الدراسة إلى البحث في الآليات اللازمة لتطوير نظام الرقابة المصرفية التقليدية، من منظور الفكر الإسلامي، لتتلاءم مع الخصائص الوظيفية للمصارف الإسلامية، في مجالات تلقي الأموال واستخداماتها، وأساليب معالجة العناصر المالية المكونة للحسابات، وما يرتبط بها من عناصر جديدة، تتعلق بقواعد وأسس الرقابة على عمليات توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، وفقاً لمبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

وأظهرت نتائج الدراسة الحاجة الماسة إلى إعداد، وتأهيل وتنمية القدرات والمهارات الفنية الرقابية للمراقبين من موظفي سلطة النقد الفلسطينية، وأهمية إعادة النظر في بعض المعايير الرقابية القائمة، وأوضحت الدراسة الأسس اللازمة لوضع أساليب رقابية خاصة بالمصارف الإسلامية في فلسطين.

٢ - دراسة الخالدي (٢٠٠٢) ([2]).

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتقييم أسس القياس والتنظيم المحاسبي، وإبراز دورها في تقويم الاستثمار في المصارف الإسلامية، وبحثت في مدى وجود علاقة بين عمل المصارف الإسلامية العاملة في كل من السودان وفلسطين خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٠ ، وتوصلت الدراسة إلى عدم ملائمة الأسس والطرق المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية العاملة في السودان وفلسطين لتقويم الاستثمارات، ووجود فروق جوهرية في تطبيق بعض أسس القياس والتنظيم المحاسبي للعمليات الاستثمارية، بين المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين.

١- شاهين، علي عبد الله، (المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٢.

٢- الخالدي، ناهض،(أسس القياس والتنظيم المحاسبي ودورها في تقويم الاستثمار في المصارف الإسلامية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الخرطوم، ٢٠٠٢.

٣- دراسة جبر(١٩٩٨) ([1]) .

هدفت الدراسة إلى بيان دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين ، من خلال من خلال دراسة التقارير المالية السنوية لكل من بيت المال الفلسطيني العربي والبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بالإضافة لبنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني ، للفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ ، وتوصلت الدراسة إلى التزايد المستمر لموجودات وودائع و توظيفات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين، كما أن أغلب توظيفاتها قد تم بأسلوب المرابحة وان مساهمة هذه المؤسسات ما تزال محدودة نظراً لقصر مدة عملها ، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتبسيط إجراءات العمل في المصارف الإسلامية ، والعمل على توصيف الوظائف في المصارف وهيكلتها ، والاهتمام بالجانب التسويقي والعمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي ، وإيجاد علاقة ذات خصوصية في التعامل بين هذه المصارف و سلطة النقد الفلسطينية .

٤- دراسة عاشور (١٩٩٨) ([2]).

تهدف الدراسة إلى اختبار أهمية المرابحة كسياسة تمويلية في مجال التمويل طويل الأجل مقارنة مع السياسات التمويلية مثل : المشاركة والمضاربة والمزارعة في المصارف الإسلامية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يفيد بأن المشاركة والمضاربة لا تقلان أهمية عن المرابحة بينما المزارعة أقل الصيغ شيوعاً في مجال التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية.

٥- دراسة أبومعمر (١٩٩٧) ([3]).

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصرف الإسلامي على تقارير ونشرات المدقق و أثر ذلك على زيادة استثمارات المصرف ، وقد خلصت الدراسة إلى أن حوالي ثلثي عملاء المصرف يعتمدون على هيئة الرقابة الشرعية كمصدر أساسي في الحصول على المعلومات ، وكلما كانت نتيجة هذه المعلومات واضحة ومفهومة أدت إلى زيادة استثمارات العملاء، (٩٢% من عملاء المصرف يرحبون بزيادة المصارف الإسلامية).

---

١. جبر،هشام، (دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين ، فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي، من ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٨م .

٢. عاشور، يوسف حسين محمود، (مستجدات التطبيق في سياسات التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية)، مجلة كلية التربية، المجلد الثاني، العدد الأول، وزارة التعليم العالي، فلسطين، غزة، يناير، ١٩٩٨.

٣. أبومعمر، فارس (دور تقارير المدقق الشرعي على عملاء البنك و (قرارات الاستثمار)، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة، المجلد الخامس ،العدد الثاني، فلسطين، غزة، يوليو ١٩٩٧.

بالإضافة إلى ذلك فان قناعة وثقة عملاء المصرف بتقارير الرقابة الشرعية يؤثر إيجاباً على زيادة الاستثمارات(٧٥% منهم يرغبون بزيادة استثماراتهم) ، علماً بأن هذه القناعة والثقة تزداد من خلال حضور اجتماع الجمعية العمومية .

٦- دراسة أبوزيد (١٩٩٦) ([1]).

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض لعناصر وأبعاد الدور الاقتصادي، وتقييم واقع الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية، من خلال تقييم تجربة تطبيقية لهذه الأبعاد على بعض المصارف الإسلامية العاملة في بعض الدول العربية، كما أوضحت أهم المعوقات التي تؤثر على قدرة المصارف الإسلامية على القيام بدورها الاقتصادي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة قصور المصارف الإسلامية في تمويل قطاعي الزراعة والصناعة، وان دور هذه المصارف ظل محدوداً ولا يتلاءم مع ما أنيط بها من دور تنموي حقيقي.

٧- دراسة أبومعمر (١٩٩٥) ([2]).

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر استقلالية لجنة الرقابة الشرعية وأنشطة المصرف الإسلامي ، وما لذلك من دور في زيادة نسبة المعاملات الحلال ، وأظهرت النتائج أن لجنة الرقابة الشرعية المستقلة تقوم بدور رائد في زيادة نسبة المعاملات الحلال في المصرف الإسلامي إلا أن دور كثير من اللجان يقتصر على الرقابة السابقة دون الرجوع إلى الأوراق المالية والمستندات للتأكد من أن الفتوى قد تم تنفيذها على الوجه الصحيح .

كذلك أوضحت الدراسة أن غالبية لجان الرقابة الشرعية تتمتع بالاستقلالية التامة عن كل من مجلس الإدارة وإدارة المصرف ، وأن سلطة هذه اللجان تستمد من المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية مثلها كالمدقق الخارجي حيث تقوم الجمعية بتحديد أتعاب ومستحقات لجنة الرقابة الشرعية ، أضف إلى ذلك فان استقلالية لجنة الرقابة الشرعية منحتها القوة والنفوذ للقيام بعمليات الفحص والتدقيق للتأكد من مطابقة جميع الأعمال للشريعة الإسلامية وإيقاف أية عملية أو صفقة مخالفة لها .

---

١. أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)،الطبعة الأولى القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،١٩٩٦ .

٢. أبومعمر، فارس (أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي)، مجلة الجامعة الإسلامية -غزة، المجلد الثالث ،العدد الأول، فلسطين، غزة ،١٩٩٥ .

٨- دراسة الغنيمي (١٩٩٠) ([1]).

تهدف هذه الدراسة إلى استنباط مجموعة من المؤشرات التي يمكن الحكم من خلالها على كفاية المصارف الإسلامية على المستوى القومي،وذلك للتأكد من مدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها سواء كانت تلك الأهداف اقتصادية أو اجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات المقترحة لتقييم أداء المصارف الإسلامية، وقامت بتطبيق هذه المؤشرات على أحد المصارف الإسلامية العاملة في مصر، ومن بين هذه المؤشرات نسبة الموارد الذاتية إلى الودائع، ونسبة التوظيف إلى إجمالي الودائع، والقيمة المضافة كمؤشر لزيادة الدخل القومي، ومؤشر تقديم فرص العمل.

٩- دراسة الفرا (١٩٩٠) ([2]) .

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الزراعية في المجتمعات التي تعمل بها، وتم دراسة هذا الدور من خلال تجربة المصارف الإسلامية في السودان، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن المصارف الإسلامية في السودان استطاعت تحقيق آثار إيجابية، لاقت تجاوباً من خلال زيادة الإنتاج، وإقبال الجمهور للتعامل معها، وترتب على ذلك اهتمام الحكومات السودانية المتعاقبة بالمصارف الإسلامية السودانية.

١٠- دراسة أبوعويمر (١٩٨٦) ([3]).

هدفت الدراسة إلى ترشيد عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية، وإبراز دورها الايجابي وقدرتها على تجميع المدخرات واستثمارها، إلى جانب إمكانية قيامها بخدمة المجتمعات التي تعمل بها، وأجرى الباحث تقييماً لأعمال بعض المصارف الإسلامية مثل : البنك الإسلامي الأردني وبنك فيصل الإسلامي.

١- الغنيمي،هانئ عبد السلام، (معايير ومؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية)، القاهرة، جامعة القاهرة كلية التجارة، أطروحة دكتوراة غير منشورة،١٩٩٠.

٢- الفرا، محمد خالد على، (دور البنوك الإسلامية في التنمية الزراعية)، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، أم درمان، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠.

٣- أبوعويمر، جهاد عبد الله حسين، (الترشيد الشرعي للبنوك القائمة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٦ - ٢ الدراسات المتعلقة بدور المصارف في الاستثمار والتنمية في فلسطين :

١ - دراسة الطمبور (٢٠٠١) ([1]).

هدفت الدراسة إلى بيان دور الجهاز المـــصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠٠٠)، من خلال التحقق من قدرته على استقطاب المدخرات المحلية، وإقراضها لقطاع الاستثمار، وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى إحجام المصارف الفلسطينية عن التوسع في تمويل المشاريع التنموية لأسباب داخلية تتعلق بهذه المصارف مثل حداثة هذه المصارف، وأخرى تتعلق بأسباب خارجية تعود إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في فلسطين.

٢ - دراسة أبومعمر (٢٠٠٠) ([2]).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الودائع والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية، وأسباب إحجام هذه المصارف عن تقديم الخدمات المصرفية لبعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي.

ومن أهم نتائج الدراسة، تبين أن نسبة التسهيلات إلى الودائع التي تقدمها المصارف المصرية العاملة في فلسطين، أعلى من تلك التي تقدمها المصارف الوطنية والأردنية العاملة في فلسطين وأن الظروف السياسية تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أن عدم وجود إدارة لخدمة الزبائن، وتقديم الدراسات والاستشارات المالية، أثر سلباً على نسبة وحجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين .

التعليق على الدراســـات الســـابقـــة :

مما تقدم من عرض للدراسات السابقة يتبين ما يأتي :

١. قامت بعض الدراسات السابقة بوضع الإطار النظري لتقييم أعمال المصارف الإسلامية واهتمت بتقييم الدور الاقتصادي لهذه المصارف، باعتباره أكثر الأدوار التي تلعبها أهميةً، لما لها من أثر ملموس في حياة المجتمعات، إلى جانب إمكانية تأثيرها على الأدوار الأخرى.

١- الطنبور، خالد ناجح حريبي،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثرة في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠١.

٢- أبومعمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة، المجلد العاشر،العدد الأول، فلسطين، غزة،٢٠٠٢.

٢. تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة، وطرقها لموضوع البحث بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، مثل قياس دور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في فلسطين بصورة فعلية، خلال فترة زمنية واكبت إنشاء هذه المصارف، والتي تمثل عمرها الزمني.

المبحث الثاني : منهجية البحث.

أولاً : منهج البحث.

ثانياً : مجتمع وعينة البحث.

ثالثاً :أداة البحث.

رابعاً : المعالجة الإحصائية للبحث.

أولاً : منهج البحث :

يهدف البحث إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة كل من المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بصفة عامة، المصارف الإسلامية بصفة خاصة، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات حيث تم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، وملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنة النسب والمعدلات الخاصة بها مع نسب ومعدلات الجهاز المصرفي الفلسطيني المتعلقة بالتحليل، وتم التعرف على دور هذه المصارف من خلال معايير ومؤشرات قياس كمية تفصيلية دقيقة ترتبط ارتباطاً قوياً بجوهر المشكلة موضوع البحث.

١ - مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الثانوية والأولية، وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فروضها، وتحقيق أهدافها، وهي موضحة كما يأتي :

١-١ المصادر الثانوية :

تعددت مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها لأغراض الدراسة، وهي عبارة عن البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها ونشرها سلطة النقد الفلسطينية، إلى جانب عقود التأسيس والأنظمة الداخلية والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى التقارير والنشرات والإحصائيات التي تصدرها بعض المؤسسات والمراكز الفلسطينية المتخصصة في الدراسات والأبحاث، وفي مقدمتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

١-٢ المصادر الأولية :

تم إعداد استمارتين بهدف جمع البيانات الأولية من الإدارات العامة، إلى جانب المسئولين والموظفين العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ثانياً : مجتمع وعينة البحث :

١ - مجتمع البحث :

تمثل جميع المصارف الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية العاملة في فلسطين والعاملين فيها مجتمع البحث، وحيث أن عدد هذه المصارف يعتبر قليلاً، فقد تم أخذها جميعاً

كعينة للدراسة، أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، وقد تكونت العينة من قسمين.

القسم الأول شمل الإدارات العامة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، حيث تم تصميم استمارة خاصة بهم، ومفردات هذا القسم من العينة موضحة في الجدول رقم (١) الآتي :

جدول رقم (١)

يوضح عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين

اسم المصرف	المقر الرئيس	عدد الفروع	
		قطاع غزة	الضفة الغربية
١- بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية	الخليل	١	٢
٢- البنك الإسلامي العربي	رام الله	٢	٤
٣- البنك الإسلامي الفلسطيني	غزة	١	١
٤- بنك الأقصى الإسلامي	رام الله	لا يوجد	٢
المجموع		**٤**	**٩**

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية

وتجدر الإشارة إلى ما يلي :

١. رتبت المصارف تبعاً لأقدمية تاريخ مزاولة العمل في فلسطين.
٢. المصارف الثلاثة الأخيرة هي شركات مساهمة عامة مرخصة لمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية في فلسطين.
٣. تم إدراج بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية لأغراض الدراسة ضمن عينة الدراسة، لأن بنك القاهرة عمان-المعاملات الإسلامية، قد زاول عمله مبكراً في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ويخضع لتعليمات وإشراف ومراقبة سلطة النقد الفلسطينية ويشكل جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

أما القسم الثاني من العينة فقد تكون من المستهدفين من العاملين في الأقسام الفنية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وتم استهداف جميع العاملين في هذه الأقسام الفنية، حيث تم تصميم استمارة خاصة بهم، ومفردات هذا القسم من العينة موضحة في الجدول رقم (٢) الآتي:

جدول رقم(٢)

يبين عدد الاستمارات الموزعة على المصارف الإسلامية في فلسطين وكيفية توزيعها

اسم المصرف	عدد الفروع		عدد الاستمارات الموزعة		عدد ردود الاستمارات		نسبة ردود الاستمارات		
	غزة	الضفة	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	المتوسط
بنك القاهرة عمان	١	٢	١٠	٢٠	٨	١٥	%٨٠	%٧٥	%٧٧,٥
البنك الإسلامي العربي	٢	٤	١٥	٤٥	١٣	٣٨	%٨٧	%٨٤	%٨٥,٥
بنك الإسلامي الفلسطيني(١)	١	١	١٠	١٠	٩	٧	%٩٠	%٧٠	%٨٠
بنك الأقصى الإسلامي	...	٢	....	٢٠	.....	٩	٠,٠٠	%٤٥	%٤٥
المجموع	٤	٩	٣٥	٩٥	٣٠	٦٩	%٨٦	%٨١	%٨٣

المصدر : تجميع وإعداد الباحث

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) ما يأتي :

١- أن عدد الاستمارات الموزعة على جميع مفردات عينة البحث بلغ (١٣٠) استمارة، على فروع المصارف الإسلامية في قطاع غزة والضفة الغربية، (٣٥، ٩٥) على التوالي.

٢- أن عدد الاستمارات الصالحة لأغراض التحليل هي (٩٩) استمارة، بنسبة (٧٦,١٥%)، وهي نسبة ممثلة ومناسبة، إذا ما تم مقارنتها بالأبحاث المماثلة.

ثالثاً : أداة البحث :

تم بناء استمارتين لجمع البيانات الأولية وفق الخطوات الآتية:

١- الاستمارة الأولى :

تم تصميم الاستمارة الأولى وتوزيعها على المدراء العامون في المصارف الإسلامية في فلسطين ، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعلى المدير الإقليمي لبنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية ، وتهدف هذه الاستمارة إلى الحصول على معلومات غير منشورة في التقارير السنوية لهذه المصارف ، وتشتمل هذه الاستمارة على قسمين رئيسين الأول : يهدف إلى الحصول على معلومات عن الودائع المصرفية التي تقدمها المصارف الأربعة من حيث أنواعها، وعدد الحسابات المفتوحة لكل نوع ، ومعدلات توزيعات الأرباح السنوية، ومدد هذه الودائع خلال الفترة من ١٩٩٦الى ٢٠٠٢.

أما القسم الثاني من الاستمارة فيهدف إلى الحصول على معلومات عن أساليب وبرامج التمويل المختلفة لدى هذه المصارف من حيث أنواعها، وشروطها، وقيمها، وأوجه استثمارها، ونسب مساهمتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

١. البنك الإسلامي الفلسطيني هوالمصرف الوحيد الموجودة إدارته العامة في قطاع غزة وباقي المصارف الإسلامية والإقليمية في الضفة الغربية.

٢- الاستمارة الثانية :

تم تصميم الاستمارة الثانية وتوزيعها على مسئولي وموظفي الفروع الذين يعملون في الأقسام الفنية في المصارف الإسلامية في فلسطين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشتمل هذه الاستمارة على سبعة أقسام رئيسة، يهدف كل منها إلى الحصول على معلومات حول موضوع معين وهي موضحة فيما يأتي :

القسم الأول : حول سياسة فتح فروع جديدة للمصارف.

القسم الثاني : حول أساليب التمويل لدى هذه المصارف.

القسم الثالث : عن أهم المشاكل التي تواجه هذه المصارف

القسم الرابع : حول تأثير انتفاضة الأقصى على هذه المصارف.

القسم الخامس : حول فكرة اندماج المصارف الإسلامية.

القسم السادس : جمع بعض الآراء حول المصارف الإسلامية.

القسم السابع :حول دور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

٣- صدق الاستمارتين

٣-١ صدق المحكمين:

تم عرض الاستمارتين في صورتهما الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين في الإدارة والمحاسبة وبعض العاملين في المصارف الإسلامية وفي سلطة النقد الفلسطينية وبعض موظفي المصارف الإسلامية في فلسطين، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستمارة، ومدى انتماء الفقرات إلى كلا الاستمارتين ومجالاتهما، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد أبعاد الاستمارة الأولى بعدين، والاستمارة الثانية (٧) أبعاد.

٣-٢ صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستمارة الثانية بتطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٥) موظفا، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الاستمارة والدرجة الكلية للاستمارة وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستمارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

رابعاً : المعالجة الإحصائية للبحث :

تمت معالجة البيانات الإحصائية للاستمارة الثانية الخاصة بموظفي ومسئولي الأقسام الفنية بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والجداول الآتية المستخرجة من التحليل الإحصائي توضح ذلك :

الجدول (٣)
معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الأول والمتعلقة بسياسة التفرع لدى المصارف الإسلامية في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. عدم وجود خطة مستقبلية للتفرع	0.759	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. عدم رغبة الإدارة	0.829	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. قلة الخبرات المصرفية الإسلامية المتخصصة	0.826	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد	0.845	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. الرغبة في الاندماج	0.870	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة	0.872	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. اندلاع انتفاضة الأقصى بصفة خاصة	0.832	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. وجود منافسة قوية من قبل المصارف الإسلامية الأخرى	0.768	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. وجود منافسة قوية من قبل المصارف العادية	0.840	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. عدم توفر سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد	0.847	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. عدم توفر استعدادات داخلية في المصرف للتفرع	0.911	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. ارتفاع عناصر تكاليف فتح فروع جديدة	0.880	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. انخفاض العائد المتوقع من فتح فروع جديدة	0.912	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٤)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني المتعلقة بأسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. قصر وحداثة عمر المصرف	0.911	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. ارتفاع درجة المخاطرة	0.943	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	0.930	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	0.871	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	0.872	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	0.810	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	0.848	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المشاركة	0.889	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	0.960	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مشاركة	0.905	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	0.927	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	0.904	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	0.897	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	0.871	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المشاركة	0.791	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٦. ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة المصرفية الإسلامية العملية	0.887	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٧. عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المشاركة على الجمهور	0.856	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٨. ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف الإسلامية التنفيذية	0.898	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٥)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث المتعلقة بأسلوب التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. قصر وحداثة عمر المصرف	0.948	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. ارتفاع درجة المخاطرة	0.962	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	0.947	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	0.939	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	0.905	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	0.802	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	0.909	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المضاربة	0.930	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	0.964	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مضاربة	0.912	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	0.947	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	0.938	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	0.920	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	0.913	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المضاربة	0.900	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٦. ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية	0.912	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٧. عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المضاربة على الجمهور	0.918	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٨. ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف التنفيذية	0.911	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٦)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الرابع المتعلقة بأسلوب التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. قصر وحداثة عمر المصرف	0.909	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. ارتفاع درجة المخاطرة	0.951	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	0.936	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	0.906	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥.عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	0.868	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	0.851	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	0.906	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي التمويل التأجيري	0.913	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	0.954	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع التمويل التأجيري	0.920	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	0.914	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	0.907	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	0.892	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	0.863	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب التمويل التأجيري	0.845	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٦. ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية	0.910	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٧. عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب التمويل التأجيري على الجمهور	0.886	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٨. ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة مصرفكم التنفيذية	0.890	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٧)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الخامس المتعلقة بالأهداف التي تسعى إليها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. تحقيق أكبر ربح ممكن للمصرف	0.553	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. رفع القيمة السوقية لسهم المصرف	0.657	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. الحفاظ على الشريحة السوقية للمصرف	0.664	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي في المجتمع الفلسطيني	0.631	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية في فلسطين	0.442	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. رفع نسبة التوظيفات إلى الودائع لدى المصرف	0.698	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. تحقيق المنفعة الاجتماعية لأفراد المجتمع الفلسطيني	0.576	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. تلبية احتياجات العملاء	0.205	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية	0.552	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. تشجيع الاستثمار وفقاً لأساليب العمل المصرفي الإسلامي	0.584	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. تنويع مخاطر الاستثمار	0.487	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٨)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال السادس المتعلقة بأولويات التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. القطاع التجاري	0.231	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. القطاع الصناعي	0.678	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. القطاع الزراعي	0.400	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. القطاع العقاري	0.601	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. قطاع الأوراق المالية	0.553	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. قطاع الخدمات	0.624	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (٩)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال السابع المتعلقة ببيان أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع الاستثمارية	0.594	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه سلطة النقد على الودائع	0.585	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار في فلسطين	0.487	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. عدم منح المصارف الإسلامية تسهيلات ضريبية في المخالصات الضريبية	0.434	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. ندرة الكفاءات والخبرات والكوادر المصرفية الإسلامية المدربة	0.708	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم وجود تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية	0.749	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. ضعف تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية في فلسطين	0.515	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. ضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين الجمهور	0.476	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. عدم وجود قوانين وتشريعات تحمي المصارف في استرجاع أموالها وحقوقها	0.587	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. ضعف وتدني نتائج أعمال المصارف الإسلامية	0.603	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. ضعف إدارات المصارف الإسلامية	0.686	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. ضعف ومحدودية الضمانات المقدمة من طالبي التمويل	0.597	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية	0.459	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. حرمان المصارف الإسلامية من أية عوائد على احتياطياتها لدى سلطة النقد	0.495	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. عدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية	0.631	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٦. عدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين	0.670	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٧. عدم وجود هيئة رقابة شرعية لدى سلطة النقد الفلسطينية	0.546	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٨. ضعف دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وعدم كفاءتها وقلة خبرتها	0.561	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٩. عدم قيام سلطة النقد بالتمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف العادية عند وضع خططها واجرائاتها الرقابية	0.431	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢٠. خضوع أعمال المصرف لضريبة القيمة المضافة وارتفاع نسبتها	0.435	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (١٠)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثامن المتعلقة بأثر انتفاضة الأقصى على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. انخفاض نسبة الودائع المصرفية	0.437	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية	0.482	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. ارتفاع نسبة التوظيفات في الخارج	0.515	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي	0.385	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥.ندرة الاستثمار طويل الأجل	0.301	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. ارتفاع الخسائر السنوية للمصرف	0.535	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. غياب خطة واضحة للمصرف للاستثمار في فلسطين	0.516	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. ضعف نسبة التوظيفات المحلية إلى الودائع	0.203	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. انخفاض نسبة العائد على الودائع	0.494	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. زيادة مخصصات الديون المعدومة	0.672	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	0.613	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. ضعف القدرة على فتح فروع جديدة	0.569	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. ضعف القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة	0.739	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. انخفاض حجم العمل مما أدى إلى تقليص عدد من الوظائف	0.542	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. زيادة الضمانات المطلوبة والتشدد فيها	0.473	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٦. زيادة عدد القضايا المقدمة للمحاكم على عملائكم	0.715	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٧. تعتبر مبرر قوي لتوظيف الأموال في الخارج	0.624	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (١١)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال العاشر المتعلقة بفكرة الاندماج في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. تقليل المصاريف التشغيلية	0.961	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. رغبة الإدارة في الاندماج	0.888	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. الاستفادة من الخبرات المصرفية الأخرى	0.956	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية منفرداً	0.945	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. ضغوطات سلطة النقد الفلسطينية حول ضرورة الموافقة على الاندماج	0.944	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. عدم الاستقرار السياسي في فلسطين	0.939	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. تعثر المصرف وتحقيقه خسائر	0.804	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإسلامية وتطويرها	0.954	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. المحافظة على ثقة الجمهور بالمصرف	0.932	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. تراجع حجم الودائع المصرفية لدى مصرفكم	0.770	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. التمتع بامتيازات سلطة النقد الفلسطينية للمصارف الراغبة في الاندماج	0.922	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٢. التغلب على مشكلات الديون المتعثرة والمعدومة	0.833	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٣. دعم قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة	0.945	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٤. تحقيق وفورات ومزايا لصالح المصارف الإسلامية	0.977	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٥. زيادة القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين	0.939	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (١٢)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الحادي عشر المتعلقة بالآراء السائدة حول المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لدى العاملين فيها مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تختلف كثيراً عن المصارف العادية	0.751	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تقدم خدمات حيوية للمجتمع الفلسطيني	0.742	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. المصارف الإسلامية في فلسطين تقوم بتوظيف أغلب أموالها في الخارج	0.849	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. المصارف الإسلامية في فلسطين ترغب في الاستثمار بدون تحمل المخاطرة	0.835	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. أن المصارف الإسلامية تعاني من تجاوزات في إتباع المبادئ المصرفية السليمة	0.567	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. أن سلطة النقد الفلسطينية لا تلزم المصارف الإسلامية بالاستثمار متوسط وطويل الأجل في فلسطين	0.725	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تلزم المصارف الإسلامية بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأوليات التنمية الاقتصادية	0.802	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. ضعف دور المصارف الإسلامية في فلسطين في نشر الوعي المصرفي الإسلامي في فلسطين	0.674	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. أن المصارف الإسلامية في فلسطين تعاني من هيمنة البعض على مجالس إداراتها	0.785	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. أن دور سلطة النقد غير كاف للرقابة على المصارف الإسلامية من خلال اقتصاره على الجوالات التفتيشية والاكتفاء بالتقارير التي تزودها بها هذه المصارف	0.780	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١١. عدم قيام سلطة النقد بتطوير أسلوبها الرقابي على المصارف بشقيه الميداني والمكتبي بما يتلاءم وخصوصية المصارف الإسلامية	0.827	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

الجدول (١٣)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني عشر حول دور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١	الدلالة
١. تقدم للمصارف الإسلامية خطة لتمويل القطاعات الاقتصادية	0.805	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٢. تسعى لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه على ودائع المصارف الإسلامية التي تقوم بالتمويل طويل الأجل تشجيعاً لها	0.815	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٣. تقدم تسهيلات ملموسة للمصارف الإسلامية التي تقيم مشاريع تنموية حيوية	0.823	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٤. تطالب المصارف الإسلامية بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسة	0.751	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٥. تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية من خلال توظيف موارد المصارف	0.861	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٦. تقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية بما يساعدها على تمويل التنمية	0.866	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٧. تعمل على تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية بما يخدم تمويل التنمية	0.870	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٨. تطالب المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها بأساليب المشاركة والمضاربة.	0.813	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
٩. تطالب المصارف الإسلامية بعدم تركيز استثماراتها على أسلوب المرابحة	0.804	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١
١٠. تفرض على المصارف الإسلامية زيادة استثماراتها طويلة الأجل داخل فلسطين	0.787	٠,٤١٨	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٣٢٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٣) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤١٨

يتضح من الجداول السابقة أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١) وهذا يؤكد أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأنها تقيس ما وضعت لأجله وأنها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

٣-٣ ثبات الاستمارة : تم تقدير ثبات الاستمارة على أفراد العينة الاستطلاعية وذلك باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

٢-١-١ طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستمارة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستمارة، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون والجدول رقم (١٤) يوضح ذلك:

الجدول (١٤)

يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستمارة وكذلك الاستمارة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

المجال	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
سياسة التفرع لدى المصارف الإسلامية في فلسطين	*١٣	.937	0.947
أسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.931	0.964
أسلوب التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.961	0.980
أسلوب التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.946	0.972
الأهداف التي تسعى إليها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١١	0.539	0.547
أولويات التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	٦	0.322	0.488
أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية ة في فلسطين	٢٠	0.518	0.683
أثر انتفاضة الأقصى على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١٧	0.703	0.721
فكرة الاندماج في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١٥	0.980	0.984
الآراء السائدة حول المصارف الإسلامية في فلسطين لدى العاملين فيها	*١١	0.841	0.860
دور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية	١٠	0.813	0.897

* تم استخدام معامل جتمان لأن النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول (١٤) أن معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية بعد التعديل تراوحت بين (٠,٤٨٨ - ٠,٩٨٤) وهذا يدل على أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

٢-١-٢ طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستمارة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستمارة، وكذلك للاستمارة ككل والجدول (١٥) يوضح ذلك:

الجدول (١٥)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستمارة وكذلك للاستمارة ككل

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
سياسة التفرع لدى المصارف الإسلامية في فلسطين	*١٣	0.964
أسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.986
أسلوب التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.991
أسلوب التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	١٨	0.990
الأهداف التي تسعى إليها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١١	0.714
أولويات التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	٦	0.٥٩٣
أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية ة في فلسطين	٢٠	0.٨٠٥
أثر انتفاضة الأقصى على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١٧	0.٨٦١
فكرة الاندماج في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	*١٥	0.986
الآراء السائدة حول المصارف الإسلامية في فلسطين لدى العاملين فيها	*١١	0.926
دور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية	١٠	0.٩٥٠

يتضح من الجدول السابق رقم (١٥) أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

٣-٣-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واختبار "ت"والترتيب والأهمية النسبية.

٢- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستمارة تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون".

٣- لإيجاد معامل ثبات الاستمارة تم استخدام معامل ارتباط "سبيرمان بروان" للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة "جتمان" للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط "ألفا كرونباخ ".

٣-٣ مواصفات عينة الدراسة :

تنوعت مواصفات عينة الدراسة كما يأتي :

٣-٣-١ من حيث الجنس:

يوضح الجدول رقم (١٦) الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، حيث يتضح أن عدد الذكور والإناث الذين قدموا استمارات سليمة هو (٨٣%، ١٦ %) على التوالي.

الجدول (١٦)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس (ن=٩٩)

الجنس	النسبة %
ذكر	٨٣,٨
أنثى	١٦,٢
المجموع	%١٠٠

٣-٣-٢ من حيث المؤهل العلمي :

يوضح الجدول رقم (١٧) الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ، حيث يتضح أن عدد حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير الذين أجابوا على الاستمارات السليمة هو (٢١، ٦٧،١١) على التوالي.

الجدول (١٧)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي(ن=٩٩)

المؤهل العلمي	النسبة %
دبلوم	٢١,٢
بكالوريوس	٦٧٠٧
ماجستير	١١,١
المجموع	%١٠٠

٣-٣-٣ من حيث الخبرة المصرفية :

ويوضح الجدول رقم (١٨) الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الخبرات المصرفية حيث يتضح أن عدد أصحاب الخبرات المصرفية في مصارف إسلامية وفي مصارف تجارية من الذين قدموا استمارات سليمة هو(٦٥، ٣٤) على التوالي.

الجدول (١٨)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الخبرات المصرفية (ن=٩٩)

نوع الخبرة المصرفية	النسبة %
خبرات في مصارف إسلامية فقط	٦٥,٧٠
خبرات في مصارف تجارية قبل العمل في مصارف إسلامية	٣٤,٣٠
المجموع	%١٠٠

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية

مقدمة.

المبحث الأول : مفاهيم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : دور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية.

خاتمة.

مـــقـــــدمـــة :

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة مفهوم التنمية الاقتصادية، باعتبارها ركناً أساسياً من أركان هذا البحث، ومدخلاً منطقياً لابد من الولوج من خلاله للفصول اللاحقة من هذا البحث ، و يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، ومقدمة، وخاتمة، تناقش مفاهيم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها المختلفة، ودور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية.

يشمل المبحث الأول، ثلاثة مطالب تناقش التنمية الاقتصادية، من حيث تعريفاتها المتعددة ومفاهيمها، وناقش المبحث الأهداف المرجوة من تحقيق التنمية الاقتصادية، وألقى الضوء على خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٩-٢٠٠٣).

يشمل المبحث الثاني مطلبين يناقشان مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بشقيها، مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في الادخار العائلي وادخار القطاع العام والخاص والادخار الحكومي ومصادر التمويل الخارجية المتمثلة في: القروض الحكومية، والدولية والقروض الخارجية الخاصة والاستثمار الخارجي الخاص .

يشمل المبحث الثالث ثلاثة مطالب تناقش أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية، ونظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والاستثمار، وأعمال وخدمات المصارف الإسلامية ومواردها وصيغها التمويلية.

المبحث الأول

مفاهيم التنمية الاقتصادية

تمهيد.

المطلب الأول : مفاهيم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية.

تـــــمـــهيـــد :

سيتم في هذا المبحث التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث تعريفاتها المتعددة، إلى جانب بيان مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، حيث وضح أنه لا تنمية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بدون تمويل، ولا تمويل داخلي للتنمية الاقتصادية، بدون دور رئيسي للقطاع المصرفي.

وترجع أهمية التعرف على دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، إلى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البحث بشكل رئيس ، ألا وهو التعرف على دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية، من خلال تقييم تجربة هذه المصارف، مما يوضح ويحدد الأسس التي تتم على أساسها المناقشات في الفصول اللاحقة.

وتشتمل الدراسة في هذا المبحث على المطالب الآتية :

المطلب الأول : مفاهيم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول

مفاهيم التنمية الاقتصادية

١ - ١ مفهوم التنمية الاقتصادية :

يعرف أحد الكتاب التنمية الاقتصادية بأنها "تتمثل في تغيير البنيانين الاقتصادي والاجتماعي تغييراً من شأنه أن ينقل الاقتصاد القومي من اقتصاد متخلف، يتميز بانخفاض مستوي الكفاءة الإنتاجية وانحراف البنيان الاقتصادي، إلى اقتصاد متقدم يتميز بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية "([1]).

ويعرفها آخر بأنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"([2])، وهذا يعني أن هدف التنمية الاقتصادية الرئيس، يدور حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي، فزيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، ولعل هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات هذه الدول المادية والفنية.

فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدول، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولهذا يرى البعض أن التنمية هي : "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم" ([3])، ولعلنا نجد من ذلك أن هناك أهمية رئيسة لدخول المجتمع في تحسين مستويات معيشة أفراده.

وهذا يمثل في حد ذاته نمو وتحسن في الجانب الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية هي بصورة أساسية، ومن وجهة النظر الاقتصادية " زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة، في وحدة زمنية، ولدى جماعة معطاة، حيث يتعلق الأمر بمفهوم

---

١. فرحان،حسن ثابت، (دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية)، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، أطروحة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١، ص٣.

٢. حبيب، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، الجزائر، ١٩٨٠، ص٨.

٣. عريقات، حربي محمد موسى، (مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر،١٩٩٢، ص٢٦.

يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي " ([1]).

ويرى آخرون أن التنمية الاقتصادية تعني: "إنسانا يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرقاً تعبد، وعمائر تبنى، ومالاً يستثمر، وأرضاً تستصلح، ونباتاً يزرع ويحصد، وحيواناً يرعى ويراعى ويتوالد ويتكاثر، ودخلاً يزيد، ورفاهية تتحقق "([2]).

وعرّف أحد الكتاب التنمية الاقتصادية بأنها: " إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي_عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد " ([3]).

ويرى أحد الكتاب أن التنمية الاقتصادية هي: "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه "([4]).

وعرفها أحـــد الكتاب في تعريف يوضح أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية على أنها تتضمن : "زيادات في الدخل القومي الحقيقي- Real National Income – أو الإنتاج القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل ، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر - Rate Urbanization- في المجتمع ، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة ، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام، ولاشك في أنه يوجد بون شاسع بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول المتخلفة اقتصادياً، فيما يتعلق بكل من هذه المسائل" ([5]).

---

١. حبيب، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٨٠، ص ١٦.

٢. عمر، إبراهيم أحمد، (فلسفة التنمية - رؤية إسلامية)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، ص ١٥.

٣. حبيب لطفي،علي، (التنمية الاقتصادية)،القاهرة، مكتبة عين شمس،١٩٨٦، ص١٨٥.

٤. عريقات، حربي محمد موسى، (مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي)، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر ، عمان، الأردن ، ١٩٩٢، ص٢٦.

٥. عجمية، محمد عبد العزيز، والليثي، محمد علي (التنمية الاقتصادية)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص٢١.

ومن الواضح أن الآراء تركز على أن التنمية الاقتصادية، هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي، خلال فترة زمنية ليست قصيرة، بشرط أن يكون معدل زيادة الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، حتى يرتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والى جانب هذا التغير الكمي تغير كيفي في حياة الناس، وهي بذلك عملية حضارية ومتواصلة التطور([1]).

ومن هنا نجد أن الاهتمام الأكبر في موضوع التنمية موجه نحو النمو الاقتصادي ، باعتباره العامل الأساسي التي تعتمد عليه وبرغم شبه الإجماع على اعتبار زيادة الدخل القومي الحقيقي، هو الهدف الرئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو أبرز مؤشرات قياسها، إلا أن هناك انتقادات وعدم رضا لاعتبار مؤشر معدلات النمو والناتج القومي كمـــؤشر وحـــيد لقياس التنمية الاقتصادية ، ومن هذه الانتقادات ما يراه البعض بأن هناك الكثير من التغيرات التي لا تدخل في تلك الحسابات مثل المتغيرات غير الاقتصادية، والعمليات التي لا تمر عبر الأسواق، وخصوصا في المجتمعات الريفية، حيث يستهلك أفراد المجتمع الريفي جزءاً كبيراً من محاصيلهم، ويخيطون ملابسهم ويبنون بيوتهم بأنفسهم ([2]).

ويرى بعض الاقتصاديون بأن معدلات النمو المرتفعة في الناتج الإجمالي لعدد من الدول النامية لم تحقق مستويات رفاهية أفضل للغالبية العظمى لمواطنيها، وفي كثير من الحالات كانت تصاحبها زيادة في مستويات الفقر، أو ارتفاع في مستويات البطالة، أو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج، أو تستحوذ علية فئة محدودة جداً من السكان، " وهنا تجدر الإشارة إلى أن اعتماد متوسط الدخل الفردي أو الناتج القومي الفردي مؤشراً لنمط التوزيع أمر مضلل إلى حد بعيد، لأن المتوسط الحسابي – أي قسمة الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي على عدد المواطنين – لا يعكس على الإطلاق النمط الحقيقي للتوزيع" ([3]).

---

١. بكري، كامل، (التنمية الاقتصادية)،القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص١٨٤-١٩١.

٢. برنامج دراسات التنمية، (السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤-١٩٩٩) ، جامعة بير زيت ، ٢٠٠١، ص١٢.

٣. حسين،عادل وآخرون، (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل)، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ،١٩٩٠، ص ١٠٤.

وهي بذلك عملية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي أي ازدياداً إجمالياً في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسياً فانه ليس مرادفا للتنمية الاقتصادية، ولا يكفي وحدة لضمان تحقيقها، ولعل هذه الأسباب والأمثلة من واقع المجتمعات هي التي دفعت بعض الاقتصاديين، لاصطلاح ما يطلق عليه في مثل هذه الحالة " نمو بدون تنمية- Development - Growth Without " ([1])، ويورد أيضاً أحد كتاب التنمية بعض الأمثلة في هذا الصدد، حيث يرى أن نمو الدخل قد يتحقق بفضل تحس مستوى الأسعار، فبالنسبة لسلعة أو سلع ما ينتجها ويصدرها بلد معين، كما هو الحال في ارتفاع مستوى الدخل في الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط بين الحين والآخر نتيجة تبدل واسع في حجم الإنتاج النفطي، وتذبذب أسعار النفط الخام، حيث لا يعكس ذلك ارتفاع متوسط الدخل الفردي، لان تلك ليست تنمية حقيقية ذات أبعاد واسعة وعميقة، أوقد يتحقق نمو الدخل نتيجة صدفة أو ظرف عابر يسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج القومي أو الصادرات، مثل النتيجة المصاحبة لحلول موسم شتاء مؤت في بلد زراعي، كذلك يمكن أن تأتي بعد ذلك بالسهولة نفسها حال تبدل سلبي في حجم الناتج القومي أو الصادرات بحلول موسم شحاح ، أما التنمية الحقيقية فهي وليدة تبدلات عميقة وواسعة، فهي لا تتأثر بمصادفات عابرة ولا يمكن أن تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف والد ؤوب" ([2]).

ومن خلال المفاهيم والتعريفات المتعددة السابقة، يمكـــننا أن نرى أن التنمية الاقتصادية هي : عملية تخطيط متكاملة ومتناسقة ومتوازنة لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية في مجتمع معين، خلال فترة زمنية ليست قصيرة وهي ذات أهداف ايجابية نوعية ومحددة، ويعبر عنها بصورة كمية، وتحتاج لمصادر تمويل لتحقيق تلك الأهداف وتنعكس بصورة كيفية علي جوانب متعددة من المجتمع من خلال آثار ونتائج ايجابية.

---

١. برنامج دراسات التنمية ، (السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤-١٩٩٩) ، جامعة بير زيت، ٢٠٠١، ص١٢.

٢. حسين ، عادل وآخرون، (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل)، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ،١٩٩٠، ص ١٠٢.

المطلب الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية ذات أهداف متعددة و متنوعة لكافة الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومع ذلك تختلف هذه الأهداف إلى حد كبير في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تعني إلى حد كبير سعي هذه الدول إلى تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي ، والمعدلات الاقتصادية المرتفعة .

أما في الدول النامية، فتكمن أهداف التنمية فيها، في اعتبارها طريقاً للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل، من هنا نجد أن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، تتلخص في سعيها إلى إشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع، في عدالة وتوازن من خلال زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل القومي ، وعدالة توزيع الدخول في المجتمع، علماً بأن هناك أهداف فرعية كثيرة للتنمية الاقتصادية، تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضاً، أمـــا الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فتتلخص فيـــما يأتي :

١. زيادة الدخل القومي الحقيقي :

تمثل زيادة الدخل القومي الحقيقي في الدول النامية أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ويشير اصطلاح الدخل القومي إلى مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة وتعتبر زيادة الدخل القومي حقيقية، إذا تحققت زيادة الدخل نتيجة تغييرات عميقة وهيكلية في كافة قطاعات البنية الاقتصادية للمجتمع، ولعله من الواضح أن زيادة الدخـــل القومي الحقيقي، هي العامل المحدد لزيادة متوســـط دخل الفرد الحقيقي ([1]).

٢. رفع مستوى المعيشة :

لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً وعلاقة- غالباً ما تكون طردية- بين زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع، فكلما تحققت زيادة في الدخل القومي، كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

---

١. عريقات، حربي محمد، (مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر،١٩٩٢،ص ٣٢.

والتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان، ذلك لان التنمية الاقتصادية، قد تفلح إلى حد ما في زيادة الدخل القومي، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة وخصوصاً، عندما يكون هناك سيطرة لفئة معينة على مصادر النشاط الاقتصـــادي في المجتمع، أو عندما تحدث زيادة في عدد الســـكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخـــل القومي ([1]).

وتسعى الدول النامية في خططها التنموية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، باعتباره من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، "ويتحدد المستوى المعاش للأفراد بحجم ونوعية السلع والخدمات المتاحة لهم، فالمستوى المعاش للفرد الذي يمتلك حجماً أكبر من السلع والخدمات هو أعلى بلا شك من المستوى المعاش للفرد الذي يمتلك حجماً أقل – في حالة تساوي النوعية- من السلع والخدمات" ([2]).

٣. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات :

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، يعتبر هدفاً لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض دخلها القومي ، وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، تواجه اختلالات في توزيع الدخول والثروات.

ومن الطبيعي أن يكون للتفاوت في توزيع الدخول والثروات آثاراً سلبية على المجتمع ، تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، مما يخلق طبقات في المجتمع، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ولا شك أن ذلك يهيئ المناخ المناسب لانتشار الكراهية والحقد بين أفراد المجتمع، وهذا يعني بدوره أيضاً إهدار موارد التنمية الاقتصادية، في حين أن زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع والناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية، تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع ،بدلاً من تركيزها في يد فئة محددة ، لأنها تتوزع من خلال الدخل القومي ، في صورة دخول فردية ([3]).

---

١. المصدر السابق ، ص ٣٣.

٢. حافظ منصور،علي، والروبي ، نبيل، (مذكرات في التنمية الاقتصادية)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص٧٠.

٣. عريقات، حربي محمد، (مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر،١٩٩٢، ص ٣٣.

٤- تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية :

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكلية الإنتاجية، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل تسعى إلى التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، حيث تمد هذه القطاعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة التي تحقق نمو المجتمع وازدهاره.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى المساهمة في حل مشكلة أساسية، تعاني منها الدول النامية، تتمثل في ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساعد على التعرف على احتياجات هذه القطاعات تمهيداً لتنميتها .

المبحث الثاني

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تمـــهيـــد.

المطلب الأول : مصادر التمويل الداخلية.

المطلب الثاني : مصادر التمويل الخارجية.

تـــــمـــــهيـــد :

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها إلى الاستثمارات المختلفة فالتنمية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون راس مال، لذلك فإيجاد رأس المال، يمثل اللبنة الأساسية لبدء عملية التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع معدل نمو الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، فان هذا الهدف الرئيس المناط بالتنمية الاقتصادية يحتاج إلى أموال ومصادر تمويل، قد تعجز الدول عن توفيرها من خلال مواردها الذاتية، ولهذا نجد أن من الطبيعي أن تلجأ معظم الدول إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وتعتبر مصادر التمويل الداخلية، من المرتكزات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، وخصوصا في الفترات الأولى التي تسعى فيها المجتمعات لإحداث التنمية الاقتصادية بصورة ذاتية .

ولقد جاء المبحث في مطلبين هما :

المطلب الأول : مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول

مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية

يقصد بالتمويل الداخلي مصادر التمويل التي توفرها المصادر المحلية الوطنية، والموجهة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتتمثل أهم مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية في الادخار، وتتمثل أهم المدخرات الوطنية الاختيارية في مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، ومدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة) ، واحتياطيات اختيارية للشركات ، ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي ([1]) .

ويمكن تصنيف وتوضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي :

١- الادخار العائلي(الشخصي) :

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض فعلي بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية.

وهناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الادخار العائلي مثل : الرغبة في الادخار والاكتناز، والتحوط للمستقبل، ورغم أن أغلب هذه المدخرات تتصف بضآلة حجمها من وجهة النظر الفردية، إلا أنها تمثل في مجموعها حجماً لا يستهان به على المستوى القومي ، ومن الملاحظ أن أغلب هذه المدخرات توجه إلى المصارف في صورة ودائع استثمارية، وقد يلجأ البعض إلى إنفاقها على سلع كمالية، والبعض الآخر قد يكنزها لديه.

٢- ادخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال) :

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الاحتياطيات المختلفة والمقتطعة من الأرباح، من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص، والتي يمكن استثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية.

ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع الأرباح في هذا القطاع فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت مدخرات هذا القطاع، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وتوزيعات الأرباح غير منتظمة بين سنة وأخرى، فان مؤسسات وشركات

---

١. بكري ، كامل، (التنمية الاقتصادية)، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١٠٤.

هذا القطاع تقوم بزيادة حجم مدخراتها من احتياطياتها وأرباحها المحتجزة في فترات الرواج لمقابلة توزيعاتها في أعوام الكساد والركود ([1]).

٣- ادخار القطاع الحكومي :

"يتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية" ، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي ([2]).

وتعاني الدول النامية من ضآلة حجم هذه المدخرات إن لم يكن اختفاءها، ولعل هناك ظاهرة مستفحلة في هذه الدول تتمثل في زيادة الاستهلاك الحكومي فيها زيادة سريعة، تؤدي إلى تدمير مواردها وزوال مدخراتها حيث باتت في أغلبها تعاني من عجز في موزاناتها، وتفاقم في مديونياتها.

---

١. عجمية، محمد عبد العزيز، والليثي، محمد علي (التنمية الاقتصادية)، الإسكندرية ، لدار الجامعية،٢٠٠١، ص٢٤٠.

٢. فرحان ، حسن ثابت، (دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية) ، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة ، أطروحة ماجستير غير منشورة ،١٩٩١، ص١٠.

المطلب الثاني

مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات، وهكذا لا يكون أمام المجتمع سوى الاستعانة بالمصادر الخارجية، لتوفير المال الكافي لتحقيق التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكن الاستعانة بالموارد الخارجية، يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها ، ومدى الضغط الذي يُمارس على الدولة المَدينة، يتفاوت من دولة إلى أخرى .

مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية:

" تتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد (هبات)، لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، والى قروض ميسرة في نطاق المديونية الخارجية، أما القروض الميسرة فهي التي تتم وفقاً لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية، حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض الميسرة عن المعدلات العادية، أومن حيث احتوائها على فترات سماح تكون عادة أطول، أومن حيث مدة السداد التي تستغرق فترة زمنية طويلة " ([1]).

وتتخذ هذه المعونات في الغالب صور عينية مختلفة كالمعونات السلعية، وخاصة السلع الغذائية والخدمات المختلفة، ولا تكون غالباً في صورة نقدية، وإذا كانت بصورة نقدية فمن المحتمل أن تكون القيمة الحالية للقرض عندما يتم سداده قليلة الأهمية، أو يقدم القرض بسعر فائدة منخفضة ، وأحيانا الإعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض ، وهكذا يكون العبء المالي الناشئ عن القرض على البلد المقترض بسيطاً ، وهذا النوع من المعونات يلبي أشد الحاجات إلحاحاً في الدول المتخلفة، نظراً إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص شديد في مواردها الغذائية، وقد تقدم هذه المعونات إلى الدولة المستفيدة بهدف معاونتها على رفع معدلات النمو

---

١. عبد العزيز، سمير محمد، (المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية)، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٤٠٨.

لاقتصادي، فيها دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها، بمعنى أن تقوم الدولة المستفيدة بتوجيه هذه المعونات إلى مشروعاتـــها الإنمائية وفقا للأوليات التي تضعها ([1]).

" ومن الجدير بالذكر أن المعونات الأجنبية، هي محصلة للدوافع والأهداف التي تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها وترتكز هذه الدوافع والأهداف على اعتبارات سياسية أو إنسانية في المقام الأول، حيث يغلب الدافع السياسي على المعونات الأجنبية التي تقدمها الدول الكبرى، ومثال ذلك: البرامج الضخمة للمعونات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء اقتصادياتها، والمعونات السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا كانت كثير من برامج المعونة الأجنبية تختفي وراء أهداف سياسية للدول المانحة، فهذا لا ينفي أنها يمكن أن تقف وراء أهداف إنسانية، كما يحدث عند تقديم معونات عاجلة للدول التي تواجه كوارث طبيعية كالزلازل وموجات الجفاف الحادة وانتشار الأوبئة المختلفة " ([2]).

---

١. بكري، كامل، (التنمية الاقتصادية)، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤، ص ١٢٢.

٢. عبد العزيز، سمير محمد، (المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية) ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٤١٠.

المبحث الثالث

دور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية

تمهيد.

المطلب الأول : أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والاستثمار .

المطلب الثالث : خدمات المصارف الإسلامية ومواردها وصيغها التمويلية .

تـــــمهـــيـــد:

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح، ويتطلب هذا بدوره العمل على تنويع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع ، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، حتى يكتفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين.

ومن الضروري أن تساهم المصارف في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وهي ملزمه بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع، وما يلحق به من ضرر، نتيجة قيامها بمزاولة أنشطتها المختلفة، وعليها أن تسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن للمجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

لذا فإن مطالب هذا المبحث سوف تجيء على النحو الآتي :

المطلب الأول : أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والاستثمار .

المطلب الثالث : خدمات المصارف الإسلامية ومواردها وصيغها التمويلية .

المطلب الأول

أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأسمال فتكوين وإيجاد رأس المال يمثل اللبنة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام المصرفي في صورته البسيطة، هو الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من الجمهور، وتقديمها في صورة تمويلات واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدماتية....الخ.

ويرى البعض أن "ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وان كانا غير مترا دفين، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة " ([1]) .

مما تقدم يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، و التي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسة، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

فالمصارف تسعى إلى تجميع الأموال، وتيسر الحصول عليها، وذلك تعزيزاً لطاقة رأس المال ، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلاتها.

كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي ، ومن هنا فان دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولاً عن خلق عملية التنمية الاقتصادية، بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية .

وإذا كان كثيرون يرون أن مفهوم التنمية الاقتصادية، قد ارتبط بمعاني الزيادة والنمو الذي يرتبط بشكل مباشر مع البعد الاقتصادي، فان لبعضهم رؤية أكثر وضوحاً للدور المصرفي في التنمية الاقتصادية ، أن التنمية في بعدها الاقتصادي يرتبط بالبعد المصرفي بصفة عامة، وبجناحي العملية المصرفية على وجه الخصوص ارتباطا عضوياً، ويوضح هذا دور الجهاز المصرفي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، والمتمثل

١- حبيب، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، الجزائر،١٩٨٠، ص١٥.

في القيام بالوساطة المالية، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات، والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان .

ومما سبق نرى ضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، تُقدَم لكافة القطاعات الاقتصادية، وتولي اهتمامها للقطاع الإنتاجي الصناعي بشكل خاص، لما له من دور ريادي في إحداث نقلات نوعية في البنية الاقتصادية للمجتمعات.

المطلب الثاني

نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل و الاستثمار

إذا كانت نظرية المصرف التقليدي تقوم على أساس انه تاجر بضاعته النقود، يشتري أو يستأجر النقود (أموال المودعين) بثمن معين هو فائدة ثابتة ذات سعر قليل، أو بدون ثمن في الحسابات الجارية الدائنة (تحت الطلب) ، ويبيع الأموال بأعلى الأسعار حيث يقوم المصرف بتأجير هذه الأموال للغير مقابل ثمن هو سعر الفائدة، أعلى كثيراُ من الثمن الشراء الأول، ويمثل الفرق بين الفائدة المحصلة من طالبي الأموال (المقترضين)، وبين أصحاب الأموال المحصلة (المودعين)، المصدر الرئيس لإيرادات المصرف التقليدي ومن ثم ربحيته ([1]).

ولكن المصرف الإسلامي لا يعتبر تاجراً للنقود، وان كانت النقود أداة فعالة لها دورها الأساسي في عمل المصرف، ولأنه ليس تاجراً للنقود فان تعامله مع هذه النقود لا يتم بمنطق الشراء والبيع، ولكن باعتبارها أداة لتحريك الجهد البشري وتشغيل الموارد والطيبات التي مَن الله (سبحانه وتعالى) بها على الإنسان.

لذا فمن الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية، وكونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، أن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكفل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة الثابتة، الذي ترتكز عليه نظرية الإقراض والتمويل في المصارف التقليدية.

من هنا فقد اعتمدت المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة بأنواعها، والذي ترتكز عليه

نظرية التمويل فيها، فالمصرف الإسلامي يحصل على النقود من الغير(المودعين) مشاركة في إطار المضاربة والمصرف يقدم هذه النقود للغير(المشاركين ما عدا تمويل المرابحة) في صورة مشاركة في إطار صيغ التمويل الإسلامية المختلفة .

والمصارف الإسلامية تقوم على أساس ورؤية، يتمثلان في أن المال مال الله، وان البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى مرضات الله ، ومن خلال ذلك يمكن النظر إليها بأنها "مؤسسات مالية استثمارية تنموية اجتماعية، تقوم على الالتزام بمبادئ الإسلام، وتسعى إلى تحقيق غاياته الإنسانية والتعبدية، فهي ليست وسيط مالي فحسب، بل وظيفتها الأساسية تحقيق وتعميق

---

١. نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) ، المجلد الأول ، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب ، ص٣٢.

القيم الروحية للإنـــسان، وهي مركز إشعاع وتربية ووسيلة عمـــلية إلى حياة كريمة لأفراد الأمـــة ، فالمصارف الإسلامية عليها توجيه الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع وفق الترتيب الشرعي للأوليات من ضروريات وحاجيات و تحسينات ، فلا توجه الاستثمارات للكماليات في ظل حاجات لازمة لقيام حياة الناس ، وفي المقابل عليها أن تبتعد عن المشروعات التي تؤدي إلى تبديد وضياع بعض موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية، أو التي تعمل توجيه اهتمام الناس للهو والعبث وترك الاهتمام بالعمل والإنتاج ([1]).

وانطلاقاً من كل ما سبق، فإن المصارف الإسلامية ملزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها والبلاد الإسلامية التي تعمل بها، وهذه الصفة التنموية يجب أن تنعكس بصورة مباشرة على استراتيجياتها الاستثمارية وصيغ تمويلها، وكذلك في معاييرها لتقويم واختيار المشروعات التي ترغب في تمويلها أو المشاركة فيها.

وفي ضوء ذلك فان على المصارف الإسلامية مراعاة مسؤوليتها ودورها في التنمية الاقتصادية، من خلال مراعاة الأوليات والأهداف التي تحددها خطة التنمية الاقتصادية في المجتمع، فلا تتعارض معها بل تساندها وتدعمها في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، ولا شك أن نجاح تجربة المصارف الإسلامية، أمر يجب أن يعود بالعديد بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات التي تعمل بها هذه المصارف.

---

١. المصري ،عبد السميع، (المصرف الإسلامي علميا وعمليا) ، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٢٥- ص٢٦.

المطلب الثالث

خدمات المصارف الإسلامية ومواردها وصيغها التمويلية

أولاً : الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية :

" يقوم البنك الإسلامي على تأدية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية ، والبنوك التنموية المتخصصة، وذلك دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح " (١) .

وتمثل الودائع بأنواعها أهم موارد المصارف التقليدية والإسلامية على السواء، والوديعة في المصارف هي أموال على سبيل القرض من المتعامل للمصرف ، يجوز له الانتفاع بها بل خلطها بماله ، لأن البنك لا يأخذها كأمانة يحتفظ بعينها لترد إلى أصحابها وإنما يستهلكها في أعماله

---

١. جبر ، هشام ، (إدارة المصارف الإسلامية)الطبعة الأولى، فلسطين ، جامعة بير زيت ،٢٠٠١ ،ص ٧٤.

ويلتزم برد المثل ويقع على المصرف الضمان لها في جميع الاحوال ([1])، وتتكون الودائع في المصارف الإسلامية من : ودائع الحسابات الجارية، وودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، والودائع الاستثمارية، وشهادات الاستثمار الإسلامية، ودائع الاستثمار المخصص.

وتقدم المصارف الإسلامية الكثير من الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، مع بعض التكييف الشرعي لبعضها وهي مثل : الكفالات المصرفية بأنواعها، والاعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل، وخدمة الأوراق التجارية، والأوراق المالية، والحفظ الأمين في الخزنات الحديدية، والحولات المصرفية الداخلية والخارجية، وشراء

---

٢. عاشور ، يوسف حسين ، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، فلسطين، مطبعة الرنتيسي ، ٢٠٠٢، ص٩٨ .

وبيع العملات الأجنبية، إلى جانب تقديمها بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

ثانياً :الموارد المالية في المصارف الإسلامية :

تماثل الموارد المالية في المصارف الإسلامية، مثيلاتها في المصارف التقليدية، التي ترفد وتغذي المصارف بالأموال على اختلاف مصادرها، وتنقسم هذه الموارد المالية إلى قسمين رئيسين، الأول هو المصادر الداخلية (الذاتية) المكونة من رأس المال المدفوع لهذه المصارف، والأرباح المدورة، والاحتياطيات المختلفة، التي تقوم باقتطاعها من أرباحها، ويطلق عليها مجتمعة "حقوق المساهمين".

والثاني هو المصادر الخارجية، المتمثلة في الودائع المختلفة التي يحتفظ من خلالها العملاء بأموالهم لدى المصرف، وتنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما: الودائع الائتمانية ، والودائع الاستثمارية، ويطلق علي كل من المصادر الداخلية والخارجية معاً الموارد الإجمالية، وهي موضحة فيما يأتي :

١ - ٢ مصادر التمويل الداخلية في المصارف الإسلامية :

١ - ٢ - ١ رأس المال المدفوع :

وهو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف، والذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس المصرف، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات ومطبوعات وغيره، حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل المصرف، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة ([1]).

١ - ٢ - ٢ الاحتياطيات :

وهي مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية في المصرف ،

---

١. رمضان، زياد سليم، ومحفوظ ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٩٩٦ ، ص٥٣.

ودرعاً واقياً لرأس مال المصرف ، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في المصارف والشركات المساهمة العامة، ومن أهمها الاحتياطيات القانونية، والاحتياطيات الاختيارية ([1]).

١-٢-٣ الأرباح المحتجزة (المدورة) :

وهي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة ويتم ترحيلها إلى الأعوام التالية، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها ومناقلتها من سنة لأخرى، وهذه الأرباح تعتبر من حقوق المساهمين، ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف، ويحق للمصرف توزيعها وقت ما يشاء، والعناصر الثلاثة السابقة، والممثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المدورة، تعتبر حقوق الملكية في المصرف.

٢-٢ مصادر التمويل الخارجية في المصارف الإسلامية :

تعتبر الودائع بشكل عام أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصارف، والودائع على قسمين ودائع ائتمانية وودائع استثمارية.

٢-٢-١ الودائع الائتمانية : وتتمثل في :

حسابات جارية دائنة :

هي التي تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها حيث يقومون بالإيداع النقدي، أو بشيكات أو بكمبيالات مخصومة،أو بتحويلات من حسابات أخرى، ومن ثم يستطيعون السحب منها نقداً أو بموجب شيكات ولا توجد قيود على الإيداع أو السحب ضمن الرصيد المسموح به، ولا تشارك هذه الحسابات بأية نسبة في أرباح الاستثمار ([2]).

٢-٢-٢ الودائع الاستثمارية :

وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف، وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة،وهي

---

٢. أبوعاصي ، حمزة بشير، (المحاسبة المتقدمة في الشركات)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦، ص ٢٦٦- ص ٢٦٧ .

١- صوان، محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان ، دار وائل للنشر، ٢٠٠١، ص١٢٠.

على أربعة أنواع موضحة كالآتي :

أ- ودائع التوفير :

وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة تقوم المصارف بتقديمها لتشجيع صغار المودعين وتشارك هذه الحسابات في نتائج الأرباح السنوية للمصرف بجميع فروعه، سواء بالربح أو الخسارة، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع في العادة نسبة ربح أقل من النسبة التي يتقاضاها أصحاب حسابات الاستثمار.

ب - ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين :

وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها للراغبين من عملائه بالمشاركة في الاستثمار في المصارف الإسلامية، والتي تشارك المصرف في نتائج أعماله ، وتكون هذه الحسابات عبارة عن ودائع شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

ت- ودائع الأجل بإخطار(بإشعار) :

وهي نفس ودائع الأجل (السابقة الذكر) إلا أنها تختلف عنها في آلية السحب منها،بحيث يتوجب على صاحب الوديعة إخطار المصرف خطياً برغبته في عملية السحب من هذه الوديعة، ويتم الإخطار من قبل العميل صاحب الوديعة قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين المصرف والمودع.

ث- شهادات الادخار الاستثمارية :

تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية، "ويمكن اعتبار هذه الشهادات بمثابة أورق مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، لكنها لا تعطى فائدة ثابتة بل تعطى عائدا من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد

تقوم هذه المصارف أحياناً بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية ([1]).

ح- ودائع الاستثمار المخصص :

وهي حسابات تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقاً، أو غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضاربا، "ويقوم المصرف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع ([2]).

ثالثاً : صيغ التمويل في المصارف الإسلامية :

تعتبر سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات المصرفية في المصرف الإسلامي باعتبارها المنفذ الوحيد لتوظيف موارد المصرف، حيث يحرم عليها التعامل في الائتمان كما هو الحال في المصارف التقليدية.

ومن أهم السمات التي يتسم بها الاستثمار في المصارف الإسلامية، التزامها المفترض بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود في هذه المصارف، باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة له، مع ضرورة ربط التوظيفات والمشاريع الاستثمارية، التي تقوم بها هذه المصارف بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مع ضرورة التزام المصارف الإسلامية بأحكام وغايات الشريعة من توظيفاتها الاستثمارية، بدايةً، ومساراً، وهدفاً، فتنحاز في اختيارها إلى ما أحل الله، وتجتنب عما حرمه، وتتورع عما فيه شبهة.

وتحظى المصارف الإسلامية بمجموعة مميزة من أساليب وصيغ الاستثمار المختلفة، تمكنها دون غيرها من التأثير الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي :

١- بيع المرابحة وبيع المرابحة للآمر بالشراء.

---

١. المصري، عبد السميع، (المصرف الإسلامي علمياً وعملياً)، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة للطباعة، القاهرة ١٩٨٨ ، ص٤٥.

٢. صوان ، محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر،٢٠٠١، ص١٢٣.

٢- بيع السلم وبيع المساومة.
٣- المشاركات بأنواعها المتعددة.
٤- المضاربة.
٥- التمويل التأجيري .
٦- أعمال تمويل أخرى .

خـــــاتـــمـــة

الفـــصل الثـــاني

حدد البحث في هذا الفصل ثلاثة مباحث هي : مفاهيم التنمية الاقتصادية، ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ودور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمبحث الأول، فقد انتهى البحث إلى أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تخطيطية شاملة ومتكاملة لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع خلال فترة معينة، وأن المنهج الإسلامي يحض على تحقيق التنمية الاقتصادية بدعوته للادخار والاستثمار، وخلص المبحث إلى أن معدلات نمو الناتج والدخل القومي الحقيقي، هي من أكثر المؤشرات التي يمكن من خلالهما قياس التنمية الاقتصادية، وهما أكثر أهداف التنمية الاقتصادية مقصداً.

أما المبحث الثاني، فقد انتهى إلى أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى موارد بشرية ومادية فلا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون موارد ومصادر تمويل ، يوفرها المجتمع بمجهوداته الذاتية أو يحصل عليها من الخارج.

أما المبحث الثالث فقد انتهى إلى أن المصارف، يمكن لها تلعب دوراً رئيساً في تمويل التنمية الاقتصادية، وأن المصارف الإسلامية بصفة خاصة، يمكن أن تكون أكثر فعالية في تحقيق هذا الهدف لما لصيغها الاستثمارية المتعددة والمختلفة من طبيعة تنموية.

وبعد أن انتهى الفصل الثاني من بيان إمكانية قيام المصارف الإسلامية من تحقيق التنمية الاقتصادية لطبيعتها التنموية، فانه يتهيأ للانتقال إلى الفصل الثالث ، للتعرف على نشأة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والذي يسعى من خلالهما إلى تقييم تجربتها، في المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية، على المستوى القومي خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

الفصل الثالث

دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين

مقدمة.

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين .

المبحث الثاني : معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين.

المبحث الثالث : دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين.

خاتمة.

مـــــــقدمـــة :

يناقش الفصل الثالث ثلاثة مباحث، المبحث الأول يقدم نبذه عن الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤- ٢٠٠٢ ، و يوضح نشأة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ويناقش الميزانية الموحدة لهذه المصارف من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، وأهم المتغيرات التي طرأت على بنودها الرئيسة.

ويناقش المبحث الثاني مجموعة المعايير والمؤشرات التي سيتم من خلالها قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي .

ويناقش المبحث الثالث دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين ، من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات السابقة على هذه المصارف مجتمعة .

لذا جاءت مطالب هذا المبحث موضحة كما يأتـــي :

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين .

المبحث الثاني : معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين .

المبحث الثالث : دور المصارف الإسلامية العاملة على المستوى القومي في فلسطين .

المبحث الأول

نشأة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تمهيد.

المطلب الأول : الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢ .

المطلب الثاني :المصارف الإسلامية في فلسطين بين عامي١٩٩٦ و٢٠٠٢.

المطلب الثالث : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين .

تـــــمـــهيـــد:

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الجهاز المصرفي الفلـــسطيني بـــين عـــامي ١٩٩٤و٢٠٠٢ وعلى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، من حيث نشأتها مـــروراً بمراحـــل تطورهـــا، وانتهاءاً بالوضع الحالي لهذه المصارف، ومن الملاحظ أن نشأة هذه المصارف قد ارتبط بقـــدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، مما يؤكد أن واقع المصارف في فلسطين هو نتاج تطـــور تاريخي ، تأثر بالأحوال والأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين ، أدت بشكل أساسي إلـــى تشكيل وتحديد معالمه، وأثرت على طبيعة نشاطه على مدار العقود السابقة ، وسيناقش ذلك فـــي المطالب الآتية :

المطلب الأول : الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢ .

المطلب الثاني : المصارف الإسلامية في فلسطين بين عامي١٩٩٦ و٢٠٠٢.

المطلب الثالث : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين .

المطلب الأول

الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢

شهدت الفترة التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩، العديد من التحولات السياسة والاقتصادية، فقد نص الاتفاق على حق "السلطة الوطنية الفلسطينية" في إنشاء سلطة نقد فلسطينية، يكون لها مهام وصلاحيات تنظيم وتطبيق السياسات المصرفية في فلسطين، وأعقب ذلك الاتفاق السماح للمصارف التي كانت تعمل قبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م بإعادة تشغيل مقارها السابقة، وافتتاح مصارف جديدة.

تميزت هذه الفترة بتزايد الطلب على افتتاح البنوك الوطنية والتفرع للبنوك العربية والأجنبية، ويلاحظ النشاط المتزايد والتسابق للمصارف الوطنية والعربية، وخصوصا المصارف الأردنية منها على افتتاح العديد من المصارف الجديدة في المدن الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى افتتاح فروع جديدة لبعض البنوك العاملة في التجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية والمناطق ذات النشاط الاقتصادي في فلسطين.

أما من حيث توزيع المصارف الوطنية والعربية والأجنبية وفروعها العاملة في فلسطين، فقد بلغ عدد المصارف العاملة في نهاية سنة ٢٠٠٢ (٢٢) مصرفاً لها (١٢٨) فرعاً، منها (١٠) مصارف وطنية تشكل ما نسبته (٤٥ %) من إجمالي المصارف العاملة خلال الفترة، ولها (٦٠) فرعاً تشكل ما نسبته (٤٧%) من إجمالي الفروع، والجدول رقم (٢٠) الآتي يبين توزيع المصارف العاملة في فلسطين وفروعها موزعة حسب جنسيتها حتى تاريخ ١/٣١/ ٢٠٠٣:

جدول رقم (١٩)

يبين توزيع المصارف وفروعها العاملة في فلسطين

العدد	اسم المصرف	سنة التأسيس	مباشرة العمل في فلسطين	عدد الفروع	المحافظات	
					غزة	الشمال
	أولاً : المصارف الوطنية					
١	بنك فلسطين المحدود	١٩٦٠	١٩٦٠	٢٢	١٢	١٠
٢	البنك التجاري الفلسطيني	١٩٩٤	١٩٩٤	٥	١	٤
٣	بنك الاستثمار الفلسطيني	١٩٩٥	١٩٩٥	٧	١	٦
٤	بنك القدس للتنمية والاستثمار	١٩٩٥	١٩٩٧	٩	٢	٧
٥	بنك فلسطين الدولي	١٩٩٦	١٩٩٧	٤	١	٣
٦	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	١٩٩٦	١٩٩٧	١	-	١
٧	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٢٠٠١	٢٠٠١	٢	١	١
٨	البنك الإسلامي الفلسطيني	١٩٩٥	١٩٩٧	٢	١	١
٩	البنك الإسلامي العربي	١٩٩٥	١٩٩٦	٦	٢	٤
١٠	بنك الأقصى الإسلامي	١٩٩٧	١٩٩٨	٢	-	٢
	مجموع المصارف الوطنية والإسلامية وفروعها			**٦٠**	**٢١**	**٣٩**
	ثانياً : المصارف الأردنية					
١	البنك العربي	١٩٣٠	١٩٩٤	١٩	٣	١٦
٢	بنك القاهرة-عمان	١٩٦٠	١٩٨٦	١٦	٥	١١
٣	القاهرة- عمان /معاملات ا سلامية	١٩٩٥	١٩٩٥	٣	١	٢
٤	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	١٩٩٥	٥	-	٥
٥	بنك الأردن	١٩٦٠	١٩٩٤	٦	٢	٤
٦	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	١٩٩٥	٥	١	٤
٧	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦	١٩٩٥	١	-	١
٨	بنك الأردن والخليج	١٩٧٧	١٩٩٤	٣	-	٣
٩	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١٩٧٨	١٩٩٥	١	-	١
	مجموع المصارف الأردنية وفروعها			**٥٩**	**١٢**	**٤٧**
	ثالثاً : المصارف المصرية					
١	البنك العقاري المصري العربي	١٩٤٨	١٩٩٤	٧	٣	٤
٢	البنك الرئيس للتنمية والائتمان	١٩٣١	١٩٩٦	١	١	-
	مجموع المصارف المصرية وفروعها			**٨**	**٤**	**٤**
	رابعاً : المصارف الأجنبية					
١	البنك البريطاني للشرق الأوسط	-	١٩٩٨	١	-	١
	مجموع المصارف العربية والأجنبية وفروعها			**٦٨**	**١٦**	**٥٢**
	إجمالي البنوك الوطنية والعربية والأجنبية وفروعها			**١٢٨**	**٣٧**	**٩١**

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية

ويخص الجدول رقم (٢٠) الآتي الأهمية النسبية لكافة المصارف العاملة في فلسطين من حيث جنسيتها :

جدول رقم (٢٠)[١]

يبين الأهمية النسبية للمصارف العاملة في فلسطين وفروعها حسب جنسيتها

المصارف العاملة في فلسطين	المصارف العاملة في فلسطين		نسب فروع المصارف العاملة في فلسطين	
	مصارف	فروع	قطاع غزة	الضفة الغربية
المصارف الوطنية	٤٥%	٤٧%	٥٧ %	٤٣%
المصارف الأردنية	٤١%	٤٦%	٣٢ %	٥٢ %
المصارف المصرية	٩%	٦ %	١١ %	٤%
المصارف الأجنبية	٥%	١%	٠٠ %	١ %([٢])
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية (بتصرف)

يلاحظ من الجدولين السابقين رقمي (١٩، ٢٠) ما يأتي :

١) المصارف الوطنية :

أ - إن جميع المصارف الوطنية العشرة ، قد منحت تراخيص جديدة للعمل من سلطة النقد الفلسطينية، ما عدا بنك فلسطين المحدود الذي أعاد مزاولة أعماله عام ١٩٨١ م، مما يعني أن السواد الأعظم من المصارف الوطنية التي منحت تراخيص في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية هي مصارف حديثة عهد بالعمل المصرفي.

ب - بلغت المصارف الوطنية المرخصة (١٠) مصارف من أصل (٢٢) مصرفاً، تمثل (٤٥%) من المصارف العاملة في فلسطين ، وبلغ عدد فروع هذه المصارف (٦٠) فرعاً من أصل (١٢٨) فرعاً تمثل (٤٧ %) من إجمالي فروع هذه المصارف.

٢) المصارف الأردنية :

---

١. تم احتساب النسب المؤوية بدون المبالغ العشرية حيث تم تقريب النسب العشرية ل ٠,٥١ فما فوق لأقرب واحد صحيح ، وخصوصاً أن هذه الكسور ليست ذات دلالة قيمة في هذا المقام.

٢. بلغت نسبة فروع المصارف الأجنبية إلى المصارف العاملة في الضفة الغربية (٠,١٢%) ، وتم تسجيلها بنسبة (١%) تجاوزاً،حيث تعذر علينا إغفالها، وفي نفس الوقت لم نجد سوى رقم واحد صحيح كأقرب رقم يمكن تسجيله.

أ- بلغ عدد المصارف الأردنية العاملة في فلسطين تسعة مصارف أربعة منها منحت تراخيص لإعادة مزاولة أعمالها بعد انقطاعها عن العمل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ م ، وهي البنك العربي، بنك القاهرة عمان، البنك الأهلي الأردني وبنك الأردن، في حين بلغ عدد المصارف الأردنية التي منحت تراخيص جديدة لمزاولة أعمالها في فلسطين (والتي لم تكن موجودة أصلا) خمسة مصارف ، وتمثل المصارف الأردنية العاملة في فلسطين ما نسبته (٤١%) من مجموع المصارف العاملة في فلسطين، وهذه تعتبر نسبة عالية إذا ما قورنت بالمصارف الوطنية المرخصة ويقارب عدد المصارف الأردنية عدد المصارف الوطنية .

ب- انتشرت المصارف الأردنية من خلال شبكة واسعة من الفروع العاملة، ويظهر ذلك جلياً من خلال مقارنتها بفروع المصارف العربية العاملة في فلسطين، أو حتى من خلال مقارنتها بفروع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، مما يدل علي توجه قوي لهذه المصارف للعمل في فلسطين.

وتوزعت فروع المصارف الأردنية حيث بلغت (٥٩) فرعاً، مقابل (٦٠) فرعًا للمصارف الوطنية ، وبما يقارب إلى حد كبير عدد فروع المصارف الوطنية الفلسطينية ، وتمثل فروع المصارف الأردنية العاملة في فلسطين ما نسبته (٤٦ %) من إجمالي فروع المصارف العاملة في فلسطين ، و تركز عمل المصارف الأردنية العاملة في فلسطين في المحافظات الشمالية، فقد بلغ عدد فروع المصارف الأردنية في الضفة الغربية (٤٧) فرعا بنسبة (٥٢%) من المصارف العاملة في الضفة الغربية ، مقابل (٣٩) فرعاً للمصارف الوطنية بنسبة (٤٣%) من المصارف العاملة في الضفة الغربية ، أي أن حضور المصارف الأردنية في الضفة الغربية أكبر من حضور المصارف الوطنية، كما يلاحظ أن نصف هذه المصارف لم يقم بفتح أي فرع أو مكتب له في قطاع غزة، ومن هذه المصارف البنك الأهلي الأردني ، والبنك الأردني الكويتي ، وبنك الأردن والخليج ، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار.

٣ - المصارف المصرية :

أ - بلغ عدد المصارف المصرية العاملة في فلسطين اثنان فقط، منحا تراخيص لإعادة مزاولة أعمالها بعد انقطاعها عن العمل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ م ، وهما البنك العقاري المصري العربي (البنك العقاري العربي سابقاً)، والبنك الرئيس للتنمية والاستثمار الزراعي (بنك التسليف الزراعي سابقاً).

ب- تمثل المصارف المصرية (٢٠%) من المصارف العربية العاملة في فلسطين ولها فروع تبلغ (٨) فروع من أصل (١٢٨) فرعاً تمثل ما نسبته (٩%) من إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، و تمثل ما نسبته (٥ %) من إجمالي فروع البنوك العاملة في فلسطين .

٤ - المصارف الأجنبية :

١- المصرف الأجنبي الوحيد العامل هو البنك البريطاني للشرق الأوسط وهو أحد المصارف التي كانت تعمل في فلسطين خلال الفترة من عام ١٩٤٨ – ١٩٦٧ م وله فرع وحيد يشكل ما نسبته (١%) من إجمالي الفروع العاملة في فلسطين، ولا يوجد له فروع في قطاع غزة، أما مصرف أي.أن.زد جريندليز، فقد أغلق آخر فروعة في٣٠ /٢٠٠٢/١١.

المطلب الثاني

المصارف الإسلامية في فلسطين بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢

ترجع نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي ، حيث تزامن وجودها مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية"، ففي الفترة التي بدأت المصارف الإسلامية انتشارها في العالم العربي والإسلامي، وكانت فلسطين ترزح تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وبذلك لم يكن أي تواجد للمصارف الإسلامية في فلسطين، قبل قدوم السلطة الوطنية إلى فلسطين ، وتمثلت باكورة تجربة المصارف الإسلامية لأول مرة في تاريخ فلسطين، في قيام أول عمل مصرفي إسلامي من خلال منح سلطة النقد الفلسطينية بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية ترخيصاً بفتح أول فرع له في قطاع غزة عام ١٩٩٥، إلى جانب منحها عدة تراخيص جديدة لفتح مصارف وطنية إسلامية، وهي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني ، وبنك الأقصى الإسلامي.

وقد خطت المصارف الإسلامية في فلسطين خطاً واسعة في مجال فتح فروع جديدة، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال عدد من الفروع في محافظات غزة والضفة الغربية، ونظراً لأهمية تقييم دور المصارف الإسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية، وللتعرف على حقيقة هذا الدور فلا بد من تقييم هذه التجربة على المستوى القومي للوصول إلى حقيقة دور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في فلسطين .

والجدول الآتي رقم (٢١) يوضح توزيع المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين حتى نهاية عام ٢٠٠٢ :

جدول رقم (٢١)

يبين توزيع المصارف الإسلامية وفروعها العاملة في فلسطين (١٩٩٥-٢٠٠٢)

العدد	اسم ا لمصرف	سنة التأسيس	سنة مزاولة العمل	عدد الفروع	قطاع غزة			الضفة الغربية			
					غزة	خانيونس	رام الله	نابلس	الخليل	جنين	طول كرم
١	القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية	١٩٩٥	١٩٩٥	٣	١	-	-	١	١	-	-
٢	البنك الإسلامي الفلسطيني	١٩٩٥	١٩٩٧	٢	١	-	-	-	١	-	-
٣	البنك الإسلامي العربي	١٩٩٥	١٩٩٦	٦	١	١	١	-	١	١	١
٤	بنك الأقصى الإسلامي	١٩٩٧	١٩٩٨	٢	-	-	١	١	-	-	-
مجموع المصارف الإسلامية وفروعها				**١٣**	**٣**	**١**	**٢**	**٢**	**٣**	**١**	**١**

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية

يتبين من الجدول السابق رقم (٢١) ما يأتي :

١. تمثل المصارف الإسلامية المرخصة والعاملة في فلسطين (٣) مصارف من أصل (١٠) مصارف وطنية لها (١٣) فرعاً،، وبهذا شكلت المصارف الإسلامية والعاملة في فلسطين إلى المصارف الوطنية، ما نسبته(٣٠%) من المصارف الوطنية المرخصة في فلسطين ، بالإضافة إلى بنك القاهرة عمان – فرع المعاملات الإسلامية.

٢. من حيث عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، يعتبر قليلا إذا ما قورن بفروع المصارف الوطنية العاملة حيث تمثل منها ما نسبته (٢٢%)، أما إذا ما قورنت عدد فروع المصارف الإسلامية بإجمالي فروع المصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية عام ٢٠٠٢، فإنها تمثل فقط ما نسبته (١٠%).

٣. من الملاحظ أن البنك الإسلامي العربي قد حقق انتشاراً جيداً من خلال عدد فروعه الستة، وبهذا يتصدر المصارف الإسلامية والعاملة في فلسطين، من حيث عدد الفروع وانتشارها في فلسطين، ويلاحظ أن عدد فروعه لوحدها تقارب عدد فروع المصارف الإسلامية الأخرى مجتمعة.

٤. يلاحظ تركز فروع المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة في مدينة غزة، حيث يعمل بها ثلاثة فروع من أصل أربعة فروع، ويعمل الفرع الرابع في مدينة خانيونس، مما يعني أن المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، لا يوجد فيها فروع للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وكذلك المحافظات الوسطي والمحافظات الشمالية.

أما عن عدد الفروع والمكاتب العاملة في الضفة والقطاع فقد بلغت (١٢٨) فرعاً ومكتباً منها (٣٧) فرع ومكتب في قطاع غزة، والباقي في الضفة الغربية .

أولاً : نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين :

١-١ نشأة بنك القاهرة عمان – المعاملات الإسلامية :

يعتبر بنك القاهرة عمان-المعاملات الإسلامية بمثابة فرع إسلامي لبنك القاهرة عمان، وتتمتع هذه الفروع باستقلال مالي وإداري عن الفروع التجارية للبنك، وحصل بنك القاهرة عمان-المعاملات الإسلامية على الموافقة النهائية لمزاولة أعمال الفروع الإسلامية من سلطة النقد الفلسطينية في ١ /١٩٩٦/٦، وتخضع أعمال بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية، لإشراف لجنة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل إدارة البنك حيث تقوم هذه اللجنة بمراجعة أنشطة البنك المصرفية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ([1]).

١- البنك القاهرة عمان-فرع المعاملات، التقارير السنوية (للأعوام من ١٩٩٦ الى٢٠٠٢)

١ - ٢ نشأة البنك الإسلامي العربي :

تم تأسيس البنك الإسلامي العربي، كشركة مساهمة عامة باسم " شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة"، والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمدينة أريحا، بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨ تحت رقم (٥٦٣٢٠٠٩٢٢)، ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات بمدينة رام الله، بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨، وزاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة، بتاريخ ١٩٩٦/٤/٦، ويقع المقر الرئيس للبنك في مدينة رام الله ([1]).

١ - ٣ نشأة البنك الإسلامي الفلسطيني :

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على الموافقة النهائية للعمل من قبل سلطة النقد بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥، باسم" شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة" المسجلة لدي مسجل الشركات بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (٥٦٣٢٠٠٩٢٢) بتاريخ ١٩٩٥\١٢\١٦ بموجب قانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته ويقع المقر الرئيس للبنك في مدينة غزة وله فرع واحد في مدينة الخليل ([2]).

١ - ٤ نشأة بنك الأقصى الإسلامي :

تأسس بنك الأقصى كشركة مساهمة عامة باسم "شركة بنك الأقصى الإسلامي المساهمة العامة المحدودة"، المسجلة في فلسطين تحت رقم (٥٦٢٦٠٠٦١٩) بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته بتاريخ ٤ آب ١٩٩٧، وافتتح بنك الأقصى الإسلامي أول فروعه في مدينة رام الله في ١٩٩٨/١٢/١، وافتتح بنك الأقصى الإسلامي أول فروعه في مدينة رام الله في ١٩٩٨/١٢/١، وحصل البنك على قرار المباشرة بالعمل من وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٩٧، وعلى موافقة سلطة النقد الفلسطينية بمزاولة البنك أعماله ابتداء من الفاتح من كانون أول ١٩٩٨ ([3]).

١- البنك الإسلامي العربي ، التقارير السنوية (للأعوام من ١٩٩٦ الى٢٠٠٢) .

٢- البنك الإسلامي الفلسطيني ، التقارير السنوية (للأعوام من ١٩٩٧ الى٢٠٠٢) .

٣- بنك الأقصى الإسلامي ، التقارير السنوية (للأعوام من ١٩٩٩ الى٢٠٠٢) .

ثانياً : رأس مال المصارف الإسلامية في فلسطين :

٢-١ رأسمال بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية :

يبلغ رأس المال المدفوع والمخصص من بنك القاهرة عمان - الفروع التجارية لبنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية (٣,٠٠٠,٠٠٠ $) ثلاثة ملايين دولار أمريكي، موزعة على ثلاثة فروع في كل من غزة والخليل ونابلس .

٢-٢ رأسمال البنك الإسلامي العربي :

يتألف رأسمال البنك من (٢١,٠٠٠,٠٠٠$) واحد وعشرين مليون دولاراً أمريكياً، مقسمة إلى واحد وعشرين مليون سهماً بقيمة اسمية يبلغ دولار أمريكي واحد لكل سهم، وقد سدد المساهمون ما قيمته (١١,٠٢٥,٠٠٠$) دولاراً، من قيمة رأس المال المكتتب به، حتى نهاية عام ٢٠٠١، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة (٥٢,٥%) من رأس المال المصرح به للبنك، وتجدر الإشارة إلى أن البنك قد قام بمطالبة المساهمين بدفع قيمة الأسهم الأقساط المتبقية، والمتمثلة في القسطين الثالث والرابع خلال عام ٢٠٠١.

٢-٣ رأسمال البنك الإسلامي الفلسطيني :

يتألف رأسمال البنك من(١٠,٠٠٠,٠٠٠ $)عشرة ملايين دولار أمريكي، مقسمة إلى عشرة ملايين سهماً،القيمة الاسمية لكل سهم دولار أمريكي واحد، وقد اكتتب المؤسسون في (٨,٠٣٥,٠٠٠ $) ثمانية ملايين وخمس وثلاثون ألف سهماً، بما يعادل (٨٠,٣٥%) من قيمة رأس المال المصرح به.

ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني الأكثر تسديداً لرأس المال بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، كما انه يحظى بقاعدة واسعة من المؤسسين والمساهمين في الداخل والخارج.

٢-٣ رأسمال رأس مال بنك الأقصى الإسلامي :

يتألف رأسمال الشركة من (٢٠,٠٠٠,٠٠٠$) عشرين مليون دولار أمريكي، مقسمة إلى عشرين مليون سهماً القيمة الاسمية للسهم الواحد دولار أمريكي، وقد بلغ مجموع اكتتابات المساهمين (١٧,٥٥٠,٠٠٠)سهم، وتم تسديد مبلغ (١٣,١١٤,٨٦٨ $) دولار أمريكي، حتى نهاية عام ٢٠٠٢، تمثل حوالي (٦٧ %) من قيمة الأسهم المكتتب بها، علماً أن جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب هي أسهم عادية، كما أن أسهم البنك غير مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية.

ثالثاً - غايات وأهداف المصارف الإسلامية في فلسطين :

أجمعت عقود التأسيس والأنظمة الداخلية للمصارف الإسلامية في فلسطين على أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض والأهداف الآتية :

١- تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية، وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم، على أساس المنفعة المشتركة .

٢- وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات، وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي .

٣- وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكانية الإفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة .

رابعاً - أهم أعمال وخدمات المصارف الإسلامية في فلسطين :

أجمعت عقود التأسيس والأنظمة الداخلية للمصارف الإسلامية في فلسطين على أن أهم أعمال وخدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تتلخص فيما يأتي :

١- تقديم كافة الخدمات المصرفية الخالية من الربا التي يحتاجها أفراد المجتمع مثل : فتح الحسابات الجارية والاستثمارية، والقيام بعمليات الحوالات الداخلية والخارجية، وأعمال الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، وتأجير صناديق الأمانات الحديدية، وخدمة تحصيل الشيكات، وتسديد بوالص التحصيل، والبيع والشراء الفوري للعملات .

٢- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر وليس السعر الآجل.

٣- تقديم التمويل الخالي من الفائدة بأساليب المرابحة والمشاركة والمضاربة والبيع التأجيري .

المبحث الثاني

قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين.

المطلب الأول : أهم معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين.

المطلب الثاني: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين(١٩٩٦ - ٢٠٠١).

تـــــمـــهيـــد :

تمثل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تجربة جديدة، في العمل المصرفي الفلسطيني وهي التي يمكن من خلالها أن تساهم المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية، ويناقش هذا المبحث مطلبين الأول معايير ومؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على دور هذه المصارف مجتمعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي .

ولقد قامت بعض المحاولات لتقييم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في بعض الدول العربية مثل مصر، والأردن، والسودان، بإشراف المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وقد اعتمدت هذه المحاولات على مجموعة من المعايير والمؤشرات، التي تم إعدادها بواسطة لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، التي أمكن من خلالها القيام بهذه المهمة وتم إصدار ما يعرف بـــ" موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية" ([1]).

ولقد حرص القائمون على هذه الموسوعة في اختيارهم لهذه المعايير والمؤشرات المنبثقة عنها على أن تكون هذه المعايير ذات دلالة معبرة عن الأهداف الاقتصادية الرئيسة لهذه المصارف ، وأن تكون قادرة علي تغطية الوظائف الاقتصادية المتعلقة بالنشاط المصرفي، وأن تكون ملائمة للقياس في الواقع العملي، ومتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لها.

وقد اعتمد البحث على معظم هذه المعايير والمؤشرات، مع بعض التعديلات التي تتناسب مع خصوصية تجربة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، وبعض الإضافات في المعايير والمؤشرات الضرورية للبحث ، بما يخدم هدف الوصول إلى قياس دور هذه المصارف بشكل يحقق نتائج قياس صحيحة ودقيقة، ومعبرة عن واقع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ويناقش المطلب الثاني أهم بنود ومكونات الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وأهم التغيرات التي طرأت عليها بين عامي ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١، وبعض المؤشرات المنبثقة عنها.

وبهذا جاء مطلبا هذا المبحث على النحو الآتي :

المطلب الأول : أهم معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي.

المطلب الثاني : الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠١).

١- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية) الطبعة الأولى،القاهرة،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦ .

المطلب الأول

أهم معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين

ويشمل هذا الدور ثلاثة مستويات وهي :

المستوى الأول : دور المصارف الإسلامية في الادخار في فلسطين

يعتبر الادخار أحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتلعب المصارف دوراً مهماً في القيام بتعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات، من خلال دور الوساطة المالية وخصوصا في المصارف الإسلامية، لما تتميز به من قدرتها على التأثير على المجتمع كونها تنادى بأسس المصرفية الشرعية، والبعد عن شبهة الربا.

وتم دراسة وتقييم هذا الدور من خلال ثلاثة معايير تحتوى عل مجموعة معايير موضحة فيما يأتي :

المعيار الأول : حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياس هذا المعيار من خلال المؤشر الآتي :

مؤشر حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين .

تقسم الموارد الإجمالية في المصارف من حيث المنشأ، إلى موارد داخلية (ذاتية) تتمثل في حقوق المساهمين، وأخرى خارجية تتمثل في الودائع بشكل عام، وتشكل كل من الموارد الداخلية والخارجية معاً الموارد الإجمالية، والتي يتاح للمصرف أن يتصرف بها، ولا شك أنه كلما زاد حجم الموارد الإجمالية للمصرف، كلما كان المصرف أقدر على القيام بدور فعال في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة الموارد اللازمة لها.

تقسم الموارد الإجمالية في المصارف من حيث المنشأ، إلى موارد داخلية (ذاتية) تتمثل في حقوق المساهمين، وأخرى خارجية تتمثل في الودائع بشكل عام، وتشكل كل من الموارد الداخلية والخارجية معاً الموارد الإجمالية، والتي يتاح للمصرف أن يتصرف بها، ولا شك أنه كلما زاد حجم الموارد الإجمالية للمصرف، كلما كان المصرف أقدر على القيام بدور فعال في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة الموارد اللازمة لها.

المعيار الثاني : مصادر الموارد في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياس هذا المعيار من خلال ثلاثة مؤشرات هي :

١ - مؤشر نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

تقوم المصارف الإسلامية باستقطاب الودائع بأنواعها، ويعتمد دور المصارف في تعبئة الموارد وجذب المدخرات بشكل رئيس على قدرتها في استقطاب الودائع (المصادر الخارجية) بصفة عامة، فالموارد الداخلية للمصارف مهما كانت مناسبة فإنها تعجز عن الاضطلاع بدور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية، والذي يحتاج بدوره إلى جهد كبير لاستقطاب الودائع، بهدف توفير الموارد المالية الخارجية، الممثلة في الودائع بصفة عامة والاستثمارية بصفة خاصة، ليتسنى لها القيام بالدور المنوط بها في تمويل التنمية الاقتصادية.

وهناك عدة عوامل تحدد الأهمية النسبية للودائع، أهمها حجم الودائع، والمدة المتوقع مكوثها في المصرف ومصادرها، ودرجة سيولتها ([1])، فكلما زادت هذه الودائع كلما زادت إمكانية المصرف على القيام بدور أكبر في تمويل التنمية الاقتصادية.

٢ - مؤشر نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

لا شك أن زيادة الموارد الذاتية للمصارف، يساهم في تقوية ورفع كفاءتها وأدائها لدورها الاستثماري، وفي المقابل فان انخفاضها يعد مؤشرًا خطيرًا يهدد وجود هذه المصارف بسبب ضعف مقدرتها على حماية أموال المودعين، مما قد يؤثر بشكل كبير على مستقبل ووجود هذه المصارف.

وينبع الاهتمام بالمصادر الذاتية بغرض التعرف على مدى اعتماد المصرف عليها كمصدر من مصادر التمويل، وعلى مدي قدرته علي رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين، والعكس في حالة انخفاض

١- رمضان،زياد سليم، ومحفوظ، أحمد جودة ، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،١٩٩٦، ص٢٦.

هذه النسبة، وبالتالي ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسعي لزيادة مواردها الذاتية لتتناسب إلى حد ما مع حجم ودائعها.

ومن المفترض أيضاً أن تكون نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية مرتفعة، لتتناسب مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف ومواجهة مخاطر التمويل والاستثمار التي تقوم بها، وكلما زادت هذه النسبة دلت على قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، ومقابلة الخسائر المتوقعة والتي قد تنتج عن الاستثمار، والموارد الذاتية الكافية تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق رسالتها وأهدافها التنموية.

٣- مؤشر نسب رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع رأس المال المدفوع للمصارف العاملة في فلسطين.

تتكون الموارد الذاتية في المصارف من رأس المال، ونتائج الأعمال من صافي الأرباح أو الخسائر، والاحتياطيات المختلفة، ويتمثل رأس المال في الجزء المدفوع من رأس مال المصرف المكتتب به، ومن الجدير بالذكر أن بعض المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لم تستكمل بعد، رأسمالها رغم مرور عدة أعوام على تأسيسها ومزاولتها لأعمالها.

أما نتائج الأعمال مثل صافي الربح فانه يعبر عن العائد الصافي للموارد الإجمالية المالية التي يستخدمها المصرف، وارتفاع معدل الربح (في العادة) يشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام موارد المصرف ، وبتوجيه من سلطة النقد الفلسطينية واعتباراً من عام٢٠٠١([1])، تم اعتماد القيمة العادلة ([2]) في التقارير المالية للمصارف العاملة في فلسطين، وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩).

ويتم حسب هذا المعيار تقييم استثمارات الأوراق المالية في المصارف، سواء أكانت استثمارات بغرض البيع أو بغرض المتاجرة بسعر التكلفة، وتقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن

١- مقابلة مع السيد/ سالم احمد صباح، مدير دائرة الرقابة المصرفية بسلطة النقد الفلسطينية –غزة،بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١١.

٢- **القيمة العادلة** : تتمثل القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة بسعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية وفي حال عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأوراق المالية يتم تقدير القيمة العادلة لها بمقارنتها مع القيمة السوقية لإدارة مشابهة لها إلى حد كبير، أو خصم التدفقات النقدية المتوقعة، أو بالقيمة الدفترية، حسب آخر بيانات مالية مدققة، أو تقدير الإدارة لهذه الأوراق المالية. (معايير المحاسبة الدولية ، ص٩١٩-٩٢٢).

إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، إلى أن يتم بيع أو تدني قيمة هذه الأوراق المالية، عندها يتم تسجيل ما تم قيده سابقاً ضمن حقوق المساهمين في بيان الأرباح والخسائر، وهذا ما توضيحاً لما ظهر في بعض التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بقيم مالية كبيرة.

المعيار الثالث الأهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياس هذا المعيار من خلال ثلاثة مؤشرات هي :

١ - مؤشر نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

تتيح زيادة نسبة الودائع الاستثمارية إلي الودائع الإجمالية فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية لزيادة استثماراتها، والتي تمثل المورد الرئيس الذي يتحقق عن طريقه الأرباح التي تعود بالعائد علي أصحاب الأموال المستثمرة من ناحية، والتي تكفل تغطية مصاريف المصرف الإدارية من ناحية أخري.

وتسهم الودائع الاستثمارية عن طريق استخدامها في تدعيم النشاط الاستثماري للمصرف بما يحقق أهدافه ، لذا يجب على هذه المصارف أن تسعي لزيادة حجم الودائع الاستثمارية التي تزيد من قدرتها على المساهمة بشكل فعال في المشروعات الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن الضروري أن تتناسب هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف، بحيث تكون الجزء الأكبر من ودائعها، فمن الطبيعي أنه كلما زادت نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية، كلما دل ذلك على ازدياد قدرة المصرف على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وخصوصاً تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل .

تقوم المصارف العاملة في فلسطين وفقاً لنظام مراقبة البنوك بالاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطيات نقدية بنسب مئوية متفاوتة من كافة ودائع العملاء، وبكافة العملات التي تتعامل بها المصارف العاملة في فلسطين وهي العملات الثلاثة الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيقل الإسرائيلي، ولا تتقاضى المصارف أية عوائد على هذه الأموال المودعة لدى سلطة النقد الفلسطينية كاحتياطيات نقدية.

٢ - مؤشر نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

تعتبر الودائع الائتمانية المصدر الرئيس لخلق النقود، فهي عبارة عن ودائع يمكن للمصرف أن يستغلها لتحقيق إيرادات مختلفة بدون أي تكلفة، في حين أن الودائع الأخرى تعتبر ودائع مكلفة بالنسبة للمصرف، لأن أصحابها سيشاركون المصرف في العوائد المحققة منها.

٣ - مؤشر نسبة أنواع الودائع الاستثمارية إلى الودائع الاستثمارية الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

يعتبر نمو الودائع الاستثمارية بأنواعها والأهمية النسبية لها من الأمور المهمة لتعزيز قدرة هذه المصارف على تمويل التنمية الاقتصادية، فحجم الوديعة ومدة بقائها في المصرف يعتبران عاملان رئيسيان يحددان مدى قدرة المصرف على توظيف ودائعه دون مطالبة.

فالودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية وخصوصا الودائع طويلة الأجل، هي التي تتيح الفرصة أمام المصارف زيادة استثماراتها التنموية، والوزن النسبي لهذه الودائع يعتبر أيضاً مؤشراً جيداً للدلالة على توفر الفرصة المناسبة للمصارف لزيادة حجم استثماراتها طويلة الأجل التي يمكن أن تمنحها لعملائها.

وبهذا يمكننا القول أنه كلما زادت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصرف كلما زادت قدرته على منح التمويل طويل الأجل، وبالتالي المساهمة بصورة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

المستوى الثاني : دور المصارف الإسلامية الاستثمار في فلسطين

لاشك أن "النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يعتبر نشاطاً مميزاً وذو طبيعة خاصة سواء من حيث أسسه وأهدافه، أومن حيث أساليبه ووسائله، فالسمات الرئيسة للمصارف الإسلامية تكمن في دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع" ([1]).

والطبيعة الخاصة للنشاط الاستثماري الإسلامي تمنح المصارف الإسلامية قدرة اكبر على خدمة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتساعدها على زيادة كفاءتها في دعم الاستثمار وتقديم التسهيلات الائتمانية بصفة خاصة من خلال صيغها الاستثمارية المتنوعة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين وبين المصرف وطالبي التمويل ، فالعلاقة الأولى بين المصرف والمودعين، هي علاقة مضاربة تشترط على المودع أن يتحمل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة، وعدم وجود عائد محدد مسبقاً يتقاضاه المودع من المصرف.

والعلاقة الثانية بين المصرف وطالبي التمويل هي في الأساس علاقة مضاربة أو مشاركة، حيث يكون المصرف مشاركاً -وليس مقرضاً- في نتائج أعمال العمليات الاستثمارية([2]).

وتم دراسة وتقييم هذا الدور من خلال ثلاثة معايير تحتوى على مجموعة معايير موضحة فيما يأتي :

المعيار الأول : حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياس هذا المعيار من خلال ثلاثة مؤشرات هي :

---

١. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية)،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦، ص١٩.

١- أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص٣٣.

١ - مؤشر حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين .

تمثل الموجودات أحد جانبي الميزانية العمومية، وتتمثل أهم عناصر موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في الأرصدة النقدية التي تتكون عادة من: النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى المصارف أخرى ولدى سلطة النقد الفلسطينية، وأرصدة غير نقدية تتمثل في : صافي الموجودات الثابتة، كالمباني، والتجهيزات، والمعدات، والأثاث، للمصرف وفروعه وبعض الموجودات أخرى .

وتعتبر الموجودات هي التوظيفات الرئيسة للأموال التي تحصل عليها هذه المصارف، في أساليب التمويل المختلفة، وفي الاستثمارات في الأوراق مالية، والعقارات، والودائع والاستثمارات المختلفة لدى مصارف عربية إسلامية ودولية ، ومن المعلوم أنه كلما زادت الموجودات الفعلية للمصرف، كلما كان مركزه المالي قوياً وكان أقدر على المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتقاس معدلات النمو السنوية في هذه المصارف من خلال تطبيق المعادلة التالية ([1]) :

معدل النموللسنة ن = حجم الموجودات في السنة ن-حجم الموجودات في السنة ن-١ %

حجم الموجودات في السنة ن-١

٢ - مؤشر نسبة التوظيفات الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

تسعى كافة المصارف للحصول على اكبر قدر ممكن من الودائع بأنواعها المختلفة، بهدف توظيفها باعتبار أن ذلك يمثل النشاط المحوري للمصرف الإسلامي، فكلما استطاع المصرف القيام بتوظيف نسبة كبيرة من حجم الودائع المتاحة أمامه، كلما دل ذلك علي كفاءته والعكس الصحيح.

فانخفاض نسبة التوظيف تعني عدم الاستفادة من جزء من الموارد المتاحة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح التي يحققها المصرف، وبالتالي انخفاض نسبة العائد الموزع علي المودعين، مما

١- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية)، الطبعة الأولى،القاهرة،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦، ص ١٩.

يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل بشكل رئيسي، في ضعف إقبال أصحاب الودائع للتعامل مع المصرف، وبالتالي انكماش حجم الودائع وخصوصاً الاستثمارية منها.

ويوضح هذا المؤشر مدى كفاءة ومقدرة المصرف على توظيف موارده المالية عن طريق قياس حجم الاستثمارات الكلية، والتي تشمل توظيفات المصرف بأساليب التمويل المختلفة والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية،والاستثمارات المحلية والأجنبية.

فكلما زاد حجم التوظيفات الإجمالية في المصرف ومعدلات نموها، كلما دل ذلك علي قيام المصرف بدور استثماري أفضل، وكانت سياسة المصرف تتجه نحو التوسع في المشاركة بصورة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

٣- مؤشر نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

يكتسب مؤشر التوظيفات الإجمالية للمصرف ومقارنته بالموارد الإجمالية أهمية خاصة، في التعرف على مدى قدرة المصرف على توظيف موارده وعدم تعطيلها، وذلك بتوجيهها إلى العمليات والمشروعات الاستثمارية، مع الأخذ بمبدأ التوازن بين السيولة والربحية، بهدف تحقيق العوائد المختلفة والمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي.

المعيار الثاني : أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

مؤشر نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية، ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

لهذا المؤشر دلالته الخاصة في مجال المصارف الإسلامية نظرا للدور الهام الذي تقوم به تلك التوظيفات من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كالمشاركات بأنواعها كأحد أساليب التمويل في هذه المصارف، إلى جانب المضاربة والتأجير التمويلي، والتوظيفات المباشرة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الاستثمارية القائمة، أو التي يجري تأسيسها تحت مظلة المصارف أو مع جهات أخرى.

فتلك التوظيفات السابقة تحمل صفات التوظيف متوسط وطويل الأجل، وبالتالي فكلما زادت درجة اعتماد المصرف على أسلوبي المشاركة والمضاربة، كلما كان للمصرف دور أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الأمر الذي يحتم على المصارف الإسلامية ضرورة العمل علي زيادة نسبة هذه التوظيفات وتنوعها، فالتوظيفات التي تتسم بأنها طويلة الأجل لها أثر كبير وفعال في خدمة مشاريع وأهداف التنمية الاقتصادية، وخصوصاً إذا ما قورنت بالتوظيفات قصيرة الأجل.

المعيار الثالث : جهات التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

مؤشر نسبة التوظيفات المحلية والأجنبية إلى التوظيفات الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية، ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

يعتبر مؤشر التوظيفات المحلية إلى التوظيفات الإجمالية في المجتمعات التي تقوم فيها المصارف الإسلامية أمراً في غاية الأهمية، لأن الأصل في مدخرات أي مجتمع أن تعود بالخير على أهله وأبناءه، لذلك يجب أن تكون أولوية الاستثمار في المصارف عموماً والإسلامية خصوصاً موجهه نحو الاستثمار المحلي.

فلا شك أنه كلما قام المصرف بالاستثمار المحلي بنسبة كبيرة وبمعدلات نمو متزايدة، كلما كان هذا المصرف يلعب دورا في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع، والعكس في حالة قيام المصرف باستثمار أمواله بعيداً عن المجتمع الذي يعمل به، والذي يرجع له الفضل في تكوين هذه المدخرات، كما يمكننا القول أيضاً، أن تكوين هذه المصارف في الأصل هو من أموال المساهمين، والذين يمثلون بدورهم إلى جانب أصحاب الودائع في أغلب الأحيان، أبناء هذه المجتمعات التي تعمل فيها هذه المصارف.

المعيار الرابع : مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

١ - مؤشر نسبة التوظيف في القطاعات الاقتصادية الرئيسة إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في المصارف العاملة في فلسطين.

يعتمد هذا المؤشر على قياس نسب توظيفات المصارف الإسلامية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد اعتبرت التوظيفات في قطاعي الصناعة والزراعة إلى إجمالي توظيفات المصرف، مؤشراً على قيام المصرف بدور أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك التصور لسببين([1]):

الأول: بالنسبة للقطاع الزراعي :

فواقع المجتمعات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية بصفة عامة، تعاني من فجوة غذائية واسعة، تؤدي إلى استيراد السلع والمنتجات الزراعية الأولية اللازمة لها، مع أن الأراضي الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة متوفرة لكنها غير مستغلة.

الثاني: بالنسبة للقطاع الصناعي :

إن غالبية المنتجات الصناعية التي تحتاجها البلاد الإسلامية تستورد من الخارج، ولا يوجد صناعة حقيقية في أغلب هذه البلاد ، وإذا كان هذا حال المجتمعات الإسلامية التي تقوم فيها المصارف الإسلامية، فان المجتمع الفلسطيني الذي ما يزال يعاني من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، في أمس الحاجة أكثر من غيره أن توجه المصارف في فلسطين توظيفاتها في هذين القطاعين بشكل خاص.

وتم حساب النسبة في المؤشر السابق كالآتي :

الوزن النسبي للتوظيف في القطاعات الاقتصادية = التوظيف في القطاع المطلوب / التوظيفات الإجمالية في القطاعات الاقتصادية × ١٠٠ = %

١- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية)،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص٢٠.

المستوى الثالث: دور المصارف الإسلامية في الدخل القومي في فلسطين

يرى البعض "أن القيمة المضافة تعبر عن القيمة الإنتاجية التي تخلقها الوحدة الاقتصادية وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في خلق الإنتاج القومي"([1]).

وبذلك فهي تمثل صافي عوائد الإنتاج، وهناك عدة طرق لقياسها منها طريقة صافي إنتاج الوحدة الاقتصادية، ولكن الطريقة الأكثر انتشاراً هي طريقة القيمة المضافة الصافية التي يتم الوصول إليها بحساب صافي عوائد الإنتاج والتي توضحها المعادلة التالية :

القيمة المضافة = الأجور وما في حكمها+ الإيجارات + الأرباح التي يحصل عليها المودعون+ الأرباح التي يحصل عليها المساهمون + الضرائب والرسوم + المحصلة على النشاط الجاري.

والأجور تشمل المرتبات والمكافآت وأتعاب المستشارين القانونيين والشرعيين وأتعاب مدققي الحسابات والإيجارات التي يحصل عليها الأفراد من المصرف مقابل تأجيرهم له، والأرباح الموزعة للمودعين والمساهمين، والجزء المقتطع من هذه الأرباح والذي يعتبر جزءاً مقتطعا منها للجهات الحكومية في صورة ضرائب ورسوم واشتراكات مباشرة وغير مباشرة وكل هذه مجتمعة تمثل دخل يؤثر على حجم الدخل القومي.

---

١. الغنيمي، هانئ عبد السلام ، (معايير ومؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية)، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ،١٩٩٠، ص١٤٠.

المستوى الرابع : دور المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية في فلسطين

وتم قياس قدرة المصارف على نشر الخدمات المصرفية من خلال المؤشر الآتي :

مؤشر عدد فروع المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنها مع عدد فروع المصارف العاملة في فلسطين.

فكلما كان هناك عدد أكبر من الفروع للمصرف كلما كان أكثر انتشاراً وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية، كلما كانت الفروع أكثر نشاطاً في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

المستوى الخامس : دور المصارف الإسلامية في فلسطين في إيجاد فرص العمل

تعتبر عملية خلق فرص عمل والحد من البطالة أحد أهم الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية لذلك تلجأ أغلب الدول والمجتمعات إلى محاولة استحداث أكبر عدد من الوظائف وفرص العمل بل أن أهمية المشروعات للمجتمع أصبحت أحياناً تقاس بعدد الوظائف وفرص العمل التي توفرها، ولعل الطبيعة الاستثمارية للمصارف الإسلامية تجعلها مؤهله أكثر من المصارف التقليدية في خلق فرص عمل جديدة.

ويمكن للمصارف المساهمة في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يأتي :

١- الطريق المباشر : يتمثل في عدد العاملين بالمصارف الإسلامية وفروعها العاملة في فلسطين.

٢- الطريق غير المباشر :يتمثل في فرص العمالة الجديدة الموضحة كالآتي ([1]) :

أ. فرص عمالة جديدة في مشروعات وشركات مملوكة وتابعة المصارف الإسلامية في فلسطين.

---

١. الغنيمي،هانئ عبد السلام، (معايير ومؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية)، جامعة القاهرة،كلية التجارة،رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٠، ص١٤٩.

ب. فرص عمالة جديدة في مشروعات وشركات تساهم فيها المصارف الإسلامية في فلسطين.

ت. فرص عمالة جديدة في مشروعات وشركات ممولة كلياً وجزئياً من المصارف الإسلامية في فلسطين.

ث. فرص عمالة فردية ناتجة عن تمويل الأفراد في المصارف الإسلامية في فلسطين.

ونظراً لصعوبة حصر فرص العمل الناتجة عن الطريق غير المباشرة في المصارف الإسلامية في فلسطين، فإننا سنكتفي بالاعتماد على قياس دور هذه المصارف في خلق فرص عمل الجديدة بالطريقة المباشرة،أي بالاكتفاء بحصر أعداد العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وفروعها.

المطلب الثاني

الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠١)

تتكون الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من دمج ميزانيات هذه المصارف في ميزانية واحدة ، وقد تم هذا الدمج بناءاً على العناصر الرئيسة للأصول والخصوم لهذه المصارف وتم تحديد هذه العناصر لتتناسب قدر الإمكان مع عناصر الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين والتي تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإعدادها ونشرها بصورة دورية شهرية وسنوية من جهة، ومع بنود الميزانيات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، مما تطلب توحيد بعض المسميات والعناصر ذات الأصل والصفة الواحدة والتي قد تختلف مسمياتها من مصرف لآخر بل أحياناً في نفس أعوام المصرف الواحد خلال أعوام الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، هي مصارف ناشئة زاولت عملها حديثاً في عام ١٩٩٥، وعلى مدى أعوام الدراسة، فمنها من بدأ بعد ذلك في عام ١٩٩٦، ومنها ما بدأ عام ١٩٩٧، ومنها ما بدأ أعماله متأخراً عام ١٩٩٩،وبهذا فقد جاءت الدراسة متزامنة مع مرحلة الإنشاء والنمو الأولى لهذه المصارف.

وهذا يدعونا إلى القول أن عقد المقارنة بين أداء هذه المصارف مع المصارف العاملة في فلسطين، قد يحمل بين طياته نوعاً من عدم التوازن لأن هذه المقارنة ستحوي في الجانب الآخر مصارف عربية مثل : البنك العربي المحدود المعروف بعراقته وخبرته التي تزيد عن سبعين عاماً، وبنك القاهرة عمان أحد المصارف العربية المعروفة، إلى جانب المصارف العربية الأخرى التي قامت بإعادة فتح فروعها التي أغلقت عام ١٩٦٧ أو تلك التي قامت بفتح فروع جديدة لها في فلسطين بعد عام ١٩٩٥، والتي تعتبر ميزانيات فروعها العاملة في فلسطين مكوناً أساسياً لعناصر الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين .

ومن المؤكد أن الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية في فلسطين ستجد لها موقعاً أفضل عند المقارنة فيما لو توفرت ميزانية موحدة للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين، حيث أن جميع هذه المصارف (ما عدا بنك فلسطين)، قد بدأت مزاولة أعمالها ونشاطها بالتزامن مع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، إلى جانب تقاربها في التجربة، والعمر الزمني، والظروف والبيئة التي تعملان فيها.

جدول (٢٢)

جدول يبين أهم بنود الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين(١٩٩٦-٢٠٠١)

المبالغ بالمليون دولار

لموجودات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نقد في الصندوق ولدى المصارف	١٠,٠٨	١٤,١١	٢٢,٧٤	١٦,٤٥	٢٥,٣٥	٢٦,٣٤
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٢,٠٩	٥,٩٤	١٠,٦٢	١٤,١٨	٢٢,٠٦	٥٠,٦٩
موجودات ثابتة،بالصافي	٢,٥٠	٥,٢٨	٥,٢٤	٧,٧٦	٧,٦١	٧,٧٠
مصاريف تأسيس	٠,٧٢	١,٧٦	١,٠٩	٠,٨١	٠,٥١	٠,٣٦
موجودات أخرى	١,٣٨	٢,٢٣	٣,٧٤	٣,٦٨	٤,٧٠	٢,٩٩
تمويل المرابحة	٠,٨٨	٨,٠٩	٢٧,٠٤	٤٢,٩٢	٥٥,٨٩	٤٠,٤٦
تمويل المضاربة	٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٣٥	٤,٨٣	٤,٨٢
تمويل المشاركة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٤١	٠,٠٠	٠,٠٠
تمويل تأجيري	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٩
استثمارات عقارية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٦٣	٣,٩٨
استثمارات أوراق المالية	٣,٤٢	٨,٤٦	١١,٧٥	١٣,٦٤	١٣,٦٥	١٠,٦٧
استثمارات أجنبية	٧,٣٧	٢٨,٦٢	٣٦,٩٥	٦٩,٨٢	٩٦,٤١	٩٦,٧٢
القرض الحسن	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٢	٠,٠١	٠,٠١
مجموع الموجودات	**٢٨,٤٤**	**٧٤,٤٩**	**١١٩,١٧**	**١٧٦,١٤**	**٢٣٣,٦٥**	**٢٤٥,٠٣**
ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب	٣,١١	١٣,٠٢	٢٠,٦٢	٣٢,١٨	٥٠,٣٩	٣٩,٠٦
ودائع العملاء الاستثمارية	١١,٧٧	٣٤,٦٢	٦١,٦٦	٩٠,٧٢	١٣٣,٥٧	١٤٢,٩٨
ودائع مصارف أخرى	٠,٠٠	٣,٠٣	٧,٣٧	٩,٤٩	٦,٨٣	١٧,٣٩
تأمينات نقدية	٠,١٢	٠,٩٩	٣,٤٥	٢,٧٧	٢,٧٢	٣,٥١
مطلوبات أخرى	٠,٢٨	١,٣٣	١,٥٥	٤,٣٩	٢,٨٧	٣,٥٩
مخصصات مختلفة	٠,٠٢	٠,١٥	٠,٣٨	٠,٧٧	١,٠٨	١,٥٤
مجموع المطلوبات	**١٥,٣٠**	**٥٣,١٤**	**٩٥,٠٣**	**١٤٠,٣٢**	**١٩٧,٤٦**	**٢٠٨,٠٧**
رأس المال المدفوع	١٣,٥٠	٢١,٣٧	٢١,٩٧	٣٤,٢٩	٣٥,٦٦	٣٦,٩٧
مساهمة مؤسسين في مصاريف التأسيس	٠,٠٠	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جاري المركز الرئيس(قاهرة. عمان)	٠,٠٠	٠,٨٠	١,٦٦	٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
احتياطيات أخرى ومخصصات	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٧٢	٠,٧٤	٠,٧٤
التعديلات في القيمة العادلة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٩٥
أرباح و خسائر مرحلة	٠,٣٦-	٠,٩٢-	٠,٤٢	٠,٨١	٠,٢١-	٢,٧٠-
مجموع حقوق المساهمين	**١٣,١٤**	**٢١,٣٥**	**٢٤,١٤**	**٣٥,٨٢**	**٣٦,١٩**	**٣٦,٩٦**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**٢٨,٤٤**	**٧٤,٤٩**	**١١٩,١٧**	**١٧٦,١٤**	**٢٣٣,٦٥**	**٢٤٥,٠٣**

المصدر : التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف تحت الدراسة

وفيما يلي أهم الملاحظات على الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

أولاً : الموجودات :

تتكون موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين بشكل رئيسي مما يأتي :

١. الأرصدة المتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى المصارف في فلسطين والخارج

٢. توظيفات واستثمارات المصارف المختلفة بأساليب التمويل المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة.

٣. موجودات المصارف الإسلامية الثابتة وبعض الموجودات الأخرى.

ومن الملاحظات على موجودات الميزانية المجمعة المصارف الإسلامية في فلسطين ما يأتي :

١. تضاعفت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حوالي (٨) مرات خلال أعوام الدراسة، وبلغت نسبة تزايد الموجودات حوالي (١٠٠%) خلال أعوام الدراسة، وبمعدل زيادة سنوية لا تقل عن (١٦%).

٢. سجلت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة بلغت نسبتها حوالي (٧٦١%) خلال أعوام الدراسة.

٣. حققت التوظيفات بأسلوب المرابحة إلى إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نمواً كبيراً أغلب أعوام الدراسة، بلغ متوسط نسبه النمو العام حوالي (٥٠٤٥%) خلال أعوام الدراسة، بمعدل زيادة سنوية بلغت حوالي (٨٤١%).

٤. سجلت التوظيفات بأساليب تمويل المشاركة والمضاربة إلى إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، متوسط نسبه نمو ضئيلة بلغت حوالي (٣%، ١%) على التوالي خلال أعوام الدراسة، وانفرد بتقديمها البنك الإسلامي العربي.

٥. .بلغت نسبة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الخارج حوالي (٣٩%) من مجموع موجوداتها في نهاية عام ٢٠٠١، مسجلة متوسط نسبة نمو عام مقدارها (١٢١٢%) خلال أعوام الدراسة، بمعدل زيادة سنوية بلغت حوالي (٢١٢%).

٦. حظيت الاستثمارات المباشرة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الأوراق المالية بمعدلات نمو متذبذبة سجلت أعلاها عام ١٩٩٦، وأدناها عام ٢٠٠١ بنسبة بلغت حوالي (١٢%،٤%) على التوالي خلال أعوام الدراسة.

٧. سجل أسلوب التمويل التأجيري وتقديم القرض الحسن نسبة ضئيلة جداً خلال أعوام الدراسة، حيث بلغت في أحسن أحوالها حوالي (٠,٥%، ٠,٠٢%) على التوالي، وانفرد بتقديم الأخير البنك الإسلامي العربي.

ثانياً : المطلوبات :

تتكون مطلوبات الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية في فلسطين بشكل رئيسي مما يأتي:

١. ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب والودائع الاستثمارية المختلفة، وبعض ودائع المصارف الأخرى.

٢. موارد المصارف الإسلامية في فلسطين الذاتية وحقوق المساهمين،والتي تتكون من رأس المال المدفوع لهذه المصارف ومخصصاتها واحتياطياتها المختلفة.

ومن الملاحظات على مطلوبات الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية في فلسطين ما يأتي :

١. شكل متوسط نسبة ودائع المصارف الإسلامية الإجمالية إلى المطلوبات الإجمالية ما نسبته حوالي (٧٢%) خلال فترة الدراسة.

٢. نجحت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في استقطاب ودائع العملاء بأنواعها، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها حوالي (١٢٤٠%) خلال فترة الدراسة بمعدل زيادة بلغت حوالي (٢٠٧%) سنوياً.

٣. سجل رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة طيلة أعوام الدراسة حيث تضاعفت حوالي (٢٠٧) مرة خلال أعوام الدراسة.

٤. سجلت نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نتائج سلبية وتراجعاً أغلب أعوام الدراسة حيث سجلت الخسائر خلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ وسجلا نتائج ايجابية عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩، ثم تراجعت مسجلة نتائج سلبية مرة أخرى عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

٥. بلغت نسبة الاحتياطيات والمخصصات المختلفة حوالي (٣%) من مجموع مطلوبات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال أعوام الدراسة.

المبحث الثالث

دور المصارف الإسلامية العاملة في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين

المطلب الأول : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في جذب المدخرات.

المطلب الثاني : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد.

المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج الإجمالي المحلي.

المطلب الرابع : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في نشر الخدمات المصرفية.

المطلب الخامس: دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص العمل.

تـــمهـــيد :

يناقش المبحث دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين على المستوى القومي من خلال البنود المجمعة للميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بـــين عامي ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١، ومقارنتها مع البنود المجمعة للميزانية الموحدة للجهـــاز المـــصرفي الفلسطيني في فلسطين لنفس الأعوام.

وذلك للتعرف من خلالها على دورها فيجذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، وتوظيـــف هذه الموارد من خلال الاستثمار والتمويل، وأثرها على الناتج القومي من خلال القيمة المـــضافة، إلى جانب دورها في تيسير ونشر الخدمات المصرفية، وتوفير فرص العمل المباشـــرة للمجتمـــع الفلسطيني.

لذا جاءت مطالب هذا الفصل على النحو الآتي :

المطلب الأول : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في جذب المدخرات.

المطلب الثاني : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد.

المطلب الثالث : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج الإجمالي المحلي.

المطلب الرابع : دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في نشر الخدمات المصرفية.

المطلب الخامس: دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص العمل.

المطلب الأول

دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في جذب المدخرات

يعتبر الادخار احد المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتمثل المصارف احد أهم الوسائط القادرة على جذب وتجميع المدخرات من أصحابها، بغرض توجيهها للاستثمار المباشر وغير المباشر بتقديمها للمستثمرين من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة، وتعتبر المادة الخام التي يمكن للمصارف الإسلامية استخدامها لأداء دورها على النحو المطلوب.

ولا شك أن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور المصارف الإسلامية باعتبار ذلك يدخل ضمن مسئولياتها، وأحد وظائفها الرئيسة، التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، وبفرض إن النشاط المصرفي الإسلامي يملك قدرة مميزة، على تعبئة الموارد المالية، واستقطاب الودائع بأنواعها ، بما يتلاءم مع الحاجة لهذه الودائع باعتبارها المصدر الرئيس الملائم لتمويل النشاط الاستثماري، وهو ما يعني أن المصارف الإسلامية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

وسيتعرض هذا المبحث إلى تقييم دور المصارف الإسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية، من خلال نفس المعايير والمؤشرات التي تمت مناقشتها سابقاً، حيث سيتم دمج بيانات التقارير المالية السنوية لهذه المصارف للوصول إلى دور هذه المصارف مجتمعة بهدف التعرف على أثرها على المستوى القومي، ومقارنة بعض هذه المؤشرات مع مثيلاتها للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، علماً بأن الأخيرة يتم إعدادها لكافة المصارف الوطنية والأجنبية في ميزانية واحدة، مما يجعل من المتعذر مقارنة الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية مع الميزانية الموحدة للمصارف الوطنية، التي تعتبر جزءاً منها، والتي يمكن من خلالها منح هذه المقارنة نوعاً من المقاربة، كونها تملك قاسماً مشتركاً من حيث حداثة التجربة، ومستوى الأداء، وحجم الإمكانيات ، لذا يشمل هذا المطلب دراسة المعايير الثلاثة الآتية :

- المعيار الأول : معيار حجم الموارد المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
- المعيار الثاني : معيار مصادر الموارد المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
- المعيار الثالث : معيار الأهمية النسبية للودائع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

المعيار الأول : على مستوى الموارد في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياسه بواسطة مؤشران هما :

المؤشر الأول : حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٣) الآتي :

جدول رقم (٢٣)

يبين الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية	٢٨,٤٤	٧٤,٤٩	١١٩,١٧	١٧٦,١٤	٢٣٣,٦٥	٢٤٥,٠٣	
الموجودات الإجمالية للمصارف العاملة	٢٢٠٠,٣٥	٢٩٠٧,٥٥	٣٣٣٦,٦٥	٣٨٥٧,٤٠	٤٥٩٤,٢٠	٤٤٢٢,٦٦	
نسبة موجودات المصارف الإسلامية للمصارف العاملة	%١	%٣	%٤	%٥	%٥	%٦	%٤
معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية	....	%١٦٢	%٦٠	%٤٨	%٣٣	%٥	%٥١
معدل نمو موجودات المصارف العاملة	....	%٣٢	%١٥	%١٦	%١٩	% ٤-	%١٣

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٣) ما يأتي :

١- أن هناك نمواً مستمراً في حجم الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة، ولكن بمعدلات نمو متناقصة خلال أعوام الدراسة.

٢- حققت الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية أعلى معدل نمو في موجوداتها عام ١٩٩٧، وهي تعتبر من أعوام التشغيل الأولى لأغلب هذه المصارف، وحققت أدنى معدل نمو في موجوداتها عام ٢٠٠١، وهي تتزامن مع اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث بلغا (١٦٢%، ٥%) على التوالي.

٣- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو موجودات المصارف الإسلامية (٥١%) في حين بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو موجودات المصارف العاملة (١٣%) عن أعوام الدراسة.

٤- أن معدلات نمو الموجودات في المصارف الإسلامية أعلى منها في المصارف العاملة في

فلسطين، بالإضافة إلى أن المصارف العاملة قد حققت معدلات نمو سالبة عام٢٠٠١ مقداره (-٤%).

٥- حققت المصارف العاملة أعلى معدل نمو في موجوداتها عام ١٩٩٩، وأدنى نسبة عام ٢٠٠١ بنسبة نمو سالبة(١٩%، -٤%) على التوالي.

٦- رغم تدني نسبة موجودات المصارف الإسلامية بالنسبة لنسبة موجودات المصارف العاملة في فلسطين، والتي لم تتجاوز في متوسطها العام (٤%) عن أعوام الدراسة، إلا أن المصارف الإسلامية لم تسجل أية معدلات نمو سالبة خلال أعوام الدراسة.

٧- تضاعفت موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين حوالي (٨) مرات، في حين تضاعفت موجودات المصارف العاملة في فلسطين حوالي (٢) مرة خلال أعوام الدراسة.

المؤشر الثاني : حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٤) الآتي :

جدول رقم (٢٤)

يبين الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	٢٨,٠٢	٦٨,٩٩	١٠٦,٤٢	١٥٨,٧٢	٢٢٠,١٥	٢١٩,٠٠	
الموارد الإجمالية للمصارف العاملة	١٨٤٨,٠١	٢٣٠٦,٣٣	٢٦٣٦,٩٣	٣١٢٠,٧٣	٣٧٥٦,٩٥	٣٦٠٧,١٤	
نسبة موارد المصارف الإسلامية للمصارف العاملة	%٢	%٣	%٤	%٦	%٦	%٦	%٥
معدل نمو موارد المصارف الإسلامية	٠٠٠٠	%١٤٦	%٥٤	%٤٩	%٣٩	%١-	%٤٨
معدل نمو موارد المصارف العاملة	٠٠٠٠	%٢٤	%١٤	%١٨	%٢١	% ٤-	%١٢

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٤) ما يأتي :

١- أن هناك نموًا مستمرًا في حجم الموارد الإجمالية المتاحة للمصارف الإسلامية، وان كان معدل النمو متناقصاً خلال أعوام الدراسة.

٢- بلغ متوسط نسبة الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية بالنسبة إلى الموارد الإجمالية للمصارف العاملة (٥%) عن أعوام الدراسة.

٣- شهدت الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية معدلات نمو متناقصة خلال أعوام الدراسة، وتميز عام ١٩٩٧ بأعلى معدل نمو في الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية، في حين أن عام ٢٠٠١ تميزت بأدنى معدل نمو(نسبة سالبة) حيث بلغتا (١٤٦%،-١%) على التوالي.

٤- في ضوء المتوسط العام لمعدلات نمو المصارف الإسلامية خلال أعوام الدراسة، فقد حققت هذه المصارف نمواً عاماً يقدر بحوالي (٤٨%)، وهي نسبة جيدة، إذا ما قيست بالمتوسط العام لمعدلات النمو في المصارف العاملة والتي بلغت حوالي (١٢%).

٥- يلاحظ أن معدلات النمو السالبة سجلت في عام ٢٠٠١، لكل من المصارف الإسلامية

والمصارف العاملة في فلسطين على حد سواء، ويصادف هذا العام انتفاضة الأقصى.

٦- تضاعف حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية حوالي (٨) مرات، في حين تضاعفت موجودات المصارف العاملة حوالي (٢) مرة خلال أعوام الدراسة.

٧- بلغت نسبة الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى الموارد الإجمالية في المصارف العاملة أدنى درجاتها في عام ١٩٩٦ بنسبة(٢%)، وأعلاها في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠و٢٠٠١ بنسبة واحدة ثابتة مقدارها (٦%) .

المعيار الثاني : مصادر الموارد في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياسه بواسطة ثلاثة مؤشرات هي:

المؤشر الأول : نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين.

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٥) الآتي :

جدول رقم (٢٥)

يبين الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية	١٤,٨٨	٤٧,٦٤	٨٢,٢٨	١٢٢,٩٠	١٨٣,٩٦	١٨٢,٠٤	
الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	٢٨,٠٢	٦٨,٩٩	١٠٦,٤٢	١٥٨,٧٢	٢٢٠,١٥	٢١٩,٠٠	
نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	%٥٣	%٦٩	%٧٧	%٧٧	%٨٣	%٨٣	%٧٤
معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية	٠٠٠٠	%٢٢٠	%٧٣	%٤٩	%٥٠	%١-	%٦٥
الودائع الإجمالية في المصارف العاملة	١٧١١,٣٠	٢٠٩٠,١٤	٢٤١٤,٧٠	٢٨٧٥,١٤	٣٥٠٦,٨٩	٣٣٩٨,٨١	
الموارد الإجمالية في المصارف العاملة	١٨٤٨,٠١	٢٣٠٦,٣٣	٢٦٣٦,٩٣	٣١٢٠,٧٣	٣٧٥٦,٩٥	٣٦٠٧,١٤	
نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف العاملة	%٩٣	%٩١	%٩٢	%٩٢	%٩٣	%٩٤	%٩٣
نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى ودائع المصارف العاملة	%١	%٢	%٣	%٤	% ٥	% ٥	%٣
معدل نمو ودائع المصارف العاملة	٠٠٠٠	%٢٢	%١٦	%١٩	%٢٢	%٤-	%١٣

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٥) ما يأتي :

١- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية حوالي(٦٥%)، في حين بلغت النسبة المماثلة في المصارف العاملة حوالي (١٣%) عن فترة الدراسة.

٢- تضاعف حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ حيث زاد حجم هذه الودائع حوالي (١٣) مرة، في حين تضاعفت هذه النسبة (٢) مرة خلال أعوام الدراسة.

٣- بلغت معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية أعلى معدلاتها عام ١٩٩٧، وأدناها عام ٢٠٠١ بنسبة نمو سالبة بلغت (٢٢٠%، -١%) على التوالي، ومن الواضح أن هناك تراجعاً ملحوظاً في هذه المعدلات في أغلب أعوام الدراسة.

٤- شكل متوسط نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية المتاحة في المصارف الإسلامية حوالي (٧٤%) عن أعوام الدراسة.

٥- شهدت الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية نمواً واضحاً خلال أعوام الدراسة، فقد بلغت هذه النسبة (٥٣%) عام ١٩٩٦، وواصلت ارتفاعها وإلى أعلى نسبة لها عام٢٠٠١ بلغت حوالي (٨٣%).

٦- بلغ متوسط نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف العاملة نسبة (٩٣%) عن أعوام الدراسة.

٧- تميزت معدلات نمو الودائع الإجمالية في المصارف العاملة بالتذبذب، فإذا كان عام ١٩٩٧ قد شهد نمواَ فيها بنسبة (٢٢%) فإن عام ١٩٩٨ قد شهد تراجعا إلى نسبة (١٦%)، ثم شهد عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ نمواً، ومن ثم حدث تراجعاً كبيراً بنسبة سالبة عام ٢٠٠١ بلغت حوالي (-٤%).

٨- بلغت نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية في المصارف العاملة نسبة (٣%) عن أعوام الدراسة.

المؤشر الثاني : نسبة الموارد الذاتية إلي الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين.

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٦) الآتي :

جدول رقم (٢٦)

يبين حجم الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية	١٣,١٤	٢١,٣٥	٢٤,١٤	٣٥,٨٢	٣٦,١٩	٣٦,٩٦	
الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	٢٨,٠٢	٦٨,٩٩	١٠٦,٤٢	١٥٨,٧٢	٢٢٠,١٥	٢١٩,٠٠	
نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	%٤٧	%٣١	%٢٣	%٢٣	%١٦	%١٧	%٢٦
معدل نمو الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية	...	%٦٢	%١٣	% ٥	%١	%٢	%١٤
الموارد الذاتية في المصارف العاملة	١٣٦,٧٠	٢١٦,١٩	٢٢٢,٢٢	٢٤٥,٥٩	٢٥٠,٠٦	٢٠٨,٣٣	
الموارد الإجمالية في المصارف العاملة	١٨٤٨,٠١	٢٣٠٦,٣٣	٢٦٣٦,٩٣	٣١٢٠,٧٣	٣٧٥٦,٩٥	٣٦٠٧,١٤	
نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية في المصارف العاملة	% ٧	%٩	% ٨	% ٨	% ٧	% ٦	% ٨
معدل نمو الموارد الذاتية في المصارف العاملة	...	%٥٨	%٣	%١١	%٢	%١٧-	%١٠
نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية في المصارف العاملة	% ١٠	% ١٠	%١١	% ١٥	% ١٤	% ١٨	%١٣

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٦) ما يأتي:

١- بلغت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية المتاحة في المصارف الإسلامية حوالي (٢٦%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف العاملة حوالي (٨%)، ومن الواضح أن الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية تنمو بصورة أكبر منها في المصارف العاملة خلال أعوام الدراسة.

٢- حققت الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية أعلى معدلات نموها في عام ١٩٩٧وأدناها عام ٢٠٠٠ حيث بلغت (٦٢%،١%) على التوالي، ويعود معدل النمو المرتفع عام ١٩٩٧

إلى بداية انطلاقة المصارف الإسلامية حيث كانت تعمل ثلاثة مصارف إسلامية في ذلك العام.

٣- بلغت نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية (١٤%) في حين أن نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو الموارد الذاتية في المصارف العاملة في فلسطين (٨%)، ما يعنى أن الموارد الذاتية للمصارف العاملة كانت تنمو بصورة أكبر من الموارد المتاحة للجهاز المصرفي الفلسطيني.

٤- تشكل نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية المصارف العاملة حوالي (١٣%)، وتتصف بالصعود المستمر على مدار أعوام الدراسة، وهذا ليس راجعا إلى دعم المصارف الإسلامية لمراكزها المالية بقدر ما هو تراجع المراكز المالية للمصارف العاملة، حيث منيت بتراجع في مواردها الذاتية في عام ٢٠٠١، مقداره (١٩%)، ويبلغ حجم التراجع لهذا العام حوالي (٥٠) مليون دولار، ويوازي هذا المبلغ أكثر من حجم الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية مجتمعة.

٥- يتضح من المؤشرات السابقة عموماً أن نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد في المصارف الإسلامية، وصلت في أفضل الأحوال إلى نسبة (٤٧%) وان اتجاه هذه النسبة اتجاه هبوطي بصفة عامة.

٦- أن معدلات النمو في المصارف الإسلامية تبين اتجاهات التغير في الموارد الذاتية موضع الدراسة أخذت في التذبذب من عام لآخر، حيث حققت في بعض الأعوام زيادة قدرت نسبتها (٦٢ %) ثم هبطت في السنة الثانية حتى وصلت إلى (٥%)، ومن ثم ارتفعت بعد ذلك إلى (٦٠%)، ومن ثم عاودت هبوطها حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٠ بنسبة بلغت حوالي (١%)، ثم انتعشت مرتفعة عام ٢٠٠١ مسجلة نسبة نمو بلغت حوالي (٦%).

٧- سجلت معدلات نمو الموارد الذاتية في المصارف العاملة أعلى معدلاتها عام ١٩٩٧وأدناها عام ٢٠٠١ حيث بلغت (٥٨%، -١٧%) على التوالي، علماً بأن متوسط معدلات النمو لهذه المصارف بلغ حوالي (١٠%) عن أعوام الدراسة.

المؤشر الثالث : نسبة رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين.

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٧) الآتي :

جدول رقم (٢٧)

يبين رأسمال المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية	١٣,٥٠	٢١,٣٧	٢١,٩٧	٣٤,٢٩	٣٥,٦٦	٣٦,٩٧	
رأس المال المدفوع في المصارف العاملة	١٠١,١٩	١٦١,٦٣	١٨١,٨٢	٢٠٦,٥١	٢٠٨,٩٧	٢١٥,٨٥	
نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية إلى رأس المال المدفوع في المصارف العاملة	%١٣	%١٣	%١٢	% ١٧	% ١٧	% ١٧	%١٥
معدل نمورأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية	....	%٥٨	%٣	%٥٦	%٤	%٤	%٢١
معدل نمورأس المال المدفوع في المصارف العاملة	....	%٦٠	%١٢	%١٤	%٤	%٤	%١٦

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٧) ما يأتي :

١- يمثل متوسط نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية حوالي (١٥%) من نسبة رؤوس أموال مصارف الجهاز المصرفي الفلسطيني، علماً بأن رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف الإسلامية الثلاثة متقاربة الحجم وهي حوالي (٣٠) مليون دولار، ما عدا بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية الذي لا يزيد رأس ماله المدفوع والمخصص من الفروع التجارية للفروع الإسلامية عن (٣) مليون دولار، تمثل (١٠%) رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية موضوع الدراسة.

٢- من الواضح أن هناك نمواً في نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية حيث حققت في عام ١٩٩٤ أدنى هذه النسب، وفي عام ١٩٩٧ أعلاها، حيث بلغت (٥٨%، ٣%) على التوالي خلال أعوام الدراسة.

٣- حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني أعلى معدلاته في عام ١٩٩٧ حيث بلغت (٦٠%) إلا أن باقي أعوام الدراسة لم تحظ بنسبة نمو مماثلة أو قريبة منها فهي في مجموعها لم تبلغ إلا

ما يقارب (٥٠%) من نسبة النمو في السنة المذكورة وذلك خلال أعوام الدراسة.

٤- بلغت نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية حوالي (٢١%) في حين بلغت النسبة المماثلة في الجهاز المصرفي الفلسطيني نسبة (١٦%) عن أعوام الدراسة.

٥- بلغت نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية إلى رأس المال المدفوع في المصارف العاملة (١٥%)، ومن الملاحظ أن هذه النسبة ظلت شبه راكدة خلال أعوام الدراسة.

٦- حققت المصارف الإسلامية مجتمعة نتائج خسائر في العامين ١٩٩٦، ١٩٩٧ وهما تعتبران بداية تأسيس المصارف وفروعها، في حين حققت أرباح في العامين ١٩٩٨،١٩٩٩ ثم تراجعت في العامين٢٠٠٠،

٧- ٢٠٠١، ولعل بنك القاهرة عمان- الفروع الإسلامية هو المصرف الوحيد بين هذه المصارف الذي حقق نتائج ايجابية خلال عامي ٢٠٠١،٢٠٠٢.

المعيار الثالث : الأهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياسه بواسطة مؤشران هما :

المؤشر الأول : نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٨) الآتي :

جدول رقم (٢٨)

يبين الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية	١١,٧٧	٣٤,٦٢	٦١,٦٦	٩٠,٧٢	١٣٣,٥٧	١٤٢,٩٨	
الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية	١٤,٨٨	٤٧,٦٤	٨٢,٢٨	١٢٢,٩٠	١٨٣,٩٦	١٨٢,٠٤	
نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية	%٧٩	%٧٣	%٧٥	%٧٤	%٧٣	%٧٨	%٧٥
معدل نمو الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية	٠٠٠٠	%١٩٤	%٧٨	%٤٧	%٤٧	%٧	%٦٢
الودائع الاستثمارية في المصارف العاملة	١١٢٢,١٢	١٤٥٤,٥٠	١٧٢١,٩٧	٢٠٩٨,٢١	٢٦٢٧,٤٧	٢٥٨٢,٢٩	
الودائع الإجمالية في المصارف العاملة	١٧١١,٣٠	٢٠٩٠,١٤	٢٤١٤,٧١	٢٨٧٥,١٤	٣٥٠٦,٨٩	٣٣٩٨,٨١	
نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف العاملة	%٦٦	%٧٠	%٧١	%٧٣	%٧٥	%٧٦	%٧٢
معدل النمو	٠٠٠٠	%٣٠	%١٨	%٢٢	%٢٥	%٢-	%١٦
نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية في المصارف العاملة	%١	% ٢	% ٤	% ٤	% ٥	% ٥	%٤

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٨) ما يأتي :

١- تضاعف حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية حوالي (١٢) مرة خلال أعوام الدراسة.

٢- بلغ متوسط نسبة الودائع الاستثمارية إلي الودائع الإجمالية المتاحة المصارف الإسلامية حوالي (٧٥%) عن أعوام الدراسة، وهي تمثل بذلك النسبة الغالبة في ودائع هذه المصارف، وكانت هذه النسبة متقاربة خلال أعوام الدراسة.

٣- حققت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أعلى معدلاتها لهذه النسبة في عام ١٩٩٦، وأدناها في عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٠ حيث بلغت (٧٩%، ٧٣%) على التوالي خلال أعوام الدراسة.

٤- بلغ المتوسط العام لنسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى ودائع الجهاز المصرفي الإجمالية (٧٢%)، حيث سجلت أدنى معدلاتها عام ١٩٩٦ وأعلاها عام ٢٠٠١ بنسب بلغت حوالي (٦٦%، ٧٦%) على التوالي.

٥- سجلت معدلات نمو الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية أعلى معدلاتها عام ١٩٩٧ وأدناها عام ٢٠٠١، وذلك بمعدلات نمو(١٩٤%،٧%) على التوالي، وبلغ المتوسط العام لمعدلات النمو(٦٢%) عن أعوام الدراسة، مع ملاحظة أن معدلات النمو في هذه الودائع رغم ارتفاع نسبتها إلا أنها تمثل منحنى هبوطي، حيث تمثل نسبة الفرق في تراجعها بين أول أعوام الدراسة وأخرها حوالي (١٨٤%).

٦- سجلت نسبة المتوسط العام للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى المتوسط العام الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي (٤%) عن أعوام الدراسة مما يؤكد أنها لا زالت تمثل نسبة بسيطة من ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني.

المؤشر الثاني: نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها بالمصارف العاملة في فلسطين

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٢٩) الآتي :

جدول رقم (٢٩)

يبين الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

البيـــان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية	٣,١١	١٣,٠٢	٢٠,٦٢	٣٢,١٨	٥٠,٣٩	٣٩,٠٦	
الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية	١٤,٨٨	٤٧,٦٤	٨٢,٢٨	١٢٢,٩٠	١٨٣,٩٦	١٨٢,٠٤	
نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية	%٢١	%٢٧	%٢٥	%٢٦	%٢٧	%٢٢	%٢٥
معدل نموالودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية	٠٠٠٠	% ٣١٩	% ٥٨	% ٥٦	% ٥٧	%٢٢-	%٧٨
الودائع الائتمانية في المصارف العاملة	٥٨٩,١٨	٦٣٥,٦٤	٦٩٢,٧٤	٧٧٦,٩٣	٨٧٩,٤٢	٨١٦,٥٢	
الودائع الإجمالية في المصارف العاملة	١٧١١,٣٠	٢٠٩٠,١٤	٢٤١٤,٧١	٢٨٧٥,١٤	٣٥٠٦,٨٩	٣٣٩٨,٨١	
نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية في المصارف العاملة	%٣٤	%٣٠	%٢٩	%٢٧	%٢٥	%٢٤	%٢٨
معدل النموالودائع الائتمانية في المصارف العاملة	٠٠٠٠	%٨	%٩	%١٢	%١٣	%٧-	%٦
نسبة الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الائتمانية في المصارف العاملة	%١	% ٢	% ٣	% ٤	% ٦	% ٥	%٤

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٢٩) ما يأتي :

١. تمثل نسبة الودائع الائتمانية في كل من المصارف الإسلامية والجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي ربع الودائع الإجمالية لديها وتضاعف حجم الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية، أكثر من (١١) مرة خلال أعوام الدراسة.

٢. حققت المصارف الإسلامية معدلات نمو متباينة في ودائعها الائتمانية، فنسبة النمو في عام ١٩٩٧

تعتبر طفرة نمو، حيث بلغت حوالي(٣١٩ %)، في حين أن الأعوام الثلاث التالية مثلت تراجعاً وتقارباً في نسبها، في آن واحد تراوح متوسط نسبته حوالي (٥٧%)، أما عام ٢٠٠١ فقد تراجعت معدلات نموه بشكل واضح، بلغت نسبته حوالي (-٢٢%)، ومن الملاحظ أن معدلات النمو قد اتخذت اتجاهاً هبوطياً خلل أعوام الدراسة، ماعدا بعض التحسن الطفيف الذي طرأ عليها عام ٢٠٠٠.

٣. بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو السنوية للودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية حوالي (٧٨%)، في حين بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو السنوية للودائع الائتمانية في المصارف العاملة حوالي(٦%) عن أعوام الدراسة.

٤. سجلت نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية في المصارف العاملة نسب متناقصة طيلة أعوام الدراسة، فقد بلغت أعلاها عام ١٩٩٦، بنسبة بلغت حوالي (٣٤%)، في حين بلغ أدناها عام ٢٠٠١، بنسبة بلغت حوالي (٢٤%)، وبلغ المتوسط العام لهذه النسبة (٢٨%) عن أعوام الدراسة.

٥. بلغ المتوسط العام لنسبة الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الائتمانية في المصارف العاملة حوالي (٤%) عن أعوام الدراسة،ومثلت هذه النسبة نمواً في اغلب أعوام الدراسة، حيث بلغت أعلاها عام١٩٩٦ بنسبة حوالي (١%)، في حين بلغت أدناها عام ٢٠٠١ بنسبة حوالي (٥%).

المطلب الثاني

دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد المالية

إن استثمارات المصارف الإسلامية، هو الجزء الرئيس الآخر المكمل لعملية مساهمتها في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وضرورة سعيها إلى الاستغلال الأمثل لمواردها، وتقديمها التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، من خلال تنويع مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر والتي تخدم حاجات المجتمع، من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، باستخدام صيغ التمويل المختلفة والتي تحمل في معظمها الصفة التنموية للمجتمعات التي تعمل بها، في ظل المعاملات الإسلامية المشروعة.

وسيتعرض هذا المطلب إلى تقييم دور المصارف الإسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية، من خلال نفس المعايير والمؤشرات التي تم بواسطتها قياس هذا الدور لهذه المصارف بصورة فردية في الفصل السابق، ولكن من خلال دمج بيانات التقارير المالية السنوية لهذه المصارف للوصول إلى دور هذه المصارف مجتمعة بهدف التعرف على أثرها على المستوى القومي، مع مقارنة بعض هذه المؤشرات مع مثيلاتها للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي الفلسطيني.

لذا يشمل هذا المطلب دراسة المعايير الثلاثة الأتية :

- المعيار الأول : معيار حجم الموارد المالية في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- المعيار الثاني : معيار مصادر الموارد المالية في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- المعيار الثالث : معيار الأهمية النسبية للودائع في المصارف الإسلامية في فلسطين.

المعيار الأول : على مستوى حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية

وتم قياسه بواسطة مؤشران هما :

المؤشر الأول : حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنها مع المصارف العاملة في فلسطين.

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٠) الآتي :

جدول رقم (٣٠)

يبين التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية	١١,٦٧	٤٥,١٧	٧٥,٧٤	١٣٣,٢٦	١٧٣,٤٢	١٥٦,٦٦	
التوظيفات الإجمالية في المصارف العاملة	١٨٠٢,٦١	٢٢٥٥,٤٠	٢٥٨٨,٢٥	٣٠٧٥,١٤	٣٥٨٥,٩٥	٣٤٥٥,٩٥	
معدل نمو التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية	....	%٢٨٧	%٦٨	%٧٦	%٣٠	%١٠-	% ٧٥
معدل نمو التوظيفات الإجمالية في المصارف العاملة	....	% ٢٥	% ١٥	% ١٩	% ١٧	%٤-	% ١٢
نسبةالتوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف العاملة	% ١	% ٢	% ٣	% ٤	% ٥	%٥	%٣

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٣٠) ما يأتي :

١. تضاعف حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية حوالي (١٣) مرة، في حين تضاعف حجم التوظيفات الإجمالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي (٢) مرة خلال أعوام الدراسة.
٢. حققت التوظيفات الإجمالية المصارف الإسلامية معدلات نمو متناقصةً حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام ١٩٩٧بنسبة بلغت حوالي (٢٨٧%)، في حين سجلت أدنى معدلات نموها في معدلاتها في عام ٢٠٠١ بنسبة بلغت حوالي (-١٠%)، متخذة منحنى هبوطي خلال أعوام الدراسة.

٣. بلغ متوسط نسبة معدلات النمو السنوية للتوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية حوالي (٧٥%)، في حين بلغ المتوسط المماثل في الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي (١٢%) العاملة عن أعوام الدراسة.

٤. حققت نسبة التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى التوظيفات الإجمالية للمصارف العاملة، أدنى معدلاتها عام ١٩٩٦ بنسبة بلغت حوالي (١%)، في حين بلغت أعلى نسبة نمولها في عامي٢٠٠٠ و٢٠٠١ حيث بلغت حوالي (٥%) لكل منهما.

٥. بلغ المتوسط العام لنسبة التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى نسبة التوظيفات الإجمالية للمصارف العاملة حوالي (٣%) مما يعني أن حجمها ونسبتهما لا يزالان يمثلان حجماً ونسبة بسيطة من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني.

المعيار الثاني :على مستوى أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣١) الآتي :

جدول رقم (٣١)

يبين أساليب التمويل في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	النسبة
تمويل مرابحة	٠,٨٨	٨,٠٩	٢٧,٠٤	٤٢,٩٢	٦٠,٧٢	٤٥,٢٨	
تمويل مشاركة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٤١	٠,٠٠	٠,٠٠	
تمويل مضاربة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٣٥	٤,٨٣	٤,٨٢	
تمويل تأجيري	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٢	
استثمارات عقارية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٦٣	٣,٩٨	
استثمارات أوراق مالية	٣,٤٢	٨,٤٦	١١,٧٥	١٣,٦٤	١٣,٦٥	١٠,٦٧	
استثمارات أجنبية	٧,٣٧	٢٨,٦٢	٣٦,٩٥	٦٩,٨٢	٩٦,٤١	٩٦,٧٢	
نسبة تمويل مرابحة	%٨	%١٨	%٣٦	%٣٢	%٣٥	%٢٩	%٢٦
نسبة تمويل مشاركة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%١	٠,٠٠	٠,٠٠	% ٠,١٦
نسبة تمويل مضاربة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٤	%٣	%٣	%٢
نسبة تمويل تأجيري	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٢	%٠,٣٣
التوظيفات الإجمالية	١١,٦٧	٤٥,١٧	٧٥,٧٤	١٣٣,٢٦	١٧٣,٤٢	١٥٦,٦٦	%١٠٠

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (٣١) ما يأتي :

١- ركزت المصارف الإسلامية معظم تمويلاتها المقدمة لعملائها من خلال أسلوب المرابحة للآمر بالشراء، ونادراً ما تطرقت لأساليب أخرى في توظيفاتها خلال أعوام الدراسة.

٢- اختلفت نسبة تمويل المرابحة للآمر بالشراء لدى المصارف الإسلامية خلال أعوام الدراسة حيث وصلت إلى أدنى نسبها عام ١٩٩٦ بنسبة بلغت حوالي (٨ %)، وحققت أعلى نسبها في عام ١٩٩٨ حيث بلغت (٣٦%).

٣- بلغت نسبة المتوسط العام للتمويل بأسلوب المرابحة للآمر بالشراء لدى المصارف

الإسلامية حوالي (٢٦%) من التوظيفات الإجمالية لها عن أعوام الدراسة.

٤- سجلت المصارف الإسلامية نسب متدنية لتمويلات بأسلوب المضاربة والمشاركة والتمويل التأجيري بلغت (٢%، ٠,١٦% ،٠,٣٣%) على التوالي خلال أعوام الدراسة.

٥- يبدو بعض الاهتمام بأسلوب المضاربة والمشاركة والتمويل التأجيري، ويسجل هذا للبنك الإسلامي العربي ويعد مؤشراً تميز به هذا المصرف عن مجموعة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نحو محاولته إحياء التعامل بالصيغ الاستثمارية الإسلامية.

المعيار الثالث: أنواع التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياسه بواسطة مؤشران هما :

المؤشر الأول: نسبة التوظيفات المحلية والأجنبية إلى إجمالي التوظيفات في المصارف الإسلامية في فلسطين ومعدلات نموها

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٢) الآتي :

جدول رقم (٣٢)

يبين التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
توظيفات محلية	٤,٣٠	١٦,٥٥	٣٨,٧٩	٦٣,٤٤	٧٧,٠١	٥٩,٩٤	
توظيفات أجنبية	٧,٣٧	٢٨,٦٢	٣٦,٩٥	٦٩,٨٢	٩٦,٤١	٩٦,٧٢	
التوظيفات الإجمالية	١١,٦٧	٤٥,١٧	٧٥,٧٤	١٣٣,٢٦	١٧٣,٤٢	١٥٦,٦٦	
نسبة توظيفات محلية	%٣٧	%٣٧	%٥٠	%٤٨	%٤٤	%٣٨	% ٤٢
نسبة توظيفات أجنبية	%٦٣	%٦٣	%٥٠	%٥٢	%٥٦	%٦٢	% ٥٨
معدل نموتوظيفات محلية	٠٠٠٠	% ٢٨٥	%١٣٤	% ٦٤	%٢١	%٢٢-	% ٨٠
معدل نموتوظيفات أجنبية	٠٠٠٠	%٢٨٨	% ٢٩	% ٨٩	%٣٠	صفر%	% ٧٣

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (٣٢) ما يأتي :

١- توزعت توظيفات المصارف الإسلامية بين الداخل والخارج، حيث بلغ متوسط نسبة التوظيفات المحلية والأجنبية، لهذه المصارف حوالي (٤٢%، ٥٨%) من توظيفاتها الإجمالية على التوالي خلال أعوام الدراسة.

٢- تراوحت نسبة التوظيفات المحلية في المصارف الإسلامية، إلى توظيفاتها الإجمالية خلال أعوام الدراسة بين النمو والانكماش، فالأعوام ١٩٩٦و١٩٩٧ مثلت أعوام ثبات في نسبة نمو هذه التوظيفات حيث بلغت حوالي (٣٧%) لكل منهما ممثلة لأدنى نسبة نمو، أما عام ١٩٩٨ فقد مثل أعلى نسبة نمو في هذه التوظيفات بما يعادل حوالي (٥٠%)، في حين انخفضت بعد ذلك نسبة هذه التوظيفات في الأعوام التالية حتى نهاية عام ٢٠٠١.

٣- تذبذبت نسبة التوظيفات الأجنبية في المصارف الإسلامية، إلى توظيفاتها الإجمالية خلال

أعوام الدراسة، فالأعوام ١٩٩٦و١٩٩٧، ومثلت لأعلى نسبة نمو في هذه التوظيفات حيث بلغت حوالي (٦٣%) لكل منهما، أما عام ١٩٩٨ فقد مثل لأدنى نسبة نمو في هذه التوظيفات بلغت حوالي (٥٠%)، في حين واصلت ارتفاعها بعد ذلك في الأعوام التالية حتى نهاية عام ٢٠٠١.

٤- حققت المصارف الإسلامية أعلى معدلات نمو في توظيفاتها المحلية في عام ١٩٩٧ بنسبة (٢٨٥%) وانحدرت معدلات نموها على مدار أعوام الدراسة متخذه منحنى هبوطي، ووصلت إلى أدنى معدلاتها في عام٢٠٠١، بمعدل نمو سالب مقداره (-٢٢%).

٥- تميزت معدلات نمو التوظيفات الأجنبية للمصارف الإسلامية بالتباين، فقد حققت هذه المصارف طفرة نمو معدلاتها في عام ١٩٩٧ حيث بلغت حوالي (٢٨٨%) في حين بدأت هذه المعدلات في الانكماش بصورة كبيرة حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠١ بنسبة بلغت حوالي (صفر%).

٦- بلغت نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو التوظيفات المحلية (٨٠%) وبلغت نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو التوظيفات الأجنبية في المصارف الإسلامية (٧٣%) خلال أعوام الدراسة.

٧- من خلال دراسة التوظيفات الخارجية في المصارف الإسلامية نجدها تتم من خلال أسلوب المرابحات الدولية، مما يجعلنا ندرك أن أسلوب المرابحة يحتل المركز الأول من بين الأساليب الاستثمارية المستخدمة في هذه المصارف .

المعيار الرابع: على مستوى مجالات التوظيف في القطاعات الاقتصادية الرئيسة

مؤشر نسبة مجالات التوظيفات في القطاعات الاقتصادية الرئيسة إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف العاملة في فلسطين

لم تتوفر بيانات تفصيلية عن تمويلات بعض المصارف مجتمعة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لعدم قيام بعض هذه المصارف بهذا التصنيف في تقاريرها المالية السنوية المنشورة، بالإضافة إلى عدم قيام هذه المصارف بذلك لأغراضها الداخلية، مما أدى إلى تعذر الحصول عليها.

لذا اقتصر التحليل لهذا المؤشر على تمويلات المصارف للقطاعات الاقتصادية للأعوام من عام ١٩٩٩ الى٢٠٠١،، وكان يؤمل الحصول على بيانات لكافة الأعوام للتعرف على الموقف الكامل لتصنيفات تمويلات هذه المصارف، حتى يمكن التوصل إلى المؤشر السابق بصورة أكثر شمولية، ومقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في المصارف الإسلامية، مع مساهمة تمويلات الجهاز المصرفي الفلسطيني لهذه القطاعات الاقتصادية المختلفة، والوزن النسبي لهذه المساهمة.

وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٣) الآتي :

جدول رقم (٣٣)

يبين حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية والعاملة في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين

المبالغ بالمليون دولار

السنة	١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		مجموع تمويلات المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية	مجموع تمويلات الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية	نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية
القطاعات الاقتصادية	المصارف الإسلامية	الجهاز المصرفي	المصارف الإسلامية	الجهاز المصرفي	المصارف الإسلامية	الجهاز المصرفي			
الزراعة	٠,١٢	١٥,٨٧	٠,١٦	٢٠,٩٩	٠,٣٣	١٤,٠٥	٠,٦١	٥٠,٩١	%١,٩٨
الصناعة والتعدين	٤,٠٣	١٠٥,٩٢	٢,٠١	١٠٩,٨٦	٢,٥٧	١١٢,٥١	٨,٦١	٣٢٨,٢٩	%٢,٦٢
الإنشاءات	٩,٤٥	١٢٤,٠٣	٩,٤٤	١٢٤,٢٤	١٢,٢٥	١٢٨,٦٤	٣١,١٤	٣٧٦,٩١	%٨,٢٦
التجارة العامة	٩,٨٠	٢٦٥,٣٣	١٣,٧٠	٣٥٧,٨٥	١٢,٦١	٣٠٧,٨٣	٣٦,١١	٩٣١,٠١	%٣,٨٧
النقل والمرافق العامة	٢٠,٥٨	٩٩,٧٦	٢١,٩٥	١٧٠,٣١	١٢,٢٣	١٦١,٢٧	٥٤,٧٦	٤٣١,٣٤	%١٢,٦٩
الفنادق والمطاعم	٠,٠٠	٣٥,٠٠	٠,٠٠	٢٩,٩٥	٠,٠٠	٢٤,٠٧	٠,٠٠	٨٩,٠٢	صفر %
الخدمات المالية وشراء الأسهم	٣,١٩	٣٧,٧٠	٣,٢٤	٥٧,٦٩	٠,١٠	٤٠,٧٨	٦,٥٣	١٣٦,١٧	%٤,٧٩
قطاعات أخرى	٤,٥١	٣٢١,٨٦	٨,٧٥	٤٧٥,٣٥	٣,٠٩	٤٣٠,٨٥	١٦,٣٥	١٢٢٨,٠٦	%١,٣٣
الإجمالي	٥١,٦٨	١٠٠٥,٤٧	٥٩,٢٥	١٣٤٦,٢٤	٤٣,١٨	١٢١٩,٩٩	١٥٤,١١	٣٥٧١,٧٠	%٤,٣١

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (٣٣) ما يأتي :

١- قامت المصارف الإسلامية في فلسطين بالاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، وبلغ المتوسط السنوي لهذه التمويلات خلال الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ حوالي (٥١,٣٧) مليون دولار.

٢- توزعت توظيفات المصارف الإسلامية في القطاعات الرئيسة، وجاء في مقدمة القطاعات الثلاثة الأولى كل من قطاع النقل والمرافق العامة بأكبر هذه التوظيفات حيث بلغت نسبته حوالي (٣٥,٥٣%) من إجمالي التوظيفات، في حين بلغت التوظيفات في قطاع التجارة العامة (٢٣,٤٤%) من إجمالي التوظيفات، أما توظيفات في قطاع الإنشاءات فبلغت حوالي (٢٠,٢١%) خلال الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.

٣- سجلت نسبة توظيفات المصارف الإسلامية في قطاع الصناعة والتعدين حوالي

(٥,٥٨%)، وتعتبر الصناعة هي أحد القطاعات الرئيسة اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٤- لم يحظ قطاع الزراعة سوى بنسبة ضئيلة من إجمالي توظيفات المصارف الإسلامية بنسبة لم تتجاوز (٠,٣٩%) عن أعوام الدراسة وبذلك تمثل نسبة استثمارات البنك في قطاع الزراعة نسبة منخفضة جداً،وهى نسبة ضعيفة جداً لا تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني الذي يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعي الصناعة والزراعة كمتطلب ضروري للتنمية الاقتصادية.

٥- بلغ حجم ونسبة تمويلات المصارف الإسلامية إلى تمويلات الجهاز المصرفي الفلسطيني في قطاعي الصناعة والزراعة(٨,٦١٠,٠,٦١) مليون دولار على التوالي تمثل نسبة (٢,٦٢%،١,٩٨%) من إجمالي تمويلات الجهاز المصرفي الفلسطيني على التوالي، وتعتبر هذه المساهمة ضئيلة خلال الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.

المطلب الثالث

دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في القيمة المضافة للناتج الإجمالي المحلي.

تتكون القيمة المضافة من: الأجور وتشمل المرتبات والمكافآت وأتعاب المستشارين القانونيين والشرعيين وأتعاب مدققين الحسابات، والإيجارات التي يحصل عليها الأفراد من المصرف مقابل تأجيرهم له، والأرباح التي يحصل عليها المودعون، الأرباح التي يحصل عليها المساهمون، والجزء المقتطع من هذه الأرباح والذي يعتبر جزءاً مقتطعاً منها، في صورة ضرائب ورسوم واشتراكات مباشرة وغير مباشرة، وكل هذه مجتمعة تمثل دخل يؤثر على حجم الناتج المحلي ، وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٤) الآتي :

جدول رقم (٣٤)

يبين القيمة المضافة الإجمالية للمصارف الإسلامية في فلسطين ونسبتها للناتج الإجمالي المحلي

المبالغ بالمليون دولار

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المجموع	النسبة
الأجور(وما في حكمها)	٠,٤٩١	٠,٩٨٢	١,٢١٦	٢,٢٤٣	٢,٠١١	١,٩٨٤	٨٠٩٢٧	%٣٥
الإيجارات	٠,٠٥٨	٠,٢٨٤	٠,٤١٨	٠,٥٩٥	٠,٥٥٦	٠,٤٤٤	٢,٣٥٥	%٩
عوائد المودعين	٠,٣٣٠	٠,٧٧٤	١,٤٥٧	٢,٤٢٢	٤,٠٣٧	٣,٣٨٠	١٣,٤٠٠	%٤٩
الضرائب(دخل+مضافة)	٠٠٠	٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,١٤٩	٠,٣٣٢	٠,١٧٥	٠,٦٥٩	%٣
محصلة النشاط التجاري	(٠,٤٨٣)	(١,٠٤٤)	٠,٥٧٣	٠,٣٣٩	٠,٦٥٧	٠,٣٣٢	٠,٣٧٤	%٢
رخص ورسوم واشتراكات	٠,٠٣٤	٠,٠٤٨	٠,٠٧١	٠,١٢٠	٠,١٣٦	٠,١٢٤	٠,٥٣٣	%٢
المجموع	٠,٤٣٠	١,٠٤٤	٣,٧٣٨	٥,٨٦٨	٧,٧٢٩	٦,٤٣٩	٢٥,٢٤٨	%١٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٣٨٩٦,٧	٤٣٥٥,١	٤٥٣٣,٧	٤٥١٦,٥	٤٨٣٥,٢	٤٤٠٥,٢	٢٦٥٤٢,٤	
نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلى الإجمالي	%٠,٠١	%٠,٠٢	%٠,٠٨	%٠,١٣	%٠,١٦	%٠,١٤	%٠,٠٩	

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية ودائرة الإحصاء الفلسطينية المركزية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (٣٤) ما يأتي :

١- ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج المحلي الإجمالي بنسب ضئيلة طيلة أعوام الدراسة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١.

٢- شكلت مساهمات المصارف الإسلامية تزايداً مستمراً في حجم ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- حظيت نسبة مساهمة عوائد المودعين بحوالي (٤٩%) من مكونات القيمة المضافة الإجمالية وتلتها الأجور التي تدفعها المصارف الإسلامية في فلسطين بنسبة بلغت حوالي (٣٥%).

٤- بلغت نسبة مجموع المساهمات السنوية للمصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام الدراسة حوالي (٠,٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الرابع

دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في نشر الخدمات المصرفية

إن انتشار المصارف الإسلامية يساهم في نشر الوعي المصرفي بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة، ويساعد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الفلسطيني، فكلما انتشرت هذه المصارف وفروعها في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وكلما زدت مقدرتها على استقطاب الودائع المصرفية المختلفة، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي في مدى إمكانية هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وبذلك يمكننا التعرف على مؤشر دور المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين، من خلال مقارنتها مع عدد المصارف والفروع العاملة في فلسطين، وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٥) الأتي :

جدول رقم (٣٥)

يبين فروع المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين

اسم ا لمصرف	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية	١	٢	٣
البنك الإسلامي الفلسطيني	١	١	٢
البنك الإسلامي العربي	٢	٤	٦
بنك الأقصى الإسلامي	-	٢	٢
مجموع فروع المصارف الإسلامية في فلسطين	**٤**	**٩**	**١٣**
مجموع فروع المصارف العاملة في فلسطين	**٣٧**	**٩١**	**١٢٨**
نسبة فروع المصارف الإسلامية إلى فروع الجهاز المصرفي الفلسطيني	**%١٠,٨١**	**%٩,٨٩**	**%١٠,١٥**

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية

من واقع بيانات الجدول السابق رقم (٣٥) ما يأتي :

١. أن المصارف الإسلامية في فلسطين تمتلك (١٣) فرعاً، من أصل (١٢٨) فرعاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل فروع المصارف الإسلامية ما نسبته (١٠,١٥%) من فروع الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٢. أن المصارف الإسلامية في قطاع غزة تمتلك (٤) فروع، من أصل (٣٧) فرعاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل فروع المصارف الإسلامية في قطاع غزة، ما نسبته(١٠,٨١%) من الفروع العاملة في قطاع غزة.

المطلب الخامس

دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص العمل

يعتبر دور المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين، في توفير فرص عمل وبذلك الحد من البطالة أمراً حيوياً، وخصوصاً في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وتم مقارنة عدد العاملين في هذه المصارف وفروعها مع عدد العاملين في المصارف والفروع العاملة في فلسطين، ومع حجم القوى العاملة في فلسطين في نهاية ٢٠٠٢.

ولم نتمكن من الحصول على معلومات عن أعداد العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، كما لا يوجد لدى سلطة النقد الفلسطينية أية معلومات منشورة، عن العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، وتمثل الأعداد المذكورة أدناه، فرص العمالة الفردية الممثلة لأعداد العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وفروعها، ونظراً لصعوبة حصر فرص العمل الناتجة عن الفرص الغير مباشرة الناتجة عن التمويلات الغير مباشرة، والاستثمارات المباشرة التي تقوم بها المصارف الإسلامية في فلسطين، فإننا سنقتصر على قياس دور هذه المصارف في خلق فرص العمل المباشرة التي توفرها المصارف الإسلامية نفسها ، وتم التوصل إلى المؤشر السابق ودراسته من خلال الجدول رقم (٣٦) الآتي :

جدول رقم (٣٦)

يبين عدد الموظفين والعاملين في المصارف الإسلامية والمصارف العاملة في فلسطين نهاية عام ٢٠٠٢

اسم المصرف	عدد العاملين في المصارف الإسلامية في قطاع غزة	عدد العاملين في المصارف الإسلامية في الضفة الغربية	المجموع
بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية	١٥	٣٧	٥٢
البنك الإسلامي العربي	٢٤	١١٩	١٤٣
البنك الإسلامي الفلسطيني	١٥	١٠	٢٥
بنك الأقصى الإسلامي	٠٠٠٠	٤٦	٤٦
المجموع	**٥٤**	**٢١٢**	**٢٦٦**
عدد العاملين في المصارف العاملة في فلسطين ([1])			٣,٤٠٠
القوى العاملة في فلسطين ([2])			٦٨٠,٠٠٠
نسبة العاملين في المصارف العاملة إلى القوى العاملة في فلسطين			%٥
نسبة عدد العاملين في المصارف الإسلامية إلى العاملين في المصارف العاملة في فلسطين			%٧,٨٢
نسبة عدد العاملين في المصارف الإسلامية إلى القوى العاملة في فلسطين			%٠,٠٤

المصدر : التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ولسلطة النقد الفلسطينية

---

١. مقابلة مع السيد/ سالم أحمد صباح بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢١.

٢. الجهاز المصرفي الفلسطيني، (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي)،رقم (٢)، نوفمبر ٢٠٠٢، مسوحات القوى العاملة،الدورات من الربع الثالث ٢٠٠٠- الربع الثاني ٢٠٠٢، ص٢٥ .

يتضح من الجدول السابق رقم (٣٦) ما يأتي :

١- بلغ عدد العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي (٣٤٠٠) موظفاً ، وبلغ عدد العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين(٢٦٦) موظفاً حتى نهاية عام ٢٠٠٢، موزعين على فروع قطاع غزة وفروع المصارف في الضفة الغربية بنسبة بلغت حوالي(٢٠%، ٨٠%) على التوالي.

٢- بلغت نسبة العاملين في المصارف العاملة وفي المصارف الإسلامية العاملة، إلى عدد القوى العاملة في فلسطين حوالي (٥%،٠,٠٤%) حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وبلغت نسبة العاملين في المصارف الإسلامية العاملة إلى نسبة العاملين في المصارف العاملة في فلسطين حوالي (٧,٨٢%) حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

خـــــاتمـــة

الفـــصـــل الثالث

ناقش هذا الفصل ثلاثة مباحث تعرض المبحث الأول إلى نشأة وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني وتعرض لجميع المصارف المكونة للجهاز المصرفي الفلسطيني، ما بين عامي١٩٩٤ م و٢٠٠٢م، وبين نسب وأنواع المصارف وفروعها العاملة، وانتشارها في الضفة الغربية وقطاع غزة،

وناقش المبحث الثاني معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، و تطور الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وأهم عناصرها الرئيسة ، ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، وأهم التغيرات التي طرأت عليها خلل فترة الدراسة.

وناقش المبحث الثالث دور هذه المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ومدى تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي في فلسطين، من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات السابقة عليها .

الفصل الرابع

النتائج و التوصيات

المبحث الأول : مناقشة نتائج البحث .

المبحث الثاني : ملخص نتائج البحث .

المبحث الثالث : توصيات البحث .

مـــقدمـــة :

تلعب المصارف والمؤسسات المالية دوراً رئيسياً في هذا المجـــال بـــصفة عامـــة فـــان المصارف الإسلامية ذات سمات وخصائص تنموية مميزة، وذات منهج خاص في التأثير الفعـــال على القطاعات الاقتصادية، بتقديمها التمويل اللازم لتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال أساليب وصيغ تمويل ذات طابع تنموي، إلى جانب إمكانياتها القوية في جذب المدخرات، وهى تمثل لبنـــة أساسية في صرح النظام الاقتصادي الإسلامي، وأداة من أدواته الفاعلة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الحديثة.

لذا فان الدول عادة ما تعمل علي تشجيع إنشاء مؤسسات مالية خاصة، تتولى القيام بهـــذا الغرض وتكون مهمتها تجميع هذه الأموال من الأفراد والمؤسسات، بهـــدف اســـتخدامها وإعـــادة استثمارها في تمويل برامج التنمية.

من هنا فقد جاء هذا البحث لدراسة واقع ودور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوضيح الدور الحقيقي الواجب على المصارف الإسلامية في فلسطين الاضـــطلاع به،وذلك من خلال عملها المستمر على مراجعة أجندتها وإجراء الدراسات المثمـــرة والمـــستمرة، لتصحيح أوضاعها، وترشيد مواقفها وتصويب مسارها، خصوصاً أنها لازالـــت فـــي مراحلهـــا الأولي من الإنشاء والتنظيم.

المبحث الأول

منـــاقشة نتائـــــج البـــــحث

هدف البحث إلى الإجابة على أسئلة البحث والتي يمكن من خلالها تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ويتناول هذا المبحـــث أهم النتائج المتعلقة بالبحث ، و والموضحة كما يأتي :

أولاً) الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية وأولويات تمويل القطاعات الاقتصادية المنفذة لديها

بالنسبة للأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تحقيقها ، فقـــد كانـــت إجابة أفراد عينة الدراسة، كما هي موضحة في الجدول رقم (٣٧) الآتي :

الجدول (٣٧)

الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	تحقيق أكبر ربح ممكن للمصرف	3.828	0.554	95.71	7	32.834**	.000
2	رفع القيمة السوقية لسهم المصرف	3.747	0.612	93.69	10	28.418**	.000
3	الحفاظ على الشريحة السوقية للمصرف	3.859	0.474	96.46	5	39.012**	.000
4	ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي في المجتمع الفلسطيني	3.889	0.401	97.22	4	46.840**	.000
5	المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية في فلسطين	3.737	0.648	93.43	11	26.670**	.000
6	رفع نسبة التوظيفات إلى الودائع لدى المصرف	3.929	0.295	98.23	2	65.161**	.000
7	تحقيق المنفعة الاجتماعية لأفراد المجتمع الفلسطيني	3.838	0.529	95.96	6	34.584**	.000
8	تلبية احتياجات العملاء	3.889	0.449	97.22	3	41.836**	.000
9	تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية	3.758	0.608	93.94	9	28.781**	.000
10	تشجيع الاستثمار وفقاً لأساليب العمل المصرفي الإسلامي	3.960	0.198	98.99	1	98.520**	.000
11	تنويع مخاطر الاستثمار	3.828	0.496	95.71	8	36.698**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٣٧) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبـــت على النحو الآتي :

١- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (تشجيع الاستثمار وفقاً لأساليب العمل المـــصرفي الإســـلامي) قـــد احتلت المرتبة الأولى من بين الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية فـــي فلـــسطين إلـــى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة بوزن نسبي (٩٨,٩٩%).

٢- الفقرة (٦) والمتعلقة بـــ (رفع نسبة التوظيفات إلى الودائع لـــدى المـــصرف) حيـــث احتلـــت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٩٨,٢٣%).

٣- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (تلبية احتياجات العملاء) حيث احتلت المرتبة الثالثة بـــوزن نـــسبي (٩٧,٢٢%).

٤- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي في المجتمـــع الفلـــسطيني) حيث احتلت المرتبة الثالثة مكرر بوزن نسبي (٩٧,٢٢%).

٥- الفقرة (٣) والمتعلقة بـــ (الحفاظ على الشريحة السوقية للمصرف) حيـــث احتلـــت المرتبـــة الخامسة بوزن نسبي (٩٦,٤٦%).

أما الفقرتين اللتين احتلتا المرتبتين الأخيرتين فقد جاءتا على النحو الآتي :

١- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (رفع القيمة السوقية لسهم المصرف) حيث احتلت المرتبـــة العاشـــرة بوزن نسبي (٩٣,٦٩%).

٢- الفقرة (٥) والمتعلقة بـــ (المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية في فلسطين) حيـــث احتلـــت المرتبة الحادية عشر والأخيرة بوزن نسبي (٩٣,٤٣%).

ولقـــد كانـــت قيمـــة "ت" المحـــسوبة أكبـــر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائيةً.

وتؤكد النتائج السابقة أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تهدف بشكل رئيس، من خـــلال أنشطتها التمويلية إلى تشجيع الاستثمار، وفقاً لأساليب العمل المصرفي الإسلامي، ورفـــع نـــسبة التوظيفات إلى الودائع لديها، والى تلبية احتياجات عملائها.

أما بالنسبة إلى أولويات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لـــدى المـــصارف الإســـلامية فـــي فلسطين فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم (٣٨) الآتي :

الجدول (٣٨)

أولويات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى المصارف الإسلامية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	القطاع التجاري	3.960	0.244	98.99	1	79.882**	.000
2	القطاع الصناعي	3.778	0.486	94.44	2	36.425**	.000
3	القطاع الزراعي	2.838	1.007	70.96	6	8.282**	.000
4	القطاع العقاري	3.515	0.691	87.88	3	21.832**	.000
5	قطاع الأوراق المالية	2.848	1.024	71.21	5	8.246**	.000
6	قطاع الخدمات	3.253	0.837	81.31	4	14.886**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٣٨) أن أولويات المـــصارف الإســـلامية العاملـــة فـــي فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية قد ترتبت على النحو الآتي:

١. القطاع التجاري حيث احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (٩٨,٩٩).
٢. القطاع الصناعي حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (٩٤,٤٤).
٣. القطاع العقاري حيث احتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٨٧,٨٨).
٤. قطاع الخدمات حيث احتل المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٨١,٣١).
٥. قطاع الأوراق المالية حيث احتل المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٧١,٢١).
٦. القطاع الزراعي حيث احتل المرتبة السادسة والأخيرة بوزن نسبي (٧٠,٩٦).

ولقد كانـــت قيمـــة "ت" المحـــسوبة أكبـــر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيـــدون هـــذه الفقـــرة تأييـــداً ذو دلالـــة إحصائيةً.

وتؤكد هذه النتائج أن اهتمام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ينصب على تقـــديم التمويل للقطاع التجاري بصورة رئيسة، وان القطاع الزراعـــي يحتـــل أدنـــى درجـــات ســـلم أولوياتها التمويلية للقطاعات الاقتصادية في فلسطين.

ويعزى البعض ([1]) ذلك إلى ضعف الضمانات المقدمة من طالبي التمويل في القطاع الزراعي وصعوبة التنبؤ بالظروف التي قد تواجه القطاع الزراعي مثل : تقلبات المناخ ، ومشاكل أخرى تواجه هذا القطاع مثل إغلاق المعابر و الاغلاقات ومنع التجول ومشاكل التصدير الناتجة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، كما أن الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي يعتبر استثماراً متوسط إلى طويل الأجل ، في ظل وجود ودائع قصيرة الأجل ومتطلبات توزيعية سنوية معقولة للمودعين.

١- أبومعمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية -غزة المجلد العاشر، العدد الأول ،٢٠٠٢، ص٢٨٠.

ثانياً) حجم الموجودات والودائع الإجمالية والاستثمارية ورأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

١. بلغ حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام ١٩٩٦ حوالي(٢٨,٤٤) مليون دولار، في حين زادت هذه الموجودات إلى حوالي(٢٤٥,٠٣) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (٧٦١%).
٢. شكلت الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة من الموجودات الإجمالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (٤%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.
٣. بلغ حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عام ١٩٩٦ (١٤,٨٨) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (١٨٢,٠٤) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١١٤%).
٤. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عام ١٩٩٦ (١١,٧٧) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (١٤٢,٩٨) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١٢٣%).
٥. شكلت الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث بلغ متوسطها حوالي (٣,٥%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.
٦. شكلت الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث بلغ متوسطها حوالي (٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.
٧. بلغ حجم رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام، ١٩٩٦ حوالي (١٣,٥٠) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى حوالي (٣٦,٩٧) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٧,٤%).
٨. شكلت نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة جيدة من رأس المال المدفوع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (١٤,٨٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، وهذا يعزز مكانة المصارف الإسلامية في

فلسطين ويدعوها إلى ضرورة تنمية مواردها الذاتية، بهدف دعم التوظيفات الاستثمارية التنموية والتوجه نحو الاستثمار متوسط وطويل الأجل.

ويتضح من هذه النتائج ما يلي :

١. أن حجم الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قد زادت بنسب كبيرة خلال سنوات الدراسة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من حجم الموجودات الإجمالية للجهاز المصرفي الفلسطيني .

٢. أن جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، استطاعت زيادة كل من ودائعها الإجمالية والاستثمارية بصورة ملموسة، ويعزى ذلك إلى الإقبال الكبير على هذه المصارف في بداية نشأتها، إلا أن ودائعها الإجمالية والاستثمارية لا زالت تمثلان نسبة ضئيلة من الودائع الإجمالية والاستثمارية للجهاز المصرفي الفلسطيني .

٣. تعزى ضآلة نسبة موجودات وودائع المصارف الإسلامية الإجمالية والاستثمارية إلى مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، إلى محدودية عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، والى وجود مصارف لا يمكن قياس عمرها الزمني وخبرتها الطويلة بالمصارف الإسلامية الناشئة في فلسطين لأول مرة.

٤. تؤكد أن حجم ونسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تعتبر مناسبة، بالمقارنة مع حجم ونسبة رأس المال المدفوع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويرجع ذلك إلى بداية نشأتها وإقبال المتعاملين عليها ،وكذلك إلى عدم تزامنها في العمل في سنة واحدة بل على عدة سنوات ما بين ١٩٩٥- ١٩٩٩.

ثالثاً) حجم التوظيفات الإجمالية وحجم أساليب تمويل المرابحة والمشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري من هذه التوظيفات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

١. بلغ حجم التوظيفات الإجمالية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام ١٩٩٦ حوالي(١٢) مليون دولار، في حين زادت هذه التوظيفات إلى حوالي (١٥٦) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٢٠٠%).
٢. شكلت التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني بلغ متوسطها حوالي (٣,٣٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.
٣. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المرابحة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، من عام ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١ حوالي (١٨٥) مليون دولار، بنسبة بلغت حوالي (٢٦%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
٤. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المشاركة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (١,٤١) مليون دولار،، بنسبة هامشية بلغت حوالي (٠,١٦%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
٥. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المضاربة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (١٥) مليون دولار، بنسبة هامشية بلغت أقل من (٢%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
٦. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب التمويل التأجيري لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (٠,٣٣) مليون دولار، بنسبة هامشية بلغت أقل من (١%) من التوظيفات الإجمالية لهذه المصارف.

ويتضح من هذه النتائج ما يلي :

١. أن حجم ونسبة التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، قد زادت بشكل واضح، إلا أنها لا زالت تمثل نسبة ضئيلة من حجم ونسبة التوظيفات الإجمالية للجهاز المصرفي الفلسطيني ،

٢. يعزى ذلك إلى انحسار تمويلاتها في تقديم التمويل بأسلوب المرابحة ، الى توجيه جزء كبير من مواردها إلى التأسيس و الإنشاء والتفرع ، وعدم استكمال بعضها رأس مالها المكتتب به .

٣. تؤكد هذه النتائج أن السمة الغالبة والمسيطرة على توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، هي بأسلوب تمويل المرابحة للآمر بالشراء، وأن حجم ونسبة توظيفات المصارف الإسلامية في فلسطين، بأساليب تمويل المشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري، ما زالت تشكل نسبة هامشية من توظيفات هذه المصارف الإجمالية ، ويعزى ذلك إلى أسباب منها سهولة التعامل بأسلوب المرابحة وتطبيقه وقلة المخاطر الناجمة عنه في ظل توفر ضمانات شبه كاملة ، بالمقارنة مع الأساليب الأخرى التي تحتاج إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة ، ودرجة عالية من التنبؤ، في ظل عدم وضوح رؤية مستقبلية وقلة الكوادر ذات الخبرة والتدريب الكافية لتطبيق هذه الأساليب وهذا أحد جوانب النقص التي تعانيها هذه المصارف، كما تعاني المصارف من ضعف توفر الضمانات المناسبة وغياب التشريعات التي تحفظ للمصارف إمكانية الحصول على حقوقها اتجاه متعثري و مماطلي السداد .

رابعاً) حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية التنموية و في توفير فرص العمل ونشر الوعي المصرفي في فلسطين

١. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتى نهاية عام ٢٠٠١ في قطاع الزراعة حوالي (٠,٦١) مليون دولار،، مثلت نسبة لم يتجاوز متوسطها (١,٩٨%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

٢. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتى نهاية عام ٢٠٠١ في قطاع الصناعة حوالي (٨,٦١) مليون دولار، مثلت في متوسطها نسبة (٢,٦٢%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

٣. ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج المحلي الإجمالي بنسب ضئيلة طيلة أعوام الدراسة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١.

٤. بلغت مجموع المساهمات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام الدراسة نسبة هامشية بلغت حوالي (٠,٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .

٥. اهتمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص عمل مباشرة فيها، بلغت حوالي عن (٢٦٦) فرصة عمل في نهاية عام ٢٠٠٢، كما وفرت فرص عمل بصورة غير مباشرة في المشروعات التي قامت بتمويلها.

٦. بلغ عدد المصارف الإسلامية الوطنية العاملة في فلسطين (٣) مصارف ، من أصل (٢٢) مصرفاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، تمثل ما نسبته (٣٠%) من مصارف الجهاز المصرفي الفلسطيني ، بالإضافة لفروع بنك القاهرة عمان – المعاملات الإسلامية والعاملة في فلسطين .

٧. تمتلك المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (١٣) فرعاً، من أصل (١٢٨) فرعاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ما نسبته (١٠,١٥%) من فروع الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٨. تمتلك المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة (٤) فروع، من أصل (٣٧) فرعاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل فروع المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، ما نسبته(١٠,٨١%) من الفروع العاملة في القطاع ، في حين تمتلك في الضفة الغربية(٩)

فروع، من أصل (٩١) فرعاً تمثل ما نسبته(٩,٨٩%) من فروع الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ويتضح من هذه النتائج ما يلي :

١. أن حجم ونسبة توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً في القطاعات التنموية مثل : الزراعة والصناعة، ما يزال ضئيلاً بالمقارنة مع حجم ونسبة تمويلات الجهاز المصرفي الفلسطيني لهذه القطاعات الاقتصادية ، ويعزى ذلك إلى رغبة المصارف في الاستثمار قصير الاجل، وباعتبار الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي يعتبر استثماراً متوسط إلى طويل الأجل ، في ظل وجود ودائع قصيرة الأجل ومتطلبات توزيعية سنوية معقولة للمودعين .

٢. تؤكد هذه النتائج أن حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص عمل مباشرة لا يزال ضئيلاً، بالمقارنة مع حجم القوي العاملة في فلسطين، وكذلك فان دور المصارف العاملة في فلسطين لا يزال ضعيفاً في نشر الوعي المصرفي في فلسطين ، وهذا يرجع إلى قلة فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، والى عدم وجود مشاريع مملوكة لهذه المصارف لانحسار عملها بأسلوب المرابحة والتي لا تحتاج توظيف عدد كبير من الموظفين .

خامساً) أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية و عن تقديم التمويلات بأسلوب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري

بالنسبة إلى أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم (٣٩) الآتي :

الجدول (٣٩)

أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن فتح فروع جديدة لها (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	عدم وجود خطة مستقبلية للتفرع	1.848	1.296	46.21	10	-1.163	.248
2	عدم رغبة الإدارة	1.768	1.268	44.19	12	-1.822	.071
3	قلة الخبرات المصرفية الإسلامية المتخصصة	1.808	1.291	45.20	11	-1.479	.142
4	صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد	2.394	1.531	59.85	4	2.561*	.012
5	الرغبة في الاندماج	2.131	1.390	53.28	6	.940	.349
6	عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة	3.000	1.629	75.00	1	6.109**	.000
7	اندلاع انتفاضة الأقصى بصفة خاصة	2.859	1.604	71.46	2	5.327**	.000
8	وجود منافسة قوية من قبل المصارف الإسلامية الأخرى	1.737	1.139	43.43	13	-2.294*	.024
9	وجود منافسة قوية من قبل المصارف العادية	2.040	1.370	51.01	8	.294	.770
10	عدم توفر سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد	2.586	1.525	64.65	3	3.822**	.000
11	عدم توفر استعدادات داخلية في المصرف للتفرع	1.980	1.348	49.49	9	-.149	.882
12	ارتفاع عناصر تكاليف فتح فروع جديدة	2.162	1.405	54.04	5	1.145	.255
13	انخفاض العائد المتوقع من فتح فروع جديدة	2.091	1.393	52.27	7	.649	.518

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٣٩) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحوالآتي:

١- الفقرة (٦) والمتعلقة بـ (عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة) قد احتلت المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تحجم عن فتح فروع أخرى جديدة لها في فلسطين بوزن نسبي (٧٥%).

٢- الفقرة (٧) والمتعلقة بـ (اندلاع انتفاضة الأقصى بصفة خاصة) حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٧١,٤٦%).

٣- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (عدم توفر سياسات مشجعة من قبل سلطة النقـــد) حيـــث احتلـــت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٦٤,٦٥%).

٤- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد) حيث احتلـــت المرتبـــة الرابعـــة بوزن نسبي (٥٩,٨٥%).

٥- الفقرة (١٢) والمتعلقة بـــ (ارتفاع عناصر تكاليف فتح فروع جديدة) حيث احتلـــت المرتبـــة الخامسة بوزن نسبي (٥٤,٠٤%).

وهذا يؤكد الفرض الثامن للدراسة، ويبين بوضوح موافقة الفرض لنتائج التحليـــل التـــي تظهـــره درجة الوزن النسبي وترتيبها، لآراء عينة الدراسة، بالإضافة إلى قيمة "ت" الجدولية.

أما الفقرتين اللتين احتلتا المرتبتين الأخيرتين فقد جاءتا على النحو الآتي:

١- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (عدم رغبة الإدارة) حيث احتلت المرتبة الثانية عشرة بوزن نـــسبي (٤٤,١٩%).

٢- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (وجود منافسة قوية من قبل المصارف الإسلامية الأخـــرى) حيـــث احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٤٣,٤٣%).

في حين كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية، عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١ ≥α) في الفقرات (٤، ٦، ٧، ١٠) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـــرات، قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً، أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هـــذه الفقـــرات تأييـــداً ذو دلالـــة إحصائية، أما الفقرة (٨) فقد كانت قيمة "ت" أقل من قيمة "ت" الجدولية أي أن التأييد لهذه الفقـــرة لم يكن تأييداً جوهرياً.

وكانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥α) في الفقـــرة (٨)، وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة، قد قلت عن النصف وأن هذا الـــنقص كان نقصاً ذو دلالة إحصائية، ولم يكن ذو دلالة إحصائية في الفقرة (٢) أي أن الأفراد لا يؤيدون الفقرة (٢) ولكن عدم التأييد لم يكن جوهرياً.

وتؤكد هذه النتائج الإحصائية أن عدم الاستقرار السياسي، وانـــدلاع انتفاضـــة الأقـــصى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) في فلسطين، وعدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية يعتبر من أقوى الأسباب التي أدت إلى ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن تقديم التمويلات بأسلوب المشاركة ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٠) الآتي:

الجدول (٤٠)

أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب المشاركة (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	قصر وحداثة عمر المصرف	2.010	1.793	50.25	9	.056	.955
2	ارتفاع درجة المخاطرة	2.273	1.894	56.82	3	1.433	.155
3	تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	2.384	1.931	59.60	2	1.978	.051
4	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	2.030	1.798	50.76	6	.168	.867
5	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	1.828	1.697	45.71	13	-1.007	.316
6	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	1.525	1.514	38.13	18	-3.120**	.002
7	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	1.869	1.724	46.72	12	-.758	.450
8	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المشاركة	2.051	1.803	51.26	5	.279	.781
9	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	2.394	1.926	59.85	1	2.035*	.045
10	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مشاركة	1.747	1.618	43.69	15	-1.553	.124
11	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	1.980	1.755	49.49	10	-.115	.909
12	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	2.010	1.758	50.25	8	.057	.955
13	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	2.091	1.791	52.27	4	.505	.615
14	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	1.939	1.760	48.48	11	-.343	.733
15	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المشاركة	1.576	1.492	39.39	17	-2.829**	.006
16	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة المصرفية الإسلامية العملية	1.778	1.651	44.44	14	-1.339	.184
17	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المشاركة على الجمهور	2.030	1.781	50.76	7	.169	.866
18	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف الإسلامية التنفيذية	1.616	1.510	40.40	16	-2.529*	.013

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٠) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي :

١- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي) قد احتلت المرتبـــة الأولى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمويلات بأســـلوب المشاركة بوزن نسبي (59.85%).

٢- الفقرة (٣) والمتعلقة بـــ (تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته) حيث احتلـــت المرتبة الثانية بوزن نسبي (59.60%).

٣- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (ارتفاع درجة المخاطرة) حيث احتلت المرتبة الثالثة بـــوزن نـــسبي (56.82%).

٤- الفقرة (١٣) والمتعلقة بـــ (عدم وجود خطة تنميـــة فلـــسطينية واضـــحة لتوظيـــف مـــوارد المصارف المالية) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٥٢,٢٧%).

٥- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المشاركة) حيـــث احتلـــت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٥١,٢٦%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد جاءت على النحو الآتي:

١- الفقرة (١٦) والمتعلقة بـــ (ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإســـلامية وافتقارهـــا إلي الخبرة المصرفية الإسلامية العملية) حيث احتلت المرتبة الرابعة عـــشر بـــوزن نـــسبي (٥١,٤٤%).

٢- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مـــشاركة) حيـــث احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي (٤٣,٦٩%).

٣- الفقرة (١٨) والمتعلقة بـــ (ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف الإسلامية التنفيذية) حيث احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي (٤٠,٤٠%).

٤- الفقرة (١٥) والمتعلقة بـــ (عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المشاركة) حيث احتلـــت المرتبة السابعة عشر بوزن نسبي (٣٩,٣٩%).

٥- الفقرة (٦) والمتعلقة بـــ (عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف) حيث احتلت المرتبة الثامنـــة عشر بوزن نسبي (٣٨,١٣%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الفقرة (٩) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـــرات قـــد تعـــدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحـــصائية، أمـــا الفقرات (٢، ٣، ٨،١٣) فقد كانت قيمة "ت" أقل من قيمة "ت" الجدولية أي أن التأييد لهذه الفقرة لم يكن تأييداً جوهرياً.

ويتضح كذلك أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥ ،٠,٠١) في الفقرات (٦، ١٥، ١٨)، كانت فـــي الاتجـــاه الـــسالب، وهـــذا يعنـــي أن

استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد نزلت عن النصف نزولاً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات ، ولقد كانت قيم "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) في الفقرتين (١٠، ١٦)، وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة، على هاتين الفقرة قد قلت عن النصف ولكن هذا النقص لم يكن نقصاً جوهرياً، أي أن أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات ولكن عدم التأييد لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

أما عن أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن تقديم التمويلات بأسلوب المضاربة ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على هذا الجزء من السؤال كما هي موضحة في الجدول رقم (٤١) الآتي :

الجدول (٤١)

أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب المضاربة (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	قصر وحداثة عمر المصرف	1.939	1.878	48.48	5	-.321	.749
2	ارتفاع درجة المخاطرة	2.061	1.932	51.52	3	.312	.756
3	تفضيل أسلو ب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	2.162	1.973	54.04	1	.815	.417
4	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	1.838	1.811	45.96	10	-.888	.377
5	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	1.687	1.724	42.17	14	-1.807	.074
6	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	1.465	1.573	36.62	18	-3.385**	.001
7	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	1.778	1.782	44.44	11	-1.241	.218
8	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المضاربة	1.929	1.859	48.23	6	-.379	.706
9	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	2.121	1.950	53.03	2	.619	.538
10	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مضاربة	1.758	1.750	43.94	13	-1.378	.171
11	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	1.859	1.813	46.46	8	-.776	.439
12	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	1.869	1.811	46.72	7	-.722	.472
13	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	1.949	1.876	48.74	4	-.268	.789
14	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	1.758	1.768	43.94	12	-1.365	.175
15	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المضاربة	1.636	1.663	40.91	15	-2.176*	.032
16	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية	1.556	1.605	38.89	17	-2.755**	.007
17	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المضاربة على الجمهور	1.848	1.803	46.21	9	-.836	.405
18	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف التنفيذية	1.596	1.622	39.90	16	-2.478*	.015

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤١) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي :

١- الفقرة (٣) والمتعلقة بـــ (تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته) قـــد احتلـــت المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمـــويلات بأسلوب المضاربة بوزن نسبي (٥٠,٠٤%).

٢- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (عدم وضوح رؤية مستقبلية للاســـتقرار الـــسياسي) حيـــث احتلـــت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٥٣,٠٣%).

٣- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (ارتفاع درجة المخاطرة) حيث احتلت المرتبة الثالثة بـــوزن نـــسبي (٥١,٥٢%).

٤- الفقرة (١٣) والمتعلقة بـــ (عدم وجود خطة تنميـــة فلـــسطينية واضـــحة لتوظيـــف مـــوارد المصارف المالية) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٤٨,٧٤%).

٥- الفقرة (١) والمتعلقة بـــ (قصر وحداثة عمر المصرف) حيث احتلت المرتبة الخامسة بـــوزن نسبي (٤٨,٤٨%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد جاءت على النحو الآتي:

١- الفقرة (٥) والمتعلقة بـــ (عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هـــذا المجال) حيث احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي (٤٢,١٧%).

٢- الفقرة (١٥) والمتعلقة بـــ (عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المضاربة) حيث احتلـــت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي (٤٠,٩١%).

٣- الفقرة (١٨) والمتعلقة بـــ (ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المـــصارف التنفيذيـــة) حيـــث احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي (٣٩,٩٠%).

٤- الفقرة (١٦) والمتعلقة بـــ (ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإســـلامية وافتقارهـــا إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية) حيث احتلت المرتبة السابعة عـــشر بـــوزن نـــسبي (٣٨,٨٩%).

٥- الفقرة (٦) والمتعلقة بـــ (عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف) حيث احتلت المرتبة الثامنـــة عشر بوزن نسبي (٣٦,٦٢%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في جميع الفقرات السابقة وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قد اقتربـــت مـــن النصف ولكن هذا الاقتراب هو اقتراباً غير جوهرياً أي أن التأييد لهذه الفقرات لـــم يكـــن تأييـــداً جوهرياً.

يتضح كذلك أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١، ٠,٠٥ ≥α) في الفقرات (٦، ١٥، ١٦، ١٨) ولقد كانت في الاتجاه السالب وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد نزلت عن النصف نزولاً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات.

ولقد كانت قيم "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥α) في الفقرة (٥) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد قلت عن النصف ولكن هذا النقص لم يكن نقصاً جوهرياً أي أن أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات ولكن عدم التأييد لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

أما عن أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن تقديم التمـــويلات بأســـلوب التمويل التأجيري، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٢) الآتي :

الجدول (٤٢)

أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين تقديم التمويلات بأسلوب التمويل التأجيري (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	قصر وحداثة عمر المصرف	1.980	1.852	49.49	5	-.109	.914
2	ارتفاع درجة المخاطرة	2.101	1.909	52.53	3	.527	.600
3	تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته	2.222	1.956	55.56	1	1.130	.261
4	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين	1.970	1.832	49.24	6	-.165	.870
5	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال	1.717	1.703	42.93	15	-1.653	.102
6	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف	1.586	1.597	39.65	18	-2.580*	.011
7	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين	1.808	1.730	45.20	12	-1.104	.272
8	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي التمويل التأجيري	1.970	1.832	49.24	7	-.165	.870
9	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي	2.182	1.934	54.55	2	.935	.352
10	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع التمويل التأجيري	1.737	1.688	43.43	14	-1.548	.125
11	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية	1.859	1.790	46.46	10	-.786	.434
12	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار	1.869	1.794	46.72	9	-.728	.468
13	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية	1.990	1.849	49.75	4	-.054	.957
14	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل	1.838	1.771	45.96	11	-.908	.366
15	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب التمويل التأجيري	1.758	1.721	43.94	13	-1.402	.164
16	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية	1.596	1.577	39.90	17	-2.549*	.012
17	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب التمويل التأجيري على الجمهور	1.919	1.822	47.98	8	-.441	.660
18	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة مصرفكم التنفيذية	1.667	1.629	41.67	16	-2.036*	.044

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٢) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي:

١- الفقرة (٣) والمتعلقة بـ (تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته) قد احتلت المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمويلات بأسلوب التمويل التأجيري بوزن نسبي (٥٥,٥٦%).

٢- الفقرة (٩) والمتعلقة بـ (عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي) حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٥٤,٥٥%).

٣- الفقرة (٢) والمتعلقة بـ (ارتفاع درجة المخاطرة) حيث احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٥٢,٥٣%).

٤- الفقرة (١٣) والمتعلقة بـ (عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٤٩,٧٥%).

٥- الفقرة (١) والمتعلقة بـ (قصر وحداثة عمر المصرف) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٤٩,٤٩%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد جاءت على النحو الآتي :

١- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـ (عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع التمويل التأجيري) حيث احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي (٤٣,٤٣%).

٢- الفقرة (٥) والمتعلقة بـ (عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال) حيث احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي (٤٢,٩٣%).

٣- الفقرة (١٨) والمتعلقة بـ (ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة مصرفكم التنفيذية) حيث احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي (٤١,٦٧%).

٤- الفقرة (١٦) والمتعلقة بـ (ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية) حيث احتلت المرتبة السابعة عشر بوزن نسبي (٣٩,٩٠%).

٥- الفقرة (٦) والمتعلقة بـ (عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف) حيث احتلت المرتبة الثامنة عشر بوزن نسبي (٣٩,٦٥%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في جميع الفقرات السابقة وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قد اقتربت من النصف ولكن هذا الاقتراب هو اقتراباً غير جوهرياً أي أن التأييد لهذه الفقرات لم يكن تأييداً جوهرياً.

يتضح كذلك أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١ ،٠,٠٥) في الفقرات (١٦،٦، ١٨) ولقد كانت في الاتجاه السالب وهذا يعني أن

استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد نزلت عن النصف نزولاً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات ، ولقد كانت قيم "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الفقرة (٥، ١٠) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد قلت عن النصف ولكن هذا النقص لم يكن نقصاً جوهرياً أي أن أفراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات ولكن عدم التأييد لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

وتؤكد النتائج السابقة أن عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي وتفضيل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب التمويل بالمرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته، وقصر مدته ، و ارتفاع درجة مخاطرة التمويل بأساليب التمويل (المشاركة،المضاربة،البيع التأجيري)، من أكثر الأسباب التي أدت إلى ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عن تقديم تمويلاتها بهذه الأساليب الثلاثة ذات الطبيعة التنموية طويلة الأجل.

سادساً) المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي تحد من تطورها وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ، و أثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

بالنسبة للمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي تحد من تطورها وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على هذا الجزء من السؤال كما هي موضحة في الجدول لي رقم (٤٣) الآتي:

الجدول (٤٣)

أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع الاستثمارية	3.404	0.903	85.10	10	15.478**	.000
2	ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه سلطة النقد على الودائع	3.485	0.800	87.12	6	18.466**	.000
3	عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار في فلسطين	3.848	0.502	96.21	1	36.615**	.000
4	عدم منح المصارف الإسلامية تسهيلات ضريبية في المخالصات الضريبية	3.495	0.774	87.37	5	19.212**	.000
5	ندرة الكفاءات والخبرات والكوادر المصرفية الإسلامية المدربة	3.101	0.995	77.53	17	11.012**	.000
6	عدم وجود تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية	3.444	0.872	86.11	8	16.490**	.000
7	ضعف تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية في فلسطين	3.434	0.871	85.86	9	16.388**	.000
8	ضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين الجمهور	3.697	0.762	92.42	2	22.157**	.000
9	عدم وجود قوانين وتشريعات تحمي المصارف في استرجاع أموالها وحقوقها	3.455	0.895	86.36	7	16.166**	.000
10	ضعف وتدني نتائج أعمال المصارف الإسلامية	2.960	0.989	73.99	20	9.655**	.000
11	ضعف إدارات المصارف الإسلامية	3.030	0.942	75.76	19	10.886**	.000
12	ضعف ومحدودية الضمانات المقدمة من طالبي التمويل	3.333	0.937	83.33	14	14.162**	.000
13	ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية	3.162	0.997	79.04	16	11.593**	.000
14	حرمان المصارف الإسلامية من أية عوائد على احتياطياتها لدى سلطة النقد	3.263	0.921	81.57	15	13.637**	.000

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
15	عدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية	3.606	0.682	90.15	4	23.417 **	.000
16	عدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين	3.657	0.641	91.41	3	25.696 **	.000
17	عدم وجود هيئة رقابة شرعية لدى سلطة النقد الفلسطينية	3.364	0.886	84.09	13	15.316 **	.000
18	ضعف دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وعدم كفاءتها وقلة خبرتها	3.040	1.009	76.01	18	10.256 **	.000
19	عدم قيام سلطة النقد بالتمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف العادية عند وضع خططها واجراءاتها الرقابية	3.404	0.891	85.10	11	15.675 **	.000
20	خضوع أعمال المصرف لضريبة القيمة المضافة وارتفاع نسبتها	3.384	0.817	84.60	12	16.853 **	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٣) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحوالآتي :

١- الفقرة (٣) والمتعلقة بـــ (عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار في فلسطين) قد احتلـــت المرتبة الأولى من بين المشاكل والمعوقات التي تعوق تطور وتقدم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين بوزن نسبي (٩٦,٢١%).

٢- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (ضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين الجمهـــور) حيـــث احتلـــت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٩٢,٤٢%).

٣- الفقرة (١٦) والمتعلقة بـــ (عدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاســـتثمار فـــي فلسطين) حيث احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٩١,٤١%).

٤- الفقرة (١٥) والمتعلقة بـــ (عدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية) حيـــث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٩٠,١٥%).

٥- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (عدم منح المصارف الإسلامية تسهيلات ضريبية فـــي المخالـــصات الضريبية) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٨٧,٣٧%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد ترتبت على النحوالآتي:

١- الفقرة (١٣) والمتعلقة بـــ (ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية) حيث احتلت المرتبـــة السادسة عشر بوزن نسبي (٧٩,٠٤%).

٢- الفقرة (٥) والمتعلقة بـــ (ندرة الكفاءات والخبرات والكوادر المصرفية الإســـلامية المدربـــة) حيث احتلت المرتبة السابعة عشر بوزن نسبي (٧٧,٥٣%).
٣- الفقرة (١٨) والمتعلقة بـــ (ضعف دور الرقابة الشرعية في المـــصارف الإســـلامية وعـــدم كفاءتها وقلة خبرتها) حيث احتلت المرتبة الثامنة عشر بوزن نسبي (٧٦,٠١%).
٤- الفقرة (١١) والمتعلقة بـــ (ضعف إدارات المصارف الإسلامية) حيث احتلت المرتبة التاســـعة عشر بوزن نسبي (٧٥,٧٦%).
٥- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (ضعف وتدني نتائج أعمال المصارف الإســـلامية) حيـــث احتلـــت المرتبة العشرين والأخيرة بوزن نسبي (٧٣,٩٩%).

ولقـــد كانـــت قيمـــة "ت" المحـــسوبة أكبـــر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـــرات قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائيةً.

وتبين النتائج السابقة صحة الفرض الثاني عشر، حيث تبين أن غياب المنـــاخ الاســـتثماري فـــي فلسطين، وضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين جمهور المتعاملين، وعـــدم وجـــود سياســـات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية و هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين من المشاكل الرئيـــسة التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تحتل موقع الصدارة في المشاكل التي تعيـــق تطور هذه المصارف وتحد من مقدرتها على تحقيق أهدافها.

أما بخصوص أثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، وعلى مساهمتها بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على هذا الجزء من السؤال كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٤) الآتي :

الجدول (٤٤)

أثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	انخفاض نسبة الودائع المصرفية	3.283	1.060	82.07	16	12.043**	.000
2	انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية	3.687	0.765	92.17	5	21.951**	.000
3	ارتفاع نسبة التوظيفات في الخارج	3.616	0.724	90.40	9	22.201**	.000
4	ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي	3.909	0.380	97.73	1	49.933**	.000
5	ندرة الاستثمار طويل الأجل	3.717	0.729	92.93	4	23.437**	.000
6	ارتفاع الخسائر السنوية للمصرف	3.354	0.884	83.84	14	15.230**	.000
7	غياب خطة واضحة للمصرف للاستثمار في فلسطين	3.253	0.941	81.31	17	13.251**	.000
8	ضعف نسبة التوظيفات المحلية إلى الودائع	3.677	0.712	91.92	6	23.438**	.000
9	انخفاض نسبة العائد على الودائع	3.879	0.458	96.97	2	40.827**	.000
10	زيادة مخصصات الديون المعدومة	3.646	0.747	91.16	7	21.942**	.000
11	زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	3.636	0.788	90.91	8	20.652**	.000
12	ضعف القدرة على فتح فروع جديدة	3.566	0.810	89.14	12	19.228**	.000
13	ضعف القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة	3.343	1.002	83.59	15	13.345**	.000
14	انخفاض حجم العمل مما أدى إلى تقليص عدد من الوظائف	3.606	0.767	90.15	10	20.837**	.000
15	زيادة الضمانات المطلوبة والتشدد فيها	3.869	0.488	96.72	3	38.138**	.000
16	زيادة عدد القضايا المقدمة للمحاكم على عملائكم	3.586	0.821	89.65	11	19.225**	.000
17	تعتبر مبرر قوي لتوظيف الأموال في الخارج	3.505	0.862	87.63	13	17.381**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٤) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي :

١- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي) قد احتلت المرتبة الأولـــى من فقرات آثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية ومساهمتها بدور فعـــال فـــي تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين بوزن نسبي (٩٧,٧٣%).

٢- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (انخفاض نسبة العائد على الودائع) حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٩٦,٩٧%).
٣- الفقرة (١٥) والمتعلقة بـــ (زيادة الضمانات المطلوبة والتشدد فيها) حيث احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٩٦,٧٢%).
٤- الفقرة (٥) والمتعلقة بـــ (ندرة الاستثمار طويل الأجل) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٩٢,٩٣%).
٥- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٩٢,١٧%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد ترتبت على النحو الآتي:

١- الفقرة (١٧) والمتعلقة بـــ (تعتبر مبرر قوي لتوظيف الأموال في الخارج) حيث احتلت المرتبة الثالثة عشر بوزن نسبي (٨٧,٦٣%).
٢- الفقرة (٦) والمتعلقة بـــ (ارتفاع الخسائر السنوية للمصرف) حيث احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي (٨٣,٨٤%).
٣- الفقرة (١٣) والمتعلقة بـــ (ضعف القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة) حيث احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي (٨٣,٥٩%).
٤- الفقرة (١) والمتعلقة بـــ (انخفاض نسبة الودائع المصرفية) حيث احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي (٨٢,٠٧%).
٥- الفقرة (٧) والمتعلقة بـــ (غياب خطة واضحة للمصرف للاستثمار في فلسطين) حيث احتلت المرتبة السابعة عشر بوزن نسبي (٨١,٣١%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائيةً.

وتؤكد هذه النتائج صحة الفرض بأن انتفاضة الأقصى ، قد أثرت على أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بشكل مباشر من خلال ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي، وانخفاض نسبة العائد على الودائع الاستثمارية، وتشدد هذه المصارف في طلب الضمانات المصرفية، وتراجع نسب النمو و تدمير الاقتصاد الفلسطيني ، وارتفاع حجم الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها نتيجة الخسائر الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن الاغلاقات وظروف منع التجول وإعادة احتلال الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ، مما أدى إلى ضعف دورها في القيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

سابعاً) الآراء السائدة لدى العاملين في المصارف الإسلامية في فلسطين حول ما يأتي :

١ - فكرة الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين .

٢ - أوضاع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

٣ - دور سلطة النقد الفلسطينية كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

بالنسبة للآراء الأولية حول تأييد فكرة اندماج المصارف الإسلامية فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على هذا السؤال كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٥) الآتي :

الجدول (٤٥)

الآراء الأولية حول تأييد فكرة اندماج المصارف الإسلامية (ن =٩٩)

م.	الفقرة	لا	نعم	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T. value	Sig.
1	تأييد فكرة قيام مشاريع استثمارية مشتركة بين المصارف الإسلامية	١١	88	1.888	0.315	88.89	٢٨,٠٠٠	٠,٠٠٠
2	توفر المقومات اللازمة لقيام المصارف الإسلامية في فلسطين بتمويل مشاريع استثمارية مشتركة.	٣١	68	1.686	0.466	68.69	١٤,٦٦٢	٠,٠٠٠
3	تأييد فكرة اندماج المصارف الإسلامية في فلسطين.	٣٤	65	1.656	0.477	65.66	١٣,٦٨٨	٠,٠٠٠
م.	الفقرة	مصرف واحد	مصرفين	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T. value	Sig.
4	عدد المصارف التي تراها مناسبة	81	18	1.181	0.387	81.82	٤,٦٦٧	٠,٠٠٠

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٥) ما يأتي:

١- ما نسبته (٨٨,٨٩%) من أفراد العينة يؤيدون فكرة قيام مشاريع استثمارية مشتركة بين المصارف الإسلامية.

٢- وما نسبته (٦٨,٦٩%) من أفراد العينة يرون توفر المقومات اللازمة لقيام المصارف الإسلامية في فلسطين بتمويل مشاريع استثمارية مشتركة.

٣- وما نسبته (٦٥,٦٦%) من أفراد العينة يؤيدون فكرة انـدماج المـصارف الإسـلامية فـي فلسطين.

٤- وما نسبته (٨١,٨٢%) من أفراد العينة يرون أنه إذا ما تمت فكـرة الانـدماج فـإن العـدد المناسب للمصارف الإسلامية في فلسطين يجب أن يكون مصرفاً إسلامياً واحداً، وأن النـسبة الباقية وهي (١٨,١٨%) يرون أنه يجب اندماجها في مصرفين.

ولقـد كانـت قيمـة "ت" المحـسوبة أكبـر مـن قيمـة "ت" الجدوليـة عنـد مـستوى دلالـة (α≤ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـرات قـد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذودلالة إحـصائيةً، ولقد قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسـطات والـوزن النـسبي والترتيـب للأسباب التي جعلت أفراد عينة الدراسة يؤيدون فكرة الاندماج والجدول رقم (٤٦) الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٤٦)

أسباب تأييد فكرة اندماج المصارف الإسلامية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	تقليل المصاريف التشغيلية	2.828	1.732	70.71	5	4.757**	.000
2	رغبة الإدارة في الاندماج	2.384	1.563	59.60	13	2.443*	.016
3	الاستفادة من الخبرات المصرفية الأخرى	2.717	1.720	67.93	7	4.148**	.000
4	صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية منفرداً	2.455	1.649	61.36	11	2.742**	.007
5	ضغوطات سلطة النقد الفلسطينية حول ضرورة الموافقة على الاندماج	2.566	1.673	64.14	10	3.364**	.001
6	عدم الاستقرار السياسي في فلسطين	2.747	1.692	68.69	6	4.395**	.000
7	تعثر المصرف وتحقيقه خسائر	2.051	1.473	51.26	14	0.341	.734
8	الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإسلامية وتطويرها	2.869	1.712	71.72	2	5.048**	.000
9	المحافظة على ثقة الجمهور بالمصرف	2.848	1.710	71.21	3	4.936**	.000
10	تراجع حجم الودائع المصرفية لدى مصرفكم	2.000	1.457	50.00	15	0.000	1.000
11	التمتع بامتيازات سلطة النقد الفلسطينية للمصارف الراغبة في الاندماج	2.667	1.690	66.67	9	3.924**	.000
12	التغلب على مشكلات الديون المتعثرة والمعدومة	2.444	1.618	61.11	12	2.734**	.007
13	دعم قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة	2.707	1.722	67.68	8	4.086**	.000
14	تحقيق وفورات ومزايا لصالح المصارف الإسلامية	2.909	1.715	72.73	1	5.275**	.000
15	زيادة القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين	2.848	1.705	71.21	4	4.953**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٦) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي :

١- الفقرة (١٤) والمتعلقة بـــ (تحقيق وفورات ومزايا لصالح المصارف الإسلامية) قـــد احتلـــت المرتبة الأولى من فقرات آثر انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإســـلامية ومـــساهمتها بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين بوزن نسبي (٧٢,٧٣%).

٢- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإســـلامية وتطويرهـــا) حيـــث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٧١,٧٢%).

٣- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (المحافظة على ثقة الجمهور بالمصرف) حيث احتلت المرتبة الثالثـــة بوزن نسبي (٧١,٢١%).

٤- الفقرة (١٥) والمتعلقة بـــ (زيادة القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين) حيث احتلت المرتبة الثالثة مكرر بوزن نسبي (٧١,٢١%).

٥- الفقرة (١) والمتعلقة بـــ (تقليل المصاريف التشغيلية) حيث احتلت المرتبـــة الخامـــسة بـــوزن نسبي (٧٠,٧١%).

أما الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأخيرة فقد ترتبت على النحوالآتي :

١- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية منفرداً) حيـــث احتلـــت المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي (٦١,٣٦%).

٢- الفقرة (١٢) والمتعلقة بـــ (التغلب على مشكلات الديون المتعثرة والمعدومة) حيـــث احتلـــت المرتبة الثانية عشر بوزن نسبي (٦١,١١%).

٣- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (رغبة الإدارة في الاندماج) حيث احتلت المرتبة الثالثة عشر بـــوزن نسبي (٥٩,٦٠%).

٤- الفقرة (٧) والمتعلقة بـــ (تعثر المصرف وتحقيقه خسائر) حيث احتلت المرتبة الرابعة عـــشر بوزن نسبي (٥١,٢٦%).

٥- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (تراجع حجم الودائع المصرفية لدى مصرفكم) حيث احتلت المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بوزن نسبي (٥٠,٠٠%).

ولقـــد كانـــت قيمـــة "ت" المحـــسوبة أكبـــر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال عدا الفقرتين (١٠، ٧) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينـــة على هذه الفقرات قد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هـــذه الفقـــرة تأييداً ذودلالة إحصائيةً عدا الفقرتين المذكورتين.

وتؤكد هذه النتائج صحة الفرض الرابع عشر حيث تبين تأييد الكثيرون من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين المصارف الإسلامية العاملة

في فلسطين، يرون إمكانية توفر الإمكانيات اللازمة لذلك، ويرغبون ويشجعون اندماج هذه المصارف فيما بينها، لأنها تحقق وفورات ومزايا لصالح هذه المصارف، وتتوفر لديهم الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإسلامية في فلسطين، والمحافظة على ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

بالنسبة للفقرة التي تبين آراء العاملين في المصارف الإسلامية حول أوضاع المصارف الإسلامية في فلسطين ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على الجزء من السؤال كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٧) الآتي :

الجدول (٤٧)

حول أوضاع المصارف الإسلامية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تختلف كثيراً عن المصارف العادية	2.586	1.302	64.65	10	4.479**	.000
2	أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تقدم خدمات حيوية للمجتمع الفلسطيني	2.535	1.272	63.38	11	4.187**	.000
3	المصارف الإسلامية في فلسطين تقوم بتوظيف أغلب أموالها في الخارج	2.909	1.187	72.73	8	7.618**	.000
4	المصارف الإسلامية في فلسطين ترغب في الاستثمار بدون تحمل المخاطرة	3.182	1.155	79.55	6	10.181**	.000
5	أن المصارف الإسلامية تعاني من تجاوزات في إتباع المبادئ المصرفية السليمة	2.667	1.134	66.67	9	5.850**	.000
6	أن سلطة النقد الفلسطينية لا تلزم المصارف الإسلامية بالاستثمار متوسط وطويل الأجل في فلسطين	3.182	0.952	79.55	7	12.358**	.000
7	أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تلزم المصارف الإسلامية بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية الاقتصادية	3.495	0.896	87.37	2	16.594**	.000
8	ضعف دور المصارف الإسلامية في فلسطين في نشر الوعي المصرفي الإسلامي في فلسطين	3.485	1.044	87.12	3	14.157**	.000
9	أن المصارف الإسلامية في فلسطين تعاني من هيمنة البعض على مجالس إداراتها	3.283	1.000	82.07	5	12.759**	.000
10	أن دور سلطة النقد غير كاف للرقابة على المصارف الإسلامية من خلال اقتصاره على الجولات التفتيشية والاكتفاء بالتقارير التي تزودها بها هذه المصارف	3.444	0.939	86.11	4	15.303**	.000
11	عدم قيام سلطة النقد بتطوير أسلوبها الرقابي على المصارف بشقيه الميداني والمكتبي بما يتلاءم وخصوصية المصارف الإسلامية	3.525	0.885	88.13	1	17.156**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٧) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي :

١- الفقرة (١١) والمتعلقة بـــ (عدم قيام سلطة النقد بتطوير أسلوبها الرقـــابي علـــى المـــصارف بشقيه الميداني والمكتبي بما يتلاءم وخصوصية المصارف الإسلامية) قـــد احتلـــت المرتبـــة الأولى بوزن نسبي (٨٨,١٣%).

٢- الفقرة (٧) والمتعلقة بـــ (أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تلزم المصارف الإسلامية بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأوليات التنمية الاقتصادية) حيث احتلـــت المرتبـــة الثانية بوزن نسبي (٨٧,٣٧%).

٣- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (ضعف دور المصارف الإسلامية في فلسطين فـــي نـــشر الـــوعي المصرفي الإسلامي في فلسطين) حيث احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٨٧,١٢%).

٤- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (أن دور سلطة النقد غير كاف للرقابة على المـــصارف الإســـلامية من خلال اقتصاره على الجوالات التفتيشية والاكتفاء بالتقـــارير التـــي تزودهـــا بهـــا هـــذه المصارف) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٨٦,١١%).

٥- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (أن المصارف الإسلامية في فلسطين تعاني من هيمنة البعض علـــى مجالس إداراتها) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٨٢,٠٧%).

أما الفقرتين اللتين احتلتا المرتبتين الأخيرتين فكانتا على النحو الآتي :

١- الفقرة (١) والمتعلقة بـــ (أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تختلف كثيراً عن المصارف العادية) حيث احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي (٦٤,٦٥%).

٢- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تقدم خدمات حيوية للمجتمع الفلسطيني) حيث احتلت المرتبة الحادية عشر والأخيرة بوزن نسبي (٦٣,٣٨%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـــرات قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائيةً.

وتؤكد هذه النتائج صحة الفرض الخامس عشر بأن آراء سائدة لدى بعض العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، حول أوضاعها تتمثل في عدم قيام سلطة النقد الفلسطينية بتطوير أسلوبها الرقابي على هذه المصارف، وان هذا الدور غير فعال، كما أنها لا تلزم المصارف بتوجيه استثماراتها في القطاعات الاقتصادية حسب احتياجات خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

أما بالنسبة للفقرة التي تبين دور سلطة النقد كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ، فقد كانت إجابة أفراد عينة الدراسة، على هذا الجزء من السؤال كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٨) الآتي :

الجدول (٤٨)

دور سلطة النقد كجهة رقابية في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين (ن =٩٩)

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	T. value	Sig.
1	تقدم للمصارف الإسلامية خطة لتمويل القطاعات الاقتصادية	2.374	1.006	59.34	9	3.697**	.000
2	تسعى لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه على ودائع المصارف الإسلامية التي تقوم بالتمويل طويل الأجل تشجيعاً لها	2.364	0.931	59.09	10	3.887**	.000
3	تقدم تسهيلات ملموسة للمصارف الإسلامية التي تقيم مشاريع تنموية حيوية	2.414	1.000	60.35	8	4.120**	.000
4	تطالب المصارف الإسلامية بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسة	2.596	1.059	64.90	5	5.601**	.000
5	تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية من خلال توظيف موارد المصارف	2.677	1.132	66.92	2	5.947**	.000
6	تقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية بما يساعدها على تمويل التنمية	2.566	1.071	64.14	6	5.257**	.000
7	تعمل على تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية بما يخدم تمويل التنمية	2.545	1.127	63.64	7	4.814**	.000
8	تطالب المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها بأساليب المشاركة والمضاربة.	2.616	1.149	65.40	4	5.335**	.000
9	تطالب المصارف الإسلامية بعدم تركيز استثماراتها على أسلوب المرابحة	2.697	1.208	67.42	1	5.743**	.000
10	تفرض على المصارف الإسلامية زيادة استثماراتها طويلة الأجل داخل فلسطين	2.677	1.114	66.92	3	6.044**	.000

* قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) = ١,٩٨

** قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (٩٨) وعند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) =٢,٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٤٨) أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى قد ترتبت على النحو الآتي:

١- الفقرة (٩) والمتعلقة بـــ (تطالب المصارف الإسلامية بعدم تركيز استثماراتها علـــى أســـلوب المرابحة) قد احتلت المرتبة الأولى من فقرات آثر انتفاضة الأقـــصى علـــى أداء المـــصارف الإسلامية ومساهمتها بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية فـــي فلـــسطين بـــوزن نـــسبي (٦٧,٤٢%).

٢- الفقرة (٥) والمتعلقة بـــ (تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية من خـــلال توظيـــف مـــوارد المصارف) حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٦٦,٩٢%).

٣- الفقرة (١٠) والمتعلقة بـــ (تفرض على المصارف الإسلامية زيادة استثماراتها طويلة الأجـــل داخل فلسطين) حيث احتلت المرتبة الثانية مكرر بوزن نسبي (٦٦,٩٢%).

٤- الفقرة (٨) والمتعلقة بـــ (تطالب المصارف الإسلامية بتوظيف أموالهـــا بأســـاليب المـــشاركة والمضاربة) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٦٥,٤٠%).

٥- الفقرة (٤) والمتعلقة بـــ (تطالب المصارف الإسلامية بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيـــسة) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٦٤,٩٠%).

أما الفقرتين اللتين احتلتا المرتبتين الأخيرتين فكانتا على النحو التالي:

١- الفقرة (١) والمتعلقة بـــ (تقدم للمصارف الإسلامية خطة لتمويل القطاعات الاقتصادية) حيـــث احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي (٥٩,٣٤%).

٢- الفقرة (٢) والمتعلقة بـــ (تسعى لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه علـــى ودائع المصارف الإسلامية التي تقوم بالتمويل طويل الأجل تشجيعاً لها) حيث احتلت المرتبـــة العاشرة بوزن نسبي (٥٩,٠٩%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر مـــن قيمـــة "ت" الجدوليـــة عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠١) في جميع فقرات المجال وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقـــرات قـــد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائيةً.

وتؤكد هذه النتائج صحة الفرض، بأن سلطة النقد الفلسطينية كجهة رقابية، لا تقوم بأي دور لتشجيع المصارف الإسلامية على المساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولا تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية، ولا تلزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بتوجيه التوظيف بأساليب التمويل التنموية طويلة الأجل مثل : المشاركة والمضاربة والبيع التاجيري .

المبحث الثاني

أولاً : ملخص نـــتائـــج البـــحـــث

ثانياً : مناقشة فروض البـــحـــث

أولاً : ملخص نـــتائـــج البـــحـــث

تتلخص أهم نتائج البحث فيما يأتي :

١. بلغ حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة فـــي فلـــسطين عـــام ١٩٩٦ حوالي(٢٨,٤٤) مليون دولار، في حين زادت هذه الموجودات إلى حوالي (٢٤٥,٠٣) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (٧٦١%).

٢. شكلت الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضـــئيلة مـــن الموجودات الإجمالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حـــوالي (٤%) عـــن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٣. بلغ حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عام ١٩٩٦ (١٤,٨٨) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (١٨٢,٠٤) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١١٤%).

٤. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإســـلامية العاملـــة فـــي فلـــسطين، عـــام ١٩٩٦ (١١,٧٧) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (١٤٢,٩٨) مليون دولار فـــي نهايـــة عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١٢٣%).

٥. شكلت الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (٣,٥%) عـــن الفتـــرة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٦. شكلت الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائـــع الإجمالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٧. بلغ حجم رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام ١٩٩٦ حـــوالي (١٣,٥٠) مليون دولار، في حين إلى حوالي (٣٦,٩٧) مليون دولار في نهايـــة عـــام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٧٤%).

٨. شكلت نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة جيدة مـــن رأس المال المدفوع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حـــوالي (١٤,٨٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، وهذا يعزز مكانـــة المـــصارف الإســـلامية فـــي فلسطين ويدعوها إلى ضرورة تنمية مواردها الذاتية، بهـــدف دعـــم التوظيفـــات الاســـتثمارية التنموية والتوجه نحو الاستثمار متوسط وطويل الأجل لخدمة التنمية الاقتصادية.

٩. بلغ حجم التوظيفات الإجمالية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام ١٩٩٦ حوالي(١٢) مليون دولار، في حين زادت هذه التوظيفات إلى حوالي (١٥٦) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٢٠٠%).

١٠. شكلت التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني بلغ متوسطها حوالي (٣,٣٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

١١. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المرابحة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، من عام ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١ حوالي (١٨٥) مليون دولار، بنسبة بلغت حوالي (٢٦%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

١٢. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المشاركة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (١,٤١) مليون دولار، بنسبة هامشية بلغت حوالي (٠,١٦%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

١٣. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب المضاربة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (١٥) مليون دولار، بنسبة هامشية بلغت أقل من (٢%) من التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

١٤. بلغ حجم التوظيفات بأسلوب التمويل التأجيري لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (٠,٣٣) مليون دولار، بنسبة هامشية بلغت أقل من (١%) من التوظيفات الإجمالية لهذه المصارف.

١٥. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتى نهاية عام ٢٠٠١ في قطاع الزراعة حوالي (٠,٦١) مليون دولار، مثلت نسبة لم يتجاوز متوسطها (١,٩٨%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

١٦. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتى نهاية عام ٢٠٠١ في قطاع الصناعة حوالي (٨,٦١) مليون دولار، مثلت في متوسطها نسبة (٢,٦٢%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

١٧. بلغ مجموع المساهمات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام الدراسة، نسبة هامشية بلغت حوالي (٠,٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .

١٨. ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص عمل مباشرة فيها، بلغت حوالي (٢٦٦) فرصة عمل في نهاية عام ٢٠٠٢، كما وفرت فرص عمل بصورة غير مباشرة في المشروعات التي قامت بتمويلها، مثلت حوالي(٥%) من حجم فرص العمل المباشرة

التي وفرها الجهاز المصرفي الفلسطيني، ونسبة بلغت حوالي (٠,٤%) من حجم القوى العاملة في فلسطين نهاية عام ٢٠٠٢.

١٩. أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تمتلك (١٣) فرعاً، من أصل (١٢٨) فرعاً للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ما نسبته(١٠,١٥%) من فروع الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٢٠. بلغ حجم التوظيفات المحلية لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (٦٠) مليون دولار،، مثلت نسبة بلغ متوسطها حوالي (٥%) من الاستثمارات المحلية للجهاز المصرفي الفلسطيني .

٢١. بلغ حجم التوظيفات الأجنبية لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠١حوالي (٩٧) مليون دولار،، مثلت نسبة ضئيلة بلغ متوسطها حوالي (٤%) من الاستثمارات الأجنبية للجهاز المصرفي الفلسطيني .

٢٢. أن السمة الغالبة والمسيطرة على استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، هي توظيفات بأسلوب المرابحة، حيث تكاد تشكل معظم استثمارات هذه المصارف عن فترة الدراسة.

٢٣. يعتبر عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة، واندلاع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) في فلسطين، من أقوى الأسباب التي أدت إلى ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية.

٢٤. يعتبر عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي في فلسطين، وتفضيل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته، من أكثر الأسباب التي أدت إلى ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عن تقديم تمويلاتها بأساليب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري.

٢٥. يعتبر غياب المناخ الاستثماري الملائم في فلسطين، وضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين جمهور المتعاملين،وعدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين،من أهم المشاكل والمعوقات التي تحول بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين تحقيق أهدافها وتحد من تطورها.

٢٦. أثرت انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، على أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بشكل مباشر من خلال ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي، وانخفاض نسبة العائد على الودائع الاستثمارية، وتشدد هذه المصارف في طلب الضمانات المصرفية ، مما أدى إلى ضعف دورها في القيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

٢٧. من الآراء السائدة لدى بعض العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، حول أوضاعها تتمثل في عدم قيام سلطة النقد الفلسطينية بتطوير أسلوبها الرقابي على هذه المصارف وان هذا الدور غير فعال، كما أنها لا تلزم المصارف بتوجيه استثماراتها في القطاعات الاقتصادية حسب احتياجات خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٢٨. إن سلطة النقد الفلسطينية كجهة رقابية، لا تقوم بأي دور لتشجيع المصارف الإسلامية على المساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولا تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية، ولا تلزم المصارف الإسلامية بتوجيه التوظيف بأساليب التمويل التنموية مثل : المشاركة والمضاربة والبيع التاجيري .

٢٩. يؤيد الكثير من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ويرون إمكانية توفر المقومات اللازمة لذلك، ويرغبون ويشجعون اندماج هذه المصارف فيما بينها، لأنها تحقق وفورات ومزايا لصالح هذه المصارف، وتتوفر لديهم الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإسلامية في فلسطين و يرون أنه إذا ما تمت فكرة الاندماج فإن العدد المناسب لهذه المصارف هو مصرفاً واحداً .

ثانياً : مناقشة فروض البـــحـــث

مناقشة الفرض الأول :

رغم تحقيق المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لمعدلات نمو مرتفعة في حجم موجوداتهـــا وودائعها وتوظيفاتها المختلفة ، إلا إن مساهمتها في التنمية الاقتصادية في فلسطين مـــا زالـــت هامشية بالمقارنة مع مساهمة الجهاز المصرفي الفلسطيني .

تبين من نتائج البحث أن المصارف الإسلامية في فلسطين قد حققت فعلاً نتائج ملموسة من خـــلال ما يلي :

١. بلغ حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلـــسطين عـــام ١٩٩٦ حوالي (٢٨,٤٤) مليون دولار، و زادت هذه الموجودات إلى حوالي (٢٤٥,٠٣) مليـــون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (٧٦١%).
٢. بلغ حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملـــة فـــي فلـــسطين عـــام ١٩٩٦ (١٤,٨٨) مليون دولار، و زادت هذه الودائع إلى (١٨٢,٠٤) مليون دولار فـــي نهايـــة عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١١٤%).
٣. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية العاملة فـــي فلـــسطين، عـــام ١٩٩٦ (١١,٧٧) مليون دولار، و زادت هذه الودائع إلى (١٤٢,٩٨) مليون دولار فـــي نهايـــة عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١١٢٣%).
٤. بلغ حجم رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلـــسطين عـــام، ١٩٩٦ حوالي (١٣,٥٠) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى حوالي (٣٦,٩٧) مليـــون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٧٤%).
٥. بلغ حجم التوظيفات الإجمالية المصارف الإسلامية العاملـــة فـــي فلـــسطين عـــام ١٩٩٦ حوالي(١٢) مليون دولار، في حين زادت هذه التوظيفات إلـــى حـــوالي (١٥٦) مليـــون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة بلغت نسبتها حوالي (١٢٠٠%).
٦. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتـــى نهايـــة عام ٢٠٠١ في قطاع الزراعة حوالي (٠,٦١) مليون دولار.
٧. بلغ حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام من ١٩٩٩ حتـــى نهايـــة عام ٢٠٠١ في قطاع الصناعة حوالي (٨,٦١) مليون دولار .

٨. بلغت مجموع المساهمات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام الدراسة نسبة هامشية بلغت حوالي (٠,٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .

وتبين من نتائج مقارنة أداء المصارف الإسلامية في فلسطين مع أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني هامشية تأثير المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين و يتضح ذلك مما يأتي :

١- شكلت الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة من الموجودات الإجمالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (٤%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٢- شكلت الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائع الاستثمارية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث بلغ متوسطها حوالي (٣,٥%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٣- شكلت الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة ضئيلة من الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث بلغ متوسطها حوالي (٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٤- شكلت نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نسبة جيدة من رأس المال المدفوع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ متوسطها حوالي (١٤,٨٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٥- شكلت التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني بلغ متوسطها حوالي (٣,٣٣%) عن الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

٦. شكلت مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في قطاع الزراعة نسبة لم يتجاوز متوسطها (١,٩٨%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

٧. شكلت مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في قطاع الصناعة في متوسطها نسبة (٢,٦٢%) من توظيفات الجهاز المصرفي الفلسطيني .

٨. بلغت مجموع المساهمات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام الدراسة نسبة هامشية بلغت حوالي (٠,٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .

وهذا يؤكد صحة الفرض الأول للبحث ، ويبين بوضوح موافقة الفرض لنتائج التحليل .

مناقشة الفرض الثاني :

لا يوجد فروق في الأهمية النسبية للمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أثناء قيامها بعمليات التمويل والاستثمار اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين .

تبين من نتائج البحث ما يأتي :

أولاً) بالنسبة للمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي تحد من تطورها وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ، يتضح أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى من حيث الأهمية النسبية قد ترتبت على النحو التالي:

١- الفقرة المتعلقة بـ (عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار في فلسطين) قد احتلت المرتبة الأولى من بين المشاكل والمعوقات التي تعوق تطور وتقدم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين بوزن نسبي (٩٦,٢١%).

٢- الفقرة (٨) والمتعلقة بـ (ضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين الجمهور) قد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (٩٢,٤٢%).

٣- الفقرة المتعلقة بـ (عدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين) قد احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٩١,٤١%).

٤- الفقرة المتعلقة بـ (عدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية) قد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٩٠,١٥%).

٥- الفقرة المتعلقة بـ (عدم منح المصارف الإسلامية تسهيلات ضريبية في المخالصات الضريبية) حيث احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٨٧,٣٧%).

في حين كانت قيمة "ت" المحسوبة في الجدول السابق رقم (٤٤) أكبر من قيمة "ت" الجدولية ، عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١ ≥α) في الفقرات (٤، ٦، ٧، ١٠) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات ، قد تعدت النصف تعدياً جوهرياً ، أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرات تأييداً ذو دلالة إحصائية، أما الفقرة (٨) فقد كانت قيمة "ت" أقل من قيمة "ت" الجدولية أي أن التأييد لهذه الفقرة لم يكن تأييداً جوهرياً.

و كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥α) في الفقرة (٨) ، وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة، قد قلت عن النصف وأن هذا النقص كان نقصاً ذو دلالة إحصائية، ولم يكن ذو دلالة إحصائية في الفقرة (٢) أي أن الأفراد لا يؤيدون الفقرة (٢) ولكن عدم التأييد لم يكن جوهرياً.

ثانياً) أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن تقديم التمويلات بأسلوب المشاركة يتضح أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى من حيث الأهمية النسبية قد ترتبت على النحو التالي:

١- الفقرة المتعلقة بـــ (عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي) قد احتلت المرتبة الأولـــى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية تحجـــم عـــن تقـــديم التمـــويلات بأســـلوب المشاركة بوزن نسبي (٥٩,٨٥%).

٢- الفقرة المتعلقة بـــ (تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته) قد احتلت المرتبـــة الثانية بوزن نسبي (٥٩,٦٠%).

٣- الفقرة والمتعلقة بـــ (ارتفاع درجة المخاطرة) حيث احتلـــت المرتبـــة الثالثـــة بـــوزن نـــسبي (٥٦,٨٢%).

٤- الفقرة والمتعلقة بـــ (عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيـــف مـــوارد المـــصارف المالية) حيث احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٥٢,٢٧%).

٥- الفقرة والمتعلقة بـــ (عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المشاركة) حيث احتلت المرتبـــة الخامسة بوزن نسبي (٥١,٢٦%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية في الجدول السابق رقم (٤١) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الفقرة (٩) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قد تعدت النصف تعدياً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرة تأييداً ذو دلالة إحصائية، أما الفقرات (٢، ٣، ٨،١٣) فقد كانت قيمة "ت" أقل من قيمة "ت" الجدولية أي أن التأييد لهذه الفقرة لم يكن تأييداً جوهرياً.

ويتضح كذلك أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عنـــد مـــستوى دلالـــة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥ ،٠,٠١) في الفقرات (٦، ١٥، ١٨) ، كانت في الاتجـــاه الـــسالب ، وهـــذا يعنـــي أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد نزلت عن النصف نزولاً جوهرياً أي أن أغلـــب أفـــراد العينة لا يؤيدون هذه الفقرات.

ثالثاً) أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية في فلسطين عن تقديم التمويلات بأســـلوب المضاربة ، يتضح أن الفقرات التي تبين أسباب ضعف وإحجام المـــصارف الإســـلامية فـــي فلسطين عن تقديم التمويلات بأســـلوب المضاربة والتي احتلت المراتب الخمس الأولـــى مـــن حيث الأهمية النسبية قد ترتبت على النحو التالي:

١- الفقرة المتعلقة بـــ (تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته) قد احتلت المرتبـــة الأولى من بين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمويلات بأســـلوب المضاربة بوزن نسبي (٥٠,٠٤%).

٢- الفقرة المتعلقة بـــ (عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي) قد احتلت المرتبة الثانيـــة بوزن نسبي (٥٣,٠٣%).

٣- الفقرة المتعلقة بـــ (ارتفاع درجة المخـــاطرة) قـــد احتلـــت المرتبـــة الثالثـــة بـــوزن نـــسبي (٥١,٥٢%).

٤- الفقرة المتعلقة بـــ (عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيـــف مـــوارد المـــصارف المالية) قد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٤٨,٧٤%).

٥- الفقرة المتعلقة بـــ (قصر وحداثة عمر المصرف) قد احتلت المرتبة الخامـــسة بـــوزن نـــسبي (٤٨,٤٨%).

ولقد كانت قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في الجدول السابق رقـــم (٤٢) عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥α) في جميع الفقرات السابقة وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات قد اقتربت من النصف ولكن هذا الاقتراب هو اقتراباً غير جوهرياً أي أن التأييد لهذه الفقرات لم يكن تأييداً جوهرياً.

يتضح كذلك أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١، ٠,٠٥ ≥α) في الفقرات (٦، ١٥، ١٦، ١٨) ولقد كانت في الاتجاه السالب وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة قد نزلت عن النصف نزولاً جوهرياً أي أن أغلب أفراد العينة لا يؤيـــدون هذه الفقرات.

رابعاً) أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فـــروع جديـــدة والانتشار في المدن الفلسطينية ، يتضح أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولـــى مـــن حيث الأهمية النسبية قد ترتبت على النحو التالي:

١- الفقرة المتعلقة بـــ (عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة) قد احتلت المرتبة الأولى مـــن بـــين الأسباب التي تجعل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تحجم عن فتح فـــروع أخـــرى جديدة لها في فلسطين بوزن نسبي (٧٥%).

٢- الفقرة المتعلقة بـــ (اندلاع انتفاضة الأقصى بصفة خاصة) قد احتلت المرتبة الثانيـــة بـــوزن نسبي (٧١,٤٦%).

٣- الفقرة المتعلقة بـــ (عدم توفر سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد) قد احتلت المرتبة الثالثـــة بوزن نسبي (٦٤,٦٥%).

٤- الفقرة المتعلقة بـــ (صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد) قد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نـــسبي (٥٩,٨٥%).

٥- الفقرة المتعلقة بـــ (ارتفاع عناصر تكاليف فتح فروع جديدة) قد احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٥٤,٠٤%) .

في حين كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية من الجدول السابق رقم (٤٠) ، عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١ ≥α) في الفقرات (٤، ٦، ٧، ١٠) وهذا يعني أن استجابات أفراد العينة على هذه الفقرات ، قد تعدت النصف تعدياً جوهرياً ، أي أن أغلب أفراد العينة يؤيدون هذه الفقرات تأييداً ذو دلالة إحصائية، أما الفقرة (٨) فقد كانت قيمة "ت" أقل من قيمة "ت" الجدولية أي أن التأييد لهذه الفقرة لم يكن تأييداً جوهرياً.

وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني للبحث ، ويبين بوضوح موافقة الفرض لنتائج التحليل التي تظهره درجة الوزن النسبي وترتيبها، لآراء عينة البحث ، بالإضافة إلى قيمة "ت" الجدولية و(sig) لكافة فقرات الأسئلة حيث تبين جميعها أن المشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليست على نفس المستوى من الأهمية

المبحث الثالث
توصيات البحث

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، تشير إلى المزايا المتوفرة لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والتي تمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وقد تم تقسيم التوصيات مجموعتين، الأولى تتعلق بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والثانية تتعلق بسلطة النقد الفلسطينية.

أولاً) توصيات للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

١. ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، باستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل، تسمح لها بزيادة ودائعها، وتحقق لها إمكانية القيام باستثمارات طويلة الأجل تساهم من خلالها بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.
٢. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالتوظيفات طويلة الأجل وعدم الاقتصار والتركيز على التمويل قصير الأجل، واعتماد أسلوب تمويل المرابحة كأسلوب وحيد في منح التمويل، مع ضرورة تفعيل العمل بأساليب التمويل وصيغ الاستثمار المختلفة كالمضاربة والمشاركة والتأجير التمويلي.
٣. العمل على تمويل القطاع الصناعي والزراعي، وخلق صناعات جديدة تساهم بشكل فعال في زيادة مساهمتها في تمويل هذه القطاعات والتي بدورها تساهم في زيادة تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.
٤. ضرورة قيام هذه المصارف بالتفرع في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية،لتقديم خدماتها المصرفية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وطالبي الخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي نشر الوعي المصرفي الإسلامي.
٥. ضرورة تعزيز ثقة الناس بها والمحافظة على ثقة الجمهور بها وتعميق هذه الثقة معها من خلال زيادة قوة ومستوى الاتصال بينها وبين الجمهور والسعي إلى الشفافية في التعامل.
٦. ضرورة زيادة الوعي بأهمية الاندماج لتكوين حجم أمثل للمصرف الإسلامي كخيار استراتيجي وتشكيل قوة مالية تستطيع مواجهة المنافسة المحتملة، والتي تقوم على الوفورات الاقتصادية، وتحسين وتنوع الخدمات وتخفيض التكاليف وتغليب المصلحة الوطنية العامة.

ثانياً) توصيات لسلطة النقد الفلسطينية.

١. ضرورة سعي سلطة النقد الفلسطينية لتكوين بنيان مصرفي تحتل فيه المصارف المتخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الآجل دورا رئيساً.
٢. دفع المصارف الإسلامية على إحداث تغيرات جوهرية في الاستثمار وإلزامها بتوجيه استثماراتها بما يكفل تطبيق أولويات التنمية الاقتصادية في فلسطين.
٣. إعادة النظر في التشريعات المصرفية التي تحكم المصارف الإسلامية وإعطاء صلاحيات لأجهزتها الرقابية.
٤. حث وتشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تطوير المعروض من الخدمات المصرفية جغرافياً ونوعياً بما يساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية في فلسطين.
٥. مشاركة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل مشاريع تنموية حيوية، تساهم وتخدم وتتكامل مع خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
٦. تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري ونسبة السيولة النقدية المطلوبة من المصارف الإسلامية.
٧. ضرورة مراقبة سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من أجل التأكد من تقيد البنوك الإسلامية بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية التي تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي في فلسطين، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف والمتابعة على المصارف ودعمها بالكوادر المصرفية ذات الكفاءة والتخصص
٨. ضرورة إفصاح المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن كافة بياناتها المالية في التقارير السنوية بشفافية أكبر وتوحيد المسميات الرئيسة لبنود الميزانيات السنوية لهذه المصارف.
٩. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع لوائح وتشريعات خاصة تنظم عمل الفروع الإسلامية وعلاقتها مع سلطة النقد الفلسطينية، وإنشاء دائرة رقابة متخصصة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مدعومة بأصحاب الخبرات والكفاءات المصرفية المدربة.
١٠. ضرورة وجود ميزانية موحدة للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين تمكن من قياس أداء هذه المصارف بسهولة.
١١. العمل على تشجيع سياسة الاندماج بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بكافة الوسائل الفعالة، وتقديم كافة المساعدات التي تكفل تحقيق هذا الهدف.

ملاحق البحث

الملحق (١)
استـــمارة رقم (١)

خاص بالإدارات العامة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

لتقيم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين

آب - ٢٠٠٣

السادة/ ..... **حفظهم الله،،،**

يقوم معد هذه الاستبانة الطالب/ أحمد حسين المشهراوي، بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "**دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية في فلسطين**" كمتطلب للحصول على درجة الماجستيبر في إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية بغزة، والغرض من هذه الإستبانة هوالوقوف على دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني بإعتبارها تجربة جديدة في الواقع المصرفي الفلسطيني وتأثيرها على أهم المتغيرات الإقتصادية.

لذا نرجوا من سيادتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة، عن طرق الإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة المرفقة والتي تعذر الحصول على اجابات لها من خلال التقارير السنوية لمصرفكم بدقة وموضوعية،آملين الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، ونود أن نؤكد لكم أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي فقط.

وإذا رغبتم في الحصول على ملخص نتائج البحث في حال الانتهاء منه فيمكنكم تزويدنا بما يأتي :

الاسم:	----------.
العنوان:	----------.
رقم الهاتف:	----------.
رقم الفاكس:	----------.
البريد الإلكتروني:	----------.

وفي حالة وجود أي إستفسار حول الإستبانة أوأية إقتراحات ترونها مناسبة لا تترددوا في الاتصال بالباحث عى العنوان التالي:

بريدياً غزة ــ ص ب. ٣٠١٢

أو هاتفياً ٠٨-٢٨٥١١١٤ جوال: ٠٥٩ ٤٠١٦٨٦

أو بريد إلكترونياً amashharawi@iugzaz.hotmail.com

مع الاحترام والتقدير

الباحث

معلومات أساسية

١- اسم المصرف :----------

٢- عدد الموظفين :----------

الإدارة العامة	:---------- موظفاً
فروع غزة	:---------- موظفاً
فروع الضفة الغربية	:----------موظفاً
المجموع	:---------- **موظفاً**

(ملاحظة هامة: يرجى تسجيل جميع المبالغ الواردة بعملة الدولار الأمريكي ومقربة إلى ألف دولار)

القسم الأول
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول الودائع لدى مصرفكم

١ -ودائع جارية وتحت الطلب

١ - ١ ما هوعدد الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى مصرفكم ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الحسابات							

٢ - ودائع التوفير

٢-١ ما هي توقيتات توزيعات أرباح ودائع التوفير ؟

شهرية	ربع سنوية	نصف سنوية	سنوية	أخرى

٢ - ٢ ما هي نسب توزيعات أرباح ودائع التوفير لمصرفكم خلال الأعوام ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة التوزيع							

٢ - ٣ هل يوجد برامج تشجيعية مثل الجوائز أوالهدايا لحسابات التوفير لدى مصرفكم ؟

☐ نعم ☐ لا

٢ - ٤ إذا كانت الإجابة بنعم ؟متى بدأ العمل ببرنامج تشجيع حسابات التوفير لدى مصرفكم ؟

شهر.....، عام.....

٢ - ٥ هل تعتقد أن لبرنامج الجوائز والهدايا أثر على زيادة حجم وعدد حسابات التوفير لدى مصرفكم؟

☐ نعم ☐ لا

٢ - ٦ ما هوعدد حسابات ودائع التوفير لدى مصرفكم ؟

السنة	**١٩٩٦**	**١٩٩٧**	**١٩٩٨**	**١٩٩٩**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠١**	**٢٠٠٢**
عدد الحسابات							

٣ - ودائع استثمارية(لأجل)

٣ - ١ ما هي أنواع الودائع حسب مددها لدى مصرفكم ؟ أرجووضع إشارة(×) في المربع المخصص:

مدة الوديعة بالشهر	شهرية	١—٣	٣--٦	٦—٩	٩—١٢	١٢	١٢-٢٤	أكثر من ٢٤ شهر
الإشارة								

ما هوعدد حسابات ودائع الأجل لدى مصرفكم ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الحسابات							

ما هي نسب توزيعات أرباح ودائع الأجل لمصرفكم خلال الأعوام ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة التوزيع							

٤ - الاستثمار مخصص

٤ - ١ ما هوالحد الأدنى لقيمة المشاركة في الاستثمار المخصص ؟

.....بالدولار الأمريكي.

٤ - ٢ ما هي أنواع الاستثمار المخصص (حسب مددها) لدى مصرفكم ؟ أرجووضع إشارة(×) في المربع المناسب:

مدة الوديعة بالشهر	شهرية	١—٣	٣--٦	٦—٩	٩—١٢	١٢	١٢-٢٤	أكثر من ٢٤ شهر
الإشارة								

٤ - ٣ ما هوعدد حسابات الاستثمار المخصص لدى مصرفكم ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الحسابات							

٤ - ٤ ما هي نسب توزيعات أرباح ودائع الأجل لمصرفكم خلال الأعوام ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة التوزيع							

٥ - شهادات إيداع استثمارية

٥ - ١ ما هوالحد الأدنى لقيمة شهادات الإيداع الاستثمارية ؟

.....بالدولار الأمريكي.

٥ - ٢ ما هي أنواع شهادات الإيداع الاستثمارية حسب مددها لدى مصرفكم ؟ أرجووضع إشارة(×) في المربع المناسب:

مدة الوديعة بالشهر	شهرية	١—٣	٣--٦	٦—٩	٩—١٢	١٢	١٢- ٢٤	أكثر من ٢٤ شهر
الإشارة								

٥ - ٣ ما هوعدد شهادات الإيداع الاستثمارية لدى مصرفكم ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الحسابات							

٥-٤ ما هي نسب توزيعات أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية لمصرفكم خلال الأعوام ؟

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة التوزيع							

القسم الثاني
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول أساليب التمويل المختلفة لدى مصرفكم

١ - التمويل بالمرابحة

١-١ ما هي برامج التمويل بالمرابحة لدى مصرفكم ؟ أرجووضع إشارة(×) في المربع المخصص:

اسم برنامج التمويل	أفراد عاديين	موظفين	سيارات	تجارة داخلية	تجارة خارجية	مقاولين	الحرفي	السلعي	أخرى
الإشارة									

١-٢ مده التمويل بالمرابحة للعملاء ؟
أقل مده تمويل..... شهرا برنامج.....
أطول مده تمويل..... شهرا برنامج.....
١-٣ ما هونسبة العمولة التي يتقاضاها البنك من عملائه على تمويل المرابحة سنوياً ؟
نسبة المرابحة السنوية هي.....% سنويا (بالدولار الأمريكي).
١-٤ هل هناك مبالغ مقدمة يفرضها البنك على عملائه لدى قيامه بالتمويل في عمليات المرابحة؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يرجى بيان التالي:
المبلغ المقطوع =------- دولار على كل عملية مرابحة.
يرجى ذكر أي تفاصيل أخرى(إن وجدت) عن عمليات التمويل بالمرابحة ؟
.....
.....
.....
.....
.....

التمويل المشاركة

١-٢ هل يقوم مصرفكم بأعمال التمويل بأسلوب المشاركة ؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يرجى بيان التالي:
٢-٢ ما هوعدد وقيمة عمليات المشاركة الإجمالية (لكافة الأنواع السابقة) ؟

البيان	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المجموع
عدد عمليات المشاركة المحلية								
قيمة عمليات المشاركة المحلية								
عدد عمليات المشاركة الدولية								
قيمة عمليات المشاركة الدولية								
القيمة الإجمالية								

ويرجى بيان التالي:

نوع التمويل المشاركة	**المشاركة الدائمة (الثابتة)**	**المشاركة المؤقتة**	**المشاركة المنتهية بالتمليك**	**مشاركات أخرى**	**المجموع**
مدة التمويل (بالسنة)					
النسبة %	%	%	%	%	%١٠٠

٣ - التمويل بالمضاربة

٣-١ هل يقوم المصرف بأعمال التمويل بأسلوب المضاربة ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فأرجوبيان ما يأتي :

٣-٢ ما هوعدد وقيمة عمليات المشاركة الإجمالية (لكافة الأنواع السابقة) ؟

البيان	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المجموع
عدد عمليات المضاربة المحلية								
قيمة عمليات المضاربة المحلية								
عدد عمليات المضاربة الدولية								
قيمة عمليات المضاربة الدولية								
القيمة الإجمالية								

٤ - التمويل التأجيري

٤-١ هل يقوم المصرف بأعمال التمويل بأسلوب التمويل التأجيري ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فأرجوبيان ما يأتي :

٤-٢ ما هوعدد وقيمة عمليات التمويل التأجيري لدى مصرفكم ؟

البيان	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المجموع
عدد عمليات التمويل التأجيري								
قيمة عمليات التمويل التأجيري								
القيمة الإجمالية								

٥ - الاستثمار المباشر

٥-١ هل يقوم المصرف بأعمال التمويل بأسلوب الاستثمار مباشرة ؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم فأرجوبيان ما يأتي :

أنواع الاستثمار المباشر	**٩٦**	**٩٧**	**٩٨**	**٩٩**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠١**	**٢٠٠٢**
استثمارات مباشرة محلية							
استثمارات مباشرة دولية							
المجموع							

٥ - ٢ ما هي مساهمة مصرفكم في شركات حسب أنشطتها في القطاعات الاقتصادية ؟

نوع النشاط	جنسية الشركة	عدد الشركات	رأس مال الشركة المدفوع	نسبة رأسمال المصرف المدفوع	عدد العاملين
زراعي					
صناعة وتعدين					
إنشاءات					
تجارة عامة					
خدمات النقل					
خدمات ومرافق عامة					
شراء أوراق مالية					
أغراض أخرى					

هل يقوم مصرفكم بأعمال التوظيف طويلة الأجل ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فأرجوبيان ما يأتي :

أنواع التمويل	أنواع النشاط							
	زراعي	صناعة وتعدين	إنشاءات	تجارة عامة	خدمات نقل	خدمات ومرافق عامة	شراء أوراق مالية	أغراض أخرى
تمويل طويل الأجل								
مدة التمويل(سنة)								
قيمة التمويل الإجمالية								

ملحق رقم (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

استـــمارة رقم (٢)

خاص بالعاملين في المصارف الإسلامية في فلسطين
لتقيم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين

آب ٢٠٠٣

السادة/ ..... حفظهم الله،،،

يقوم معد هذه الاستبانة الطالب/ أحمد حسين المشهراوي، بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "**دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية في فلسطين**" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية بغزة، والغرض من هذه الإستبانة هوالوقوف على دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، بإعتبارها تجربة جديدة في الواقع المصرفي الفلسطيني وتأثيرها على أهم المتغيرات الإقتصادية.

لذا نرجوا من سيادتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة، عن طرق الإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة المرفقة والتي تعذر الحصول على اجابات لها من خلال التقارير السنوية لمصرفكم بدقة وموضوعية،آملين الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، ونود أن نؤكد لكم أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي فقط.

وإذا رغبتم في الحصول على ملخص نتائج البحث في حال الانتهاء منه فيمكنكم تزويدنا بما يأتي :

الاسم:	----------.
العنوان:	----------.
رقم الهاتف:	----------.
رقم الفاكس:	----------.
البريد الإلكتروني:	----------.

وفي حالة وجود أي إستفسار حول الإستبانة أوأية إقتراحات ترونها مناسبة لا تترددوا في الاتصال بالباحث عى العنوان التالي:

بريدياً غزة ــ ص ب. ٣٠١٢

أو هاتفياً ٠٨-٢٨٥١١١٤ جوال: ٠٥٩ ٤٠١٦٨٦

أو بريداً إلكترونياً amashharawi@iugzaz.hotmail.com

مع الاحترام والتقدير

الباحث

معلومات أساسية

١- اسم المصرف :----------
٢- الوظيفة يشغلها من يقوم بالإجابة على الاستبانة:----------
٣- الجنس : ( ) ذكر ( ) أنثى
٣- المؤهل العلمي :---------- التخصص الأكاديمي:--------
٤- عدد أعوام العمل بالمصرف الحالي :----------
٥-عدد أعوام الخبرات المصرفية السابقة :--- (سنة) مصارف تجارية ---(سنة) مصارف إسلامية

القسم الأول
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول سياسة التفرع لمصرفكم

١- هل تعتقد أن فروع مصرفكم كافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في فلسطين ؟

☐ نعم ☐ لا

٢- إذا كانت الإجابة بلا ؟ فما هي أسباب عدم فتح فروع جديدة لمصرفكم ؟

مسلسل	أسباب عدم فتح فروع جديدة للمصرف	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	عدم وجود خطة مستقبلية للتفرع					
٢-	عدم رغبة الإدارة					
٣-	قلة الخبرات المصرفية الإسلامية المتخصصة					
٤-	صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد					
٥-	الرغبة في الاندماج					
٦-	عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة					
٧-	اندلاع انتفاضة الأقصى بصفة خاصة					
٨-	وجود منافسة قوية من قبل المصارف الإسلامية الأخرى					
٩-	وجود منافسة قوية من قبل المصارف العادية					
١٠-	عدم توفر سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد					
١١-	عدم توفر استعدادات داخلية في المصرف للتفرع					
١٢-	ارتفاع عناصر تكاليف فتح فروع جديدة					
١٣-	انخفاض العائد المتوقع من فتح فروع جديدة					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٤-						
١٥-						

القسم الثاني
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول أساليب التمويل في مصرفكم

١- هل يقوم مصرفكم بأعمال التمويل بأسلوب المشاركة ؟

☐نعم ☐ نسبة محددة ☐ لا

٢- إذا كانت الإجابة بغير (نعم)، فيرجى(حسب اعتقادك) بيان أسباب عدم قيام المصارف الإسلامية في فلسطين بالتمويل بأسلوب المشاركة، وذلك من خلال اختيار أوكتابة الإجابات الموافقة لحالة مصرفكم مما يلي :

مسلسل	أسباب عدم التمويل بأسلوب المشاركة	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	قصر وحداثة عمر المصرف					
٢-	ارتفاع درجة المخاطرة					
٣-	تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته					
٤-	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين					
٥-	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال					
٦-	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف					
٧-	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين					
٨-	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المشاركة					
٩-	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي					
١٠-	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مشاركة					
١١-	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية					
١٢-	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار					
١٣-	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية					
١٤-	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل					
١٥-	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المشاركة					
١٦-	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة المصرفية الإسلامية العملية					
١٧-	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المشاركة على الجمهور					
١٨-	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف الإسلامية التنفيذية					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٩-						
٢٠-						

٣ - هل يقوم مصرفكم بأعمال التمويل بأسلوب المضاربة ؟

☐نعم ☐ نسبة محددة ☐ لا

٤ - إذا كانت الإجابة بغير(نعم)، فيرجى(حسب اعتقادك) بيان أسباب عدم القيام المصارف الإسلامية في فلسطين بالتمويل بأسلوب المضاربة، من خلال اختيار أوكتابة الإجابات الموافقة لحالة مصرفكم مما يلي :

مسلسل	أسباب عدم التمويل بأسلوب المضاربة	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	قصر وحداثة عمر المصرف					
٢ -	ارتفاع درجة المخاطرة					
٣ -	تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته					
٤ -	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين					
٥ -	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال					
٦ -	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف					
٧ -	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين					
٨ -	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي المضاربة					
٩ -	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي					
١٠ -	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع مضاربة					
١١ -	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية					
١٢ -	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار					
١٣ -	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية					
١٤ -	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل					
١٥ -	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب المضاربة					
١٦ -	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية					
١٧ -	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب المضاربة على الجمهور					
١٨ -	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة المصارف التنفيذية					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٩ -						
٢٠ -						

٥- هل يقوم مصرفكم بأعمال التمويل بأسلوب التمويل التأجيري ؟

☐نعم ☐ نسبة محددة ☐ لا

٦- إذا كانت الإجابة بغير(نعم)،فيرجىبيان أسباب عدم القيام المصارف الإسلامية في فلسطين بالتمويل بأسلوب التمويل التأجيري،من خلال اختيار أوكتابة الإجابات الموافقة لحالة مصرفكم مما يلي حسب اعتقادك :

مسلسل	أسباب عدم التمويل بأسلوب التمويل التأجيري	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	قصر وحداثة عمر المصرف					
٢-	ارتفاع درجة المخاطرة					
٣-	تفضيل أسلوب المرابحة لسهولته وانخفاض مخاطرته					
٤-	عدم توفر فرص تمويلية مناسبة داخل فلسطين					
٥-	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في هذا المجال					
٦-	عدم توفر موارد مالية كافية للمصرف					
٧-	توفر فرص تمويلية أفضل خارج فلسطين					
٨-	عدم توفر ضمانات كافية من قبل طالبي التمويل التأجيري					
٩-	عدم وضوح رؤية مستقبلية للاستقرار السياسي					
١٠-	عدم قيام المصارف الإسلامية الأخرى بمشاريع التمويل التأجيري					
١١-	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية					
١٢-	عدم وجود سياسات مشجعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة تشجيع الاستثمار					
١٣-	عدم وجود خطة تنمية فلسطينية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية					
١٤-	عدم وجود ودائع استثمارية طويلة الأجل					
١٥-	عدم تقدم أي عميل بطلب تمويل بأسلوب التمويل التأجيري					
١٦-	ضعف تأهيل الإدارات العليا في المصارف الإسلامية وافتقارها إلي الخبرة العملية المصرفية الإسلامية					
١٧-	عدم طرح المصرف لأي مشاريع تمويلية بأسلوب التمويل التأجيري على الجمهور					
١٨-	ضعف الخبرة المصرفية لدى إدارة مصرفكم التنفيذية					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٩-						
٢٠-						

٧ - في حالة قيام مصرفكم بأي نشاط تمويلي،فإن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها تتمثل فيما يأتي :

مسلسل	الهـــــدف	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	تحقيق أكبر ربح ممكن للمصرف					
٢ -	رفع القيمة السوقية لسهم المصرف					
٣ -	الحفاظ على الشريحة السوقية للمصرف					
٤ -	ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي في المجتمع الفلسطيني					
٥ -	المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية في فلسطين					
٦ -	رفع نسبة التوظيفات إلى الودائع لدى المصرف					
٧ -	تحقيق المنفعة الاجتماعية لأفراد المجتمع الفلسطيني					
٨ -	تلبية احتياجات العملاء					
٩ -	تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية					
١٠ -	تشجيع الاستثمار وفقاً لأساليب العمل المصرفي الإسلامي					
١١ -	تنويع مخاطر الاستثمار					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٢ -						
١٣ -						

٨ - هل يتم تمويل القطاعات الاقتصادية بناءً على أجندة محددة أوخطة معينة ؟

☐ نعم ☐ بدرجة محدودة ☐ لا

٩ - ما هي أولويات التمويل المنفذة بالنسبة لمصرفكم حسب القطاع الاقتصادي ؟

مسلسل	القطـــاع الاقتصـــادي	مهم جداً	مهم	عادي	غير مهم	غير مهم بالمرة
١ -	**القطاع التجاري**					
٢ -	**القطاع الصناعي**					
٣ -	**القطاع الزراعي**					
٤ -	**القطاع العقاري**					
٥ -	**قطاع الأوراق المالية**					
٦ -	**قطاع الخدمات**					
٧ -	قطاع.....					

القسم الثالث

يهدف هذا القسم للحصول على معلومات حول أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه مصرفكم

١ - هل تعتقد أن الأمور التالية تشكل معوقات تحد من تطور المصارف الإسلامية في فلسطين:

مسلسل	أهم المعوقات والمشاكل	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع الاستثمارية					
٢ -	ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه سلطة النقد على الودائع					
٣	عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار في فلسطين					
٤ -	عدم منح المصارف الإسلامية تسهيلات ضريبية في المخالصات الضريبية					
٥ -	ندرة الكفاءات والخبرات والكوادر المصرفية الإسلامية المدربة					
٦ -	عدم وجود تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية					
٧ -	ضعف تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية في فلسطين					
٨ -	ضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين الجمهور					
٩ -	عدم وجود قوانين وتشريعات تحمي المصارف في استرجاع أموالها وحقوقها					
١٠ -	ضعف وتدني نتائج أعمال المصارف الإسلامية					
١١ -	ضعف إدارات المصارف الإسلامية					
١٢ -	ضعف ومحدودية الضمانات المقدمة من طالبي التمويل					
١٣ -	ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية					
١٤ -	حرمان المصارف الإسلامية من أية عوائد على احتياطياتها لدى سلطة النقد					
١٥ -	عدم وجود سياسات مشجعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية					
١٦ -	عدم وجود سياسات مشجعة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين					
١٧ -	عدم وجود هيئة رقابة شرعية لدى سلطة النقد الفلسطينية					
١٨ -	ضعف دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وعدم كفاءتها وقلة خبرتها					
١٩ -	عدم قيام سلطة النقد بالتمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف العادية عند وضع خططها واجراءاتها الرقابية					
٢٠ -	خضوع أعمال المصرف لضريبة القيمة المضافة وارتفاع نسبتها					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
٢١ -						
٢٢ -						

القسم الرابع
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول تأثير انتفاضة الأقصى على المصارف الإسلامية

١- هل تعتقد أن انتفاضة الأقصى قد أثرت على مصرفكم من النواحي التالية :

مسلسل	نواحي تأثيرات انتفاضة الأقصى	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	انخفاض نسبة الودائع المصرفية					
٢-	انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية					
٣-	ارتفاع نسبة التوظيفات في الخارج					
٤-	ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار المحلي					
٥-	ندرة الاستثمار طويل الأجل					
٦-	ارتفاع الخسائر السنوية للمصرف					
٧-	غياب خطة واضحة للمصرف للاستثمار في فلسطين					
٨-	ضعف نسبة التوظيفات المحلية إلى الودائع					
٩-	انخفاض نسبة العائد على الودائع					
١٠-	زيادة مخصصات الديون المعدومة					
١١-	زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها					
١٢-	ضعف القدرة على فتح فروع جديدة					
١٣-	ضعف القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة					
١٤-	انخفاض حجم العمل مما أدى إلى تقليص عدد من الوظائف					
١٥-	زيادة الضمانات المطلوبة والتشدد فيها					
١٦-	زيادة عدد القضايا المقدمة للمحاكم على عملائكم					
١٧-	تعتبر مبرر قوي لتوظيف الأموال في الخارج					
أسباب أخرى (يرجى ذكرها إن وجدت)						
١٨-						
١٩-						
٢٠-						

القسم الخامس

يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول فكرة اندماج المصارف الإسلامية

١ - هل تؤيد فكرة قيام مشاريع استثمارية مشتركة بين المصارف الإسلامية في فلسطين ؟

☐ نعم ☐ لا

٢ -هل ترى (من وجهه نظرك) توفر المقومات اللازمة لقيام المصارف الإسلامية في فلسطين بتمويل مشاريع استثمارية مشتركة فيما بينها ؟

☐ نعم ☐ لا

٣ - هل تؤيد فكرة اندماج المصارف الإسلامية في فلسطين ؟

☐ نعم ☐ لا

٤ -إذا كانت الإجابة بنعم في السؤال السابق، فما هوعدد المصارف التي تراها مناسبة لحاجة المجتمع الفلسطيني ؟

☐ مصرف واحد ☐ مصرفان

٥ ما هي أسباب تأييدكم لفكرة اندماج المصارف الإسلامية في فلسطين ؟

مسلسل	أسباب تأييد الاندماج	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	تقليل المصاريف التشغيلية					
٢ -	رغبة الإدارة في الاندماج					
٣ -	الاستفادة من الخبرات المصرفية الأخرى					
٤ -	صعوبة تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية منفرداً					
٥ -	ضغوطات سلطة النقد الفلسطينية حول ضرورة الموافقة على الاندماج					
٦ -	عدم الاستقرار السياسي في فلسطين					
٧ -	تعثر المصرف وتحقيقه خسائر					
٨ -	الرغبة في إنجاح فكرة المصارف الإسلامية وتطويرها					
٩ -	المحافظة على ثقة الجمهور بالمصرف					
١٠ -	تراجع حجم الودائع المصرفية لدى مصرفكم					
١١ -	التمتع بامتيازات سلطة النقد الفلسطينية للمصارف الراغبة في الاندماج					
١٢ -	التغلب على مشكلات الديون المتعثرة والمعدومة					
١٣ -	دعم قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة					
١٤ -	تحقيق وفورات ومزايا لصالح المصارف الإسلامية					
١٥ -	زيادة القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين					

القسم السادس
يهدف هذا القسم إلى الحصول على معلومات حول رأيكم في المصارف الإسلامية

١ - يرجى إبداء رأيك فيما يعتقده البعض حول أوضاع المصارف الإسلامية في فلسطين

مسلسل	البيان	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تختلف كثيراً عن المصارف العادية					
٢ -	أن المصارف الإسلامية في فلسطين لا تقدم خدمات حيوية للمجتمع الفلسطيني					
٣ -	المصارف الإسلامية في فلسطين تقوم بتوظيف أغلب أموالها في الخارج					
٤ -	المصارف الإسلامية في فلسطين ترغب في الاستثمار بدون تحمل المخاطرة					
٥ -	أن المصارف الإسلامية تعاني من تجاوزات في إتباع المبادئ المصرفية السليمة					
٦ -	أن سلطة النقد الفلسطينية لا تلزم المصارف الإسلامية بالاستثمار متوسط وطويل الأجل في فلسطين					
٧ -	أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تلزم المصارف الإسلامية بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية الاقتصادية					
٨ -	ضعف دور المصارف الإسلامية في فلسطين في نشر الوعي المصرفي الإسلامي في فلسطين					
٩ -	أن المصارف الإسلامية في فلسطين تعاني من هيمنة البعض على مجالس إداراتها					
١٠ -	أن دور سلطة النقد غير كاف للرقابة على المصارف الإسلامية من خلال اقتصاره على الجولات التفتيشية والاكتفاء بالتقارير التي تزودها بها هذه المصارف					
١١ -	عدم قيام سلطة النقد بتطوير أسلوبها الرقابي على المصارف بشقيه الميداني والمكتبي بما يتلاءم وخصوصية المصارف الإسلامية					

القسم السابع

يهدف هذا القسم للحصول على معلومات حول دور سلطة النقد الفلسطينية في تشجيع المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين

١ - هل تعتقد أن سلطة النقد الفلسطينية تقوم بأي مما يأتي في دعم وتشجيع المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين:

مسلسل	البيان	موافق بشدة	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق بشدة
١ -	تقدم للمصارف الإسلامية خطة لتمويل القطاعات الاقتصادية					
٢ -	تسعى لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه على ودائع المصارف الإسلامية التي تقوم بالتمويل طويل الأجل تشجيعاً لها					
٣	تقدم تسيهلات ملموسة للمصارف الإسلامية التي تقيم مشاريع تنموية حيوية					
٤ -	تطالب المصارف الإسلامية بتمويل القطاعات لاقتصادية الرئيسة					
٥ -	تسعى لتطبيق خطة التنمية الفلسطينية من خلال توظيف موارد المصارف الإسلامية					
٦	تقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الإسلامية بما يساعدها على تمويل التنمية الاقتصادية					
٧ -	تعمل على تنسيق وتكامل العمل بين المصارف الإسلامية بما يخدم تمويل التنمية الاقتصادية					
٨ -	تطالب المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها بأساليب المشاركة والمضاربة					
٩ -	تطالب المصارف الإسلامية بعدم تركيز استثماراتها على أسلوب المرابحة					
١٠ -	تفرض على المصارف الإسلامية زيادة استثماراتها طويلة الأجل داخل فلسطين					

مراجع البحث

أولا : الكتب :

١- أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦.

٢- أبوعاصي،حمزة بشير، (المحاسبة المتقدمة في الشركات)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

٣- أحمد، الإمام، (مسند أحمد)، لبنان، بيروت، دار الفكر.

٤- البخاري، الإمام، (صحيح البخاري)، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠١.

٥- البعلى ، عبد الحميد، (الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة وهبة،١٩٩١.

٦- البعلي، عبد الحميد محمود، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق) الطبعة الأولى، القاهرة، دار وهبة،١٩٩٠.

٧- التميمي، تيسير، (النظام المصرفي في إسرائيل) الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة القدسية، القدس، ٢٠٠١.

٨- الجزار، جعفر، (البنوك في العالم أنواعها وكيف نتعامل معها)، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس،١٩٨٤.

٩- الجصاص، حجة الإسلام أبي بكر احمد بن علي الرازي (أحكام القرآن)، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي.

١٠- جبر ، هشام ، (إدارة المصارف الإسلامية) الطبعة الأولى، فلسطين ، جامعة بير زيت ٢٠٠١.

١١- جبر ، هشام ، (المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية) الطبعة الأولى، فلسطين ، منشورات بيت المقدس ، ٢٠٠١.

١٢- الجندي، محمد الشحات، (القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦.

١٣- الشبانى، محمد عبد الله إبراهيم، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

١٤- الصدر، محمد باقر، (البنك اللاربوي في الإسلام)، دار التعارف، الطبعة السابعة، بيروت، ١٩٨١.

١٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي)،١٩٨٧.
١٦- اللوزي، سليمان أحمد، وآخرون، (إدارة البنوك)، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٧.
١٧- الماوردي، أبي الحسن علي بن حبيب البصري، (منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين)، الطبعة الأولى، مصر، مطبعة محمود بك، ١٣٢٨.
١٨- المصري، عبد السميع، (التجارة في الإسلام)،الطبعة الثانية، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، ١٩٨٦.
١٩- المصري، عبد السميع، (المصرف الإسلامي علمياً وعملياً)، الطبعة الأولى ، دار التضامن للطباعة، القاهرة،١٩٨٨ .
٢٠- النباهين، علي سالم، (التربية ومشكلات المجتمع)، الطبعة الأولى، مطبعة المقداد، فلسطين، غزة، ١٩٩٥.
٢١- بكري، كامل، (التنمية الاقتصادية)، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ .
٢٢- بن بيه،الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، (توضيح أوجه اختلاف الأقوال في معاملات الأموال)، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
٢٣- أبوعويمر، جهاد عبد الله حسين،(الترشيد الشرعي للبنوك القائمة،الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٤- حبيب، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)،الطبعة الأولى، دار الفارابي، الجزائر،١٩٨٠.
٢٥- حسين، عادل وآخرون، (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل)، الطبعة الأولى، عمان مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي،١٩٩٠.
٢٦- حرك، أبوالمجد، (البنوك الإسلامية ما لها وما عليها)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الصحوة للنشر، ١٩٩٧.
٢٧- حوى، سعيد، (صفوة التفاسير)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
٢٨- خفاجي، محمد عبد المنعم، (الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى دار الجيل، بيروت الطبعة الأولى،١٩٩٠.
٢٩- دنيا، شوقي أحمد،١٩٨٤، (تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٩٨٤.

٣٠- رمضان، زياد سليم، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،١٩٩٦.
٣١- سويلم، محمد، (إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٨.
٣٢- شبير، محمد عثمان، (المعاملات المالية المعاصرة)،الطبعة الثالثة، دار النفائس، عمان،١٩٩٩.
٣٣- شيخون، محمد، (المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢.
٣٤- صوان، محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان دار وائل للنشر،٢٠٠١.
٣٥- عاشور، يوسف حسين محمود، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي،٢٠٠٢.
٣٦- عاشور، يوسف حسين محمود، (آفاق النظام المصرفي الفلسطيني)، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة،، مطبعة الرنتيسي،٢٠٠٢ .
٣٧- عبد الحميد، محسن عبد الحميد، (الإسلام والتنمية الاجتماعية)، الطبعة الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢.
٣٨- عبد اللطيف، رشاد أحمد، (أساليب التخطيط للتنمية)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٢.
٣٩- عبد الله، خالد أمين، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الثالثة عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢.
٤٠- عبد العزيز، سمير محمد، (المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨.
٤١- عبده، جمال محمد احمد، (دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية)، الطبعة الأولى، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان،١٩٨٤.
٤٢- عجمية، محمد عبد العزيز، والليثي، محمد علي (التنمية الاقتصادية)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١.
٤٣- عريقات، حربي محمد، (مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي)، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار الفكر للنشر،١٩٩٢.
٤٤- عطية، جمال الدين،(البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم)، الطبعة الثانية، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٩٣.
٤٥- لطفي، علي، (التنمية الاقتصادية)، القاهرة، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى،١٩٨٦

٤٦- لجنة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب، ١٩٩٦.

٤٧- لجنة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) المجلد الثاني، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات التدريب،١٩٩٦.

٤٨- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية)، الطبعة الأولى،القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦.

٤٩- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين،(تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية)،الطبعة الأولى،القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩٦.

٥٠- قاسم، منى، (صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين)، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥.

٥١- مرعي، درويش، (أساسيات الإدارة)، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٩٢

٥٢- منصور، علي حافظ، والروبي نبيل (مذكرات في التنمية الاقتصادية)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦.

ثانياً : الرسائل العلمية :

١. شاهين، علي عبد الله، (المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٢.

٢. الخالدي، ناهض،(أسس القياس والتنظيم المحاسبي ودورها في تقويم الاستثمار في المصارف الإسلامية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠٠٢.

٣. الطنبور، خالد ناجح حريبي،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثرة في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠١.

٤. علي، محمود، (تحليل دوافع المتعاملين مع شركة بيت المال الفلسطيني العربي نحو قطاع التمويل بالمرابحة)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا في العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة القدس، القدس، ٢٠٠٠.

٥. فرحان، حسن ثابت، (دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية)،القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، أطروحة ماجستير غير منشورة،١٩٩١.

٦. الفرا، محمد خالد على، (دور البنوك الإسلامية في التنمية الزراعية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، أم درمان، ١٩٩٠.

٧. الغنيمي، هانئ عبد السلام، (معايير ومؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية)، القـــاهرة، جامعة القاهرة،كلية التجارة،أطروحة دكتوراة غير منشورة،١٩٩٠.

ثالثا: البحوث المنشورة وغير المنشورة :

١- أبومعمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية -غزة المجلد العاشر،العدد الأول،٢٠٠٢.

٢- جبر، هشام، (دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين،فلسطين، غزة،مركز رشاد الشوا الثقافي، من ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٨م.

٣- نمر، سليمان، (الفروع الإسلامية للبنوك ودورها في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي من ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٨م.

٤- صقر، محمد، (دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك الإسلامية)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي من ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٨م.

٥- عاشور، يوسف حسين محمود، (مستجدات التطبيق في سياسات التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية)، مجلة كلية التربية، المجلد الثاني، العدد الأول، وزارة التعليم العالي، فلسطين، غزة، يناير، ١٩٩٨.

٦- أبومعمر، فارس محمود (دور تقارير المدقق الشرعي على عملاء البنك و (قرارات الاستثمار)، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة، المجلد الخامس ،العدد الثاني، فلسطين، غزة، يوليو ١٩٩٧.

٧- أبومعمر، فارس محمود (أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي)، مجلة الجامعة الإسلامية -غزة، المجلد الثالث ،العدد الأول، فلسطين، غزة ، يناير ، ١٩٩٥ .

رابعا: النشرات والتقارير :

سلطة النقد الفلسطينية،التقارير السنوية للأعوام من ١٩٩٦ الى٢٠٠٢.

١. سلطة النقد الفلسطينية، نشرة سلطة النقد الفلسطينية، العدد ٢٤، أغسطس،٢٠٠٢.

٢. سلطة النقد الفلسطينية، نشرة سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي الرابع،١٩٩٨ .

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي)، رقم (١)، نوفمبر ٢٠٠٠.

٤. الجهاز المصرفي الفلسطيني، (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي)، رقم (٢)، نوفمبر ٢٠٠٢.
٥. بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية، التقارير السنوية للأعوام (من ١٩٩٦ الى٢٠٠٢).
٦. البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية للأعوام (من ١٩٩٦الى٢٠٠٢).
٧. عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الإسلامي العربي.
٨. البنك الإسلامي الفلسطيني،التقارير السنوية للأعوام (من١٩٩٧،٢٠٠٢).
٩. عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الإسلامي الفلسطيني.
١٠. بنك الأقصى الإسلامي،التقارير السنوية للأعوام (من١٩٩٩الى٢٠٠٢).
١١. عقد التأسيس والنظام الداخلي لبنك الأقصى الإسلامي.
١٢. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة،(الاقتصاد الفلسطيني) تقارير١٩٩٥- ٢٠٠٠.
١٣. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣)، يونيو١٩٩٩.
١٤. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار، (مناخ الاستثمار في فلسطين)، كانون ثاني، ١٩٩٧.
١٥. البنك الإسلامي الفلسطيني، (دليل الخدمات المصرفية)، دائرة الدراسات والأبحاث والتطوير، آب، ١٩٩٦.
١٦. شركة بيت المال الفلسطيني العربي، (نشرة تعريفية)،١٩٩٣.

خامساً : المجلات والدوريات والدراسات :

١. برنامج دراسات التنمية، (التنمية البشرية في فلسطين: مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس)، جامعة بير زيت، حزيران ١٩٩٨، العدد الثاني .
٢. برنامج دراسات التنمية، (التخطيط الاقتصادي في فلسطين) جامعة بير زيت،أيلول، ١٩٩٨، العدد الأول.
٣. برنامج دراسات التنمية، (تقريرالتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٨-١٩٩٩)،جامعة بير زيت، نيسان،٢٠٠٠.
٤. برنامج دراسات التنمية، (السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤-١٩٩٩)،جامعة بير زيت،٢٠٠١.
٥. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،(الحق في التنمية) دراسة رقم(٢٦)، الطبعة الأولى،أيار،٢٠٠١.

سادساً : مواقع شبكة الانترنت :

١- موقع سلطة النقد الفلسطينية (www.pma-palestine.org.)

٢- موقع إسلام أون. لاين.نت.(www.Islam online .net)

سابعاً : مقابلات مع موظفي المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية في غزة :

١- أبوحسين، ماهر، البنك الإسلامي الفلسطيني، سبتمبر،٢٠٠٣.

٢- البنا، محمد، البنك الإسلامي العربي، غزة، يوليو،٢٠٠٣.

٣- السيقلي، محمد، سلطة النقد الفلسطينية، غزة، يوليو، سبتمبر،٢٠٠٣

٤- المشهراوي، عبد المجيد سلطة النقد الفلسطينية، غزة، أكتوبر،٢٠٠٣.

٥- الهباش، محمد، سلطة النقد الفلسطينية، غزة، سبتمبر،٢٠٠٣.

٦- زبن، فوزي، بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية، أغسطس،٢٠٠٣.

٧- دماغ، زياد جلال، البنك الإسلامي العربي،غزة، يوليو،٢٠٠٣.

٨- صباح، سالم أحمد، سلطة النقد الفلسطينية، غزة، يوليو، سبتمبر،٢٠٠٣.

٩- صيام، زكريا محمد، البنك الإسلامي العربي،غزة، يوليو،٢٠٠٣.

١٠- مراد، خليل إبراهيم، بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية، أغسطس ٢٠٠٣.